جامعة عبد الحميد ابن باديس مستغانم

كلية العلـوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكـــرة تخرج لنيـــل شهـــادة ماسترأكاديمي في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد كمي

محاولة قياس أثر برامج التجهيز القطاعية على التنمية الاقتصادية

دراسة قياسية للفترة الممتدة بين 1988-2017- ولاية غليزان

من إعداد الطالب : بلفضيل كمال

تحت إشراف الأستاذ: يخلف عبد الله

أمـــام لجنـــة المناقشـــة المكونـــة من الســـاذة :

- د / زرواط فاطمة الزهراء.....بروفيسور.....جامعة مستغانم.....رئيسا
- أ / يخلف عبد الله.....أستاذ مساعد.....جامعة مستغانم.....مقررا
- أ /نورين مولود.....أستاذ مساعد.....جامعة مستغانم....ممتحنا

السـنة الجامعيـة 2017-2018

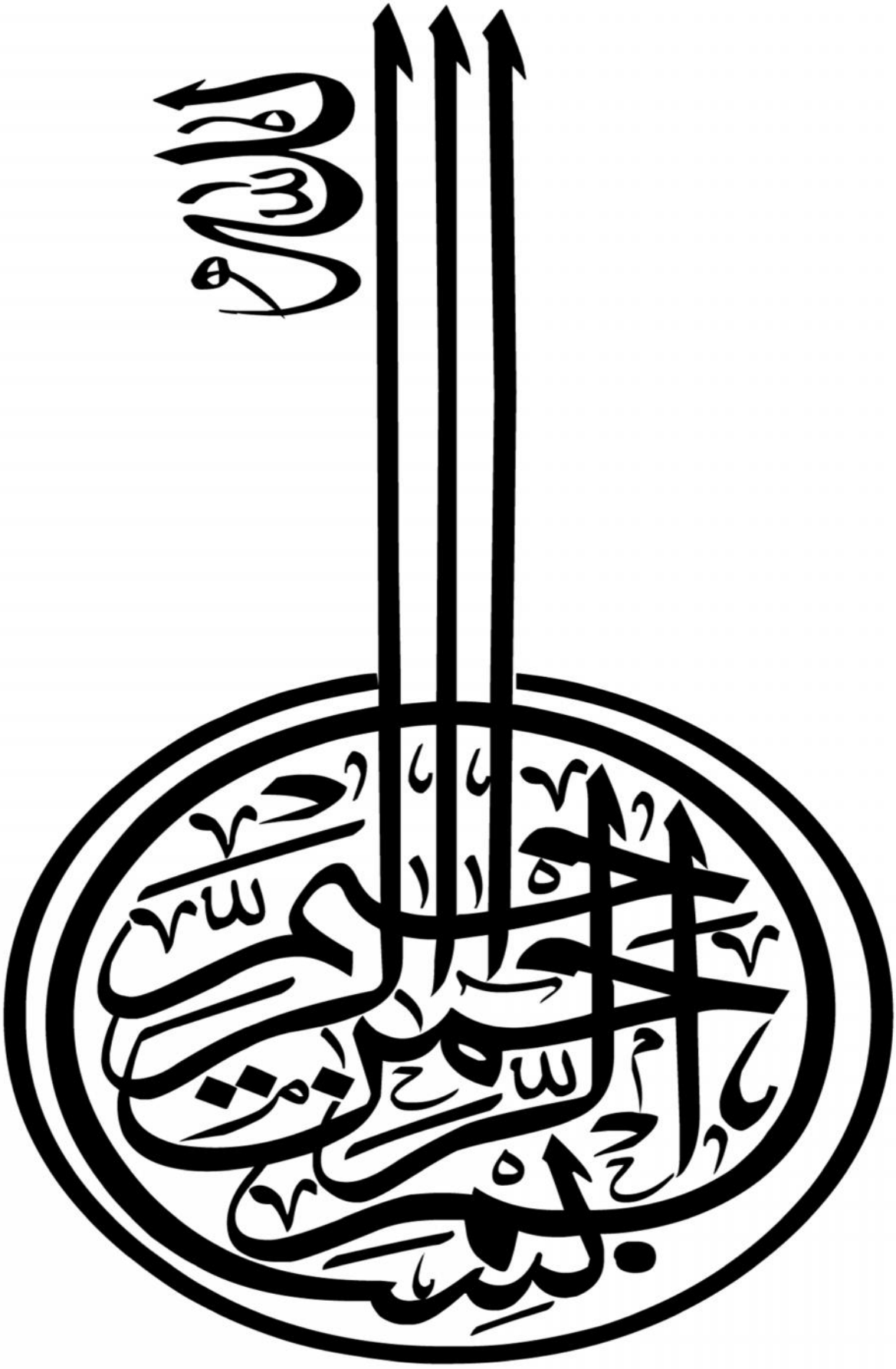

كلمة شكر

الحمد لله الذي علم الإنسان بالقلم ،و وهب لنا نعمة العلم والعمل

الحمد لله الذي يسرّ لنا كل معسر ووفقنا لما فيه خير لنا و لسائر الأمم

وصلى الله و سلم على اشرف خلقه سيدنا محمد خير الأنام

أقدم جزيل الشكر إلى الاستاذ المحترم يخلف عبد الله الذي لم يبخل

علي بالتوجيهات و النصائح و الذي كان له الفضل على بناء هذا

البحث ،و كما اوجه كامل تشكراتي الى السادة الاساتذة المشرفين على

مناقشة هذه المذكرة

وأبي وأمي ولهما مني ألف تحية و سلام وكامل أسرتي و زملائي في

الدفعة ,كما أقدم الشكر الجزيل إلى كامل أساتذتي في الكلية ,وكما

اشكر كل من ساعدني في إنجاز هذا العمل و التقدم إلى الأمام

موظفي مديرية البرمجة ومتابعة الميزانيـــــة

بولاية غليزان .

الإهداء

اهدي هذا الانجاز المتواضع ،

إلى من كانا لي سندا و دعما أستاذي و مؤطري

*يخلف عبد الله *

و إلى والدي العزيزين أرجو رضاهما من هو في الدنيا و من هو في الآخرة

،إلى زوجتي الكريمة و ابنائي الاعزاء,كل صديق صادق محب و منصفا

ولا تحلو الحياة بدون الأصدقاء ،

إلى كافة طلبة الماستر تخصص إقتصاد كمي

إلى كافة أساتذة كلية العلوم الإقتصادية التجارية وعلوم التسيير

جامعة عبد الحميد ابن باديس

مستغانم.

الفهـــــرس

العنوان	الصفحة
مقدمة	
الفصل الأول: الاطار المفاهيمي حول برامج التجهيزالقطاعية و علاقتها بسياسة الانفاق العمومي	
تمهيد	1
I.دور المالية العامة في تكريس برامج التجهيز القطاعية	2
I-1.المالية العامة	2
I-2.الايرادات العامة و تقسيماتها المختلفة	2
I-3.القروض العامة	4
I-4.النفقات العمومية.	5
I-5.اثار النفقات العامة الاقتصادية.	7
II. الميزانية العامة للدولة.	8
II-1.الميزانية العامة للدولة مفهومها ، مبائدها	8
II-2.اعداد و تحضيرالميزانية العامة ، اعتمادها و تنفيدها	9
II-3.ميزانية التسييرو التجهيز	11
III.الاطار العام لبرامج التجهيز القطاعية	12
III-1.تسيير برامج التجيهز القطاعية حسب طبيعة تصنيفها	12
III-2.تحضير واعداد برامج التجهيز القطاعية	13
III-3.الرقابة على تنفيذ برامج التجهيز القطاعية	18

الفصل الثاني:اثر برامج التجهيز القطاعية على التنمية المحلية	
تمهيد	28
I.اثر تطبيق برامج التجهيز القطاعية على الواقع التنمية المحلية بالولاية.	29
I-1.قطاع الصناعات المعملية	29
I-2.قطاع الفلاحة والري	31
I-3.قطاع الخدمات المنتجة	42
I-4.قطاع التربية و التكوين	45
I-5.قطاع البنية التحتية الاقتصادية و الادارية	50
I-6.قطاع البنية التحتية الاجتماعية و التقافية	52
II.تقييم برامج التجهيز القطاعية بالولاية	56
الفصل الثالث: دراسة تحليلية و محاولة نمدجة اثر برامج التجهيز على التنمية المحلية لولاية غليزان 1988-2017*	
تمهيد	59
I.دراسة تحليلية حول دور برامج التجهيز القطاعية في التنمية الاقتصادية	59
I-1.دوافع وظروف تطبيق برامج التنمية الاقتصادية	59
I-2.برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004.	63
I-3.برنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)	67
I-4.برنامج التنمية الاقتصادية و الاجتماعية 2010-2014	74

II.محاولة نمدجة اثر برامج التجهيز القطاعية على التنمية الاقتصادية	83
II-1.الفرضيات العشوائية	83
II-2.صياغة النموذج القياسي	83
II-3.تقدير النموذج	84
II-4.الدراسة التحليلية للنموذج المقدر	85
II-5.التفسير الاقتصادي للنموذج المقدر	99
خاتمة عامة	
قائمة المراجع	

قائمة الجداول و الأشكال و المخططات

رقمالشكل أو الجدول	عناوين الجداول و الأشكال و المخططات	رقم الصفحة
	الجداول	
1-3	تطور الناتج المحلي الإجمالي الاسمي وتطور نصيب الفرد منه خلال الفترة -2000 1993	59
2-3	التوزيع القطاعي لمعدل نمو الناتج خلال الفترة-1999-2000	60
3-3	تطور معدلات البطالة خلال الفترة1985-2000	61
4-3	التوزيع القطاعي لبرنامج دعم الانعاش الاقتصادي	64
5-3	تطور رخص البرامج لبرامج التجهيز القطاعية الغير الممركزة و برامج التنمية للبلديات من سنة 1999-2004 في اطار برنامج الانعاش الاقتصادي	66
6-3	التوزيع القطاعي للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي	67
7-3	تطور رخص البرامج لبرامج التجهيز القطاعية الغير الممركزة و برامج التنمية للبلديات من سنة 2009_2005 في اطار برنامج دعم النمو التكميلي	69
8-3	حجم العمالة، و تطور نسبة البطالة خلال الفترة 2005-2009 بالآلاف	70
9-3	مناصب الشغل المستحدثة خلال فترة 2005-2009	71
10-3	تطور هياكل الصحة العمومية	72
11-3	تطور الانجازات المادية لقطاع التربية	73
12-3	التوزيع القطاعي للبرنامج الخماسي برنامج التنمية الاقتصادية و الاجتماعية	74
13-3	الأغلفة المالية لبعض القطاعات ذات الصلة بالتنمية البشرية	76
14-3	14تطور رخص البرامج لبرامج التجهيز القطاعية الغير الممركزة و برامج التنمية للبلديات من سنة 2014_2010 في اطار برنامج التنمية الاقتصادية و الاجتماعية	78

15–3	تطور رخص البرامج لبرامج التجهيز القطاعية الممركزة و الغير الممركزة التي استفادت منها ولاية غليزان الفترة الممتدة بين 1988–2017 بالمليون دينار جزائري	80
16–3	تقدير النموذج	83
17–3	كتابة الصيغة النهائية للنموذج	84
18–3	جدول مساعد يوضح معنوية كل معلمة في النموذج	85
19–3	جدول يبين الارتباط الزوجي بين المتغيرات المستقلة	88
20–3	نتائج تقدير النموذج بعد إزالة مشكل التعدد الخطي	90
21–3	جدول مساعد يوضح معنوية كل معلمة في النموذج	91
22–3	تحديد مناطق القبول و الرفض لاحصاءة DW	94
23–3	لتحديد حالة الارتباط الذاتي للأخطاء	95
24–3	لتحديد حالة تجانس تباين الأخطاء	96
25–3	25حذف مشكل عدم تجانس تباين الاخطاء	97

الاشكال

1–3	التوزيع القطاعي لمعدل نمو الناتج خلال الفترة–1999–2000	61
2–3	التوزيع القطاعي لبرنامج دعم الانعاش الاقتصادي بالنسبة المئوية	64
3–3	تطور هياكل الصحة العمومية خلال الفترة 1999– 2009	72
4–3	تطور الانجازات المادية لقطاع التربية خلال الفترة 1999–2009	73
5–3	التوزيع القطاعي لبرنامج التنمية الاقتصادية 2010–2014	75
6–3	تطور رخص البرامج لبرامج التجهيز القطاعية الغير الممركزة و برامج التنمية للبلديات من سنة 2010_2014 بالمليون دينار جزائري و برامج التنمية للبلديات من سنة 2010_2014 بالمليون دينار جزائري	79
7–3	تطور رخص البرامج لبرامج التجهيز القطاعية الممركزة و الغير الممركزة التي استفادت منها ولاية غليزان الفترة الممتدة بين 1988–2017 بالمليون دينار جزائري.	81

المخططات		
1–3	تطور معدلات البطالة خلال الفترة 1985–2000	62
2–3	تطور رخص البرامج لبرامج التجهيز القطاعية الغير الممركزة و برامج التنمية للبلديات من سنة 1999–2004	66
3–3	تطور رخص البرامج لبرامج التجهيز القطاعية الغير الممركزة و برامج التنمية	69

جدول المعادلات و الصيغ الرياضية

رقم المعادلة	اسم المعادلة	الصفحة
(3–1)	$E(\mu)=0$	84
(3–2)	$E(\mu\acute{\mu})=\delta^{'}_{z_1}{}_{n}$	84
(3–3)	$cov(\mu i \mu j) = E(\mu i \mu j) = 0$	84
(3–4)	$cov(\mu i \mu j) = 0$	85
(3–5)	$DE = f(PSD, PCD, PSC)$	85
(3–6)	$DE_i = {}_0 + {}_1 PSD + {}_2 PCD + {}_3 PSC + \alpha_i$	85
(3–7)	$F = \frac{SSR / K - 1}{SSE / n - k}$	87
(3–8)	$t_{c\ \hat{}_i} = \left\| \frac{\hat{}_i - {}_i}{\text{¢}\ \hat{}_i} \right\|$	87
(3–9)	$\chi^2 = -[n-1-\frac{1}{6}(2k+5)] \cdot \log \lvert R \rvert$	93
(3–10)	$V.I.F(\ {}_j) = \frac{1}{1-R^2}$	95
(3–11)	$\alpha_t = \text{°}\alpha_{t-1} + £_t$	98
(3–12)	$DW = \frac{\sum_{t=2}^{n}(£_t - £_{t-1})^2}{\sum_{t=1}^{n} £_{t-1}^2}$	99
(3–13)	$y_t = {}_0 + {}_1 x_{1t} + {}_2 x_{2t} + \ldots\ldots + {}_k x_{kt} + \text{°}_1 \alpha_{t-1} + \text{°}_2 \alpha_{t-2} + \ldots. + \text{°}_p \alpha_{t-p} + £$	99

لقد عرف العالم المعاصر العديد من التطورات والتغيرات والتي تمس ع المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية،ويتعلق الأمر بتزايد الأزمات الاقتصادية المختلفة وما يصاحبها من مشاكل وتدهور يعيق النمو والتطور العالمي للدول،هذا مما دفع العديد من دول العالم إلى التوجه نحو المزيد من التكامل الاقتصادي في شكل تكتلات إقليمية وعالمية، باعتبارها السبيل الوحيد للتصدي للمتغيرات والمستجدات الطارئة، واذا كان اهتمام الدول المتقدمة ينصب في الوقت الحالي وبشكل ملحوظ في تكوين التكتلات الاقتصادية بغرض تحقيق التعاون الاقتصادي الذي يهدف الى رفع معدلات النمو الاقتصادي للدول، ومواجهة مختلف الأزمات الاقتصادية وتحقيق مكاسب أخرى، تتجه اهتمامات الدول النامية الى رفع مستوى معيشتها وانجاز العديد من التعديلات بغرض إنعاش نموها الاقتصادي و تحقيق تنمية اقتصادية ، تمكنها من الالتحاق بركب الدول المتقدمة.

وبغية تحقيق ذلك شرعت الدول النامية وبالخصوص في الستينيات و السبعينات ، على انتهاج سياسة اقتصادية ترتكز على التخطيط المركزي و القطاع العمومي ، دف تلبية الحاجات الاجتماعية الضرورية وتحقيق الاستقلال الاقتصادي، وعلى اثر ذلك باشرت في تطبيق ستراتيجيات تنموية متعددة، تجسدت وبشكل واضح في برامج تنموية منبثقة من سياساتها الإصلاحية والتي تختلف بحسب اختلاف أنظمتها و ظروفها الاقتصادية,وقد اعتمدت في تجسيد استراتجيات التنمية الاقتصادية على أسلوب البرامج التنموية المختلفة الآجال والأهداف، والتي ترتكز في تنفيذها على مجموعة من الآليات والوسائل ،من بينها الموازنة العامة باعتبارها الأداة الرئيسية للتدخل الحكومي في الاقتصاد ،والجزائر من بين هاته الدول التي انتهجت هذه السياسة، فقد تبنت نظام التخطيط من خلال المخطط الثلاثي الاول 1966-1969،حيث وضعت في هده الفترة الأسس الضرورية لتعميق سيادة الدولة ،حيث قامت بتأميم ثرا واتها والتي شملت قطاع المحروقات والمناجم والبنوك، غير ان المخططات لم تكن كافية لتحقيق تنمية شاملة فلجأت الى بناء قاعدة صناعية 1970-1978، غير ان تقييم مرحليتي الستينات والسبعينات ادى الى التوجه الى انتهاج سياسة اقتصادية تعتمد على أسلوب التخطيط ووسائلها تتمثل في اعادة الهيكلة للمؤسسات ، في اطار المخطط الخماسي 1984- 1980، غير ان اعتماد الجزائر على مصادر الطاقة لتمويل التنمية حال دون تحقيق الاهداف المرجوة بسبب الازمة الاقتصادية سنة 1986نتيجة تدهور اسعار البترول، الامر الذي استدعى السلطات الى القيام باصلاحات مستعجلة من سنة 1985الى سنة 1989، وامام هذا الوضع المعقد بادرت الجزائر الى التصحيح الاقتصادي وقبول شرطية صندوق النقد الدولي والانتقال من سياسةالتوجه الى سياسة الانفتاح الاقتصادي والبحث عن حلول للازمة من خلال التصحيح الهيكلي في اطار الديون الخارجية

سنة 1991-1993، غير ان تدهور المؤشرات الاقتصادية ادى الى ارساء برنامج من اجل لاستقرار الاقتصادي فكان التعديل الهيكلي سنة 1994-1998،واخيرا تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي سنة 1998-2000، وذلك لارساء قاعدة لبعث النمو الاقتصادي وصولا الى تنمية شاملة، فشرعت في انعاش الاقتصاد من خلال برنامج الانعاش الاقتصادي سنة 2001-2004 ولتكملة البرنامج جاء برنامج دعم النمو التكميلي سنة 2005-2009، وصولا الى برنامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية 2010-2014 ،وتفسر هذه البرامج سياسة الانفاق العمومي التي انتهجتها الدولة للنهوض بالاقتصاد الوطني و تستند في ذلك الى مجموعة من الوسائل والاليات منها الميزانية العامة للتجهيز، والتي تشمل مختلف برامج التجهيز القطاعية والتي نحن بصدد دراستها ومحاولة تحليلها وفقا لمخططات الخماسية لمعرفة مدى مساهمتها في التنمية الاقتصادية.

الإشكالية:

"ماهو أثر برامج التجهيز القطاعية في تحقيق التنمية الاقتصادية" ؟

ان الاجابة عن السؤال الرئيسي تستدعي المرور عبر جملة من التساؤلات الفرعية و التي يمكن ايجازها في:

- ما مدى فعالية المالية العامة اتجاه برامج التجهيز لقطاعية ؟
- وماهي اهم تصنيفات ببرامج التجهيز القطاعية وكيفية تطبيقها في القطاعات ؟
- كيف بامكان تقييم أثر برامج التجهيز القطاعية على التنمية ؟

الفرضيات:

اما الفرضيات المعتمدة في الإجابة عن مختلف التساؤلات المطروحة فكانت كالأتي :

- ان برامج التجهيز القطاعية بمختلف أصنافها تفسر حرص الدولة على العمل على تنمية مختلف القطاعات الاقتصادية دون استثناء؛
- تعد مختلف البرامج المسجلة و المنفذة لمختلف القطاعات نتيجة تجسيد برامج التجهيز باختلاف أنواعها الممركزة و الغير ممركزة.
- يمكن للدراسة التحليلية و البرمجة القياسية إعطاء نقاط تفسيرية لحالة تاثير برامج التجهيز على التنمية.

أهداف الدراسة:

- محاولة معرفة انواع برامج التجهيز القطاعية و تحديد نسب مساهمتها في القطاعات المختلفة.
- تحليل ظاهرة اثر برامج التجهيز القطاعية على التنمية الاقتصادية.
- محاولة بناء نموذج قياسي لمعرفة أثر متغيرات برامج التجهيز القطاعية على التنمية و الوصول الى التنبؤ.

أهمية الدراسة:

ان اهمية الدراسة تتمثل في اعطاء نظرة شاملة عن برامج التجهيز القطاعية بمختلف اصنافها، وتبيان دورها من خلال دراسة الاثار التي تحدثها في مختلف القطاعات الاقتصادية من حيث تحقيق التنمية الاقتصادية، وتنصب الداراسة حول التطرق الى مختلف المؤشرات الاقتصادية خلال البرامج التنموية المنتهجة ،كما سنتطرق الى برامج التجهيز القطاعية على مستوى ولاية غليزان كبرمجةقياسية.

حدود الدراسة:

الحدود الزمنية:وتمثلت الحدود الزمنية في مدة دراسة هذا البحث للفترة الزمنية الممتدة بين سنة 1988 و 2017.

الحدود المكانية:و تمثلت في مكان اجراء الدراسة و التي كانت على ولاية غليزان.

المنهج المتبع و الأدوات المستخدمة:

بناء على التساؤلات والفرضيات المتبعة التي وضعناها اعتمدنا في دراستنا على ا المنهج الوصفي التحليلي الذي يساعدنا على وصف الظاهرة وربط الأسباب بالنتائج، كما اعتمدنا على المنهج الاستقرائي عن طريق استخدام الادوات الاحصائية والقياسية اثناء استقرائنا للمعلومات والاحصائيات المتعلقة بموضوع الدراسة باستعمالنا برنامج Eviews08.

خطة البحث:

لمعالجة الاشكالية قسمنا موضوع الدراسة الى ثلاث فصول ، على النحو التالي :

حيث **الفصل الاول** كان بعنـوان الاطار المفاهيمي حول برامج التجيز القطاعية و علاقتها بسياسة الانفاق العمومي,عالجنا من خاله ثلاث مباحث حيث جاء بالمبحث الاول دور الماليـة العامة في تكريس برامج التجهيز القطاعي ,اما المبحث الثـــاني الميزانية لعانة للدولة,اما المبحث الثالث تناولنا من خلاله الاطار العام لبرامج التجهيز القطاعية.بالنسبة **للفصل الثاني**و الذي كان بعنـــوان أثر برامج التجهيـــز القطاعية على التنمية المحلية,عرف هذا الفصل مبحثين, المبحث الأول اثر تطبيق برامج التجهيز القطاعية على الواقع التنمية المحلية بالولاية.اما المبحث الثانيتقييم برامج التجهيز القطاعية بالولاية وكان عنوان **الفصل الثالث** و الاخيردراسة تحليلية و قياسية حول اثر برامـج التجهيز على التنميـة الاقتصادية 1999-2017 ,عرف هذا الفصـــل مبحثين ,المبحث الأول كان له طابع تحليلي بعنواندراسة تحليلية حول دور برامج التجهيز القطـاعية في التنميـــة الاقتصادية اما لمبحث الثاني فقد خصصناه لنمدجة قياسية حول الظاهرة للفترة الممتدة بين سنة 1999 الى غاية سنة 2017 و ذلك لولاية غليزان.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي حول برامج التجهيز القطاعية و علاقتها بسياسة الإنفاق العمومي

تمهيد:

ان موضوع هذا الفصل بعنوان *برامج التجهيز القطاعية تجسيد لسياسة الانفاق العمومي *، الذي سنتطرق من خلاله الى الدور الدي تلعبه المالية العامة للدولة في تجسيد برامج التنمية الاقتصادية ،حيث ترتكز الدولة في تطبيق استراتيجتها صادية في التنمية على مختلف العمليات المالية التي تقوم بها السلطات العمومية، من تحصيل للموارد و صرف للنفقات التي تحقق بواسطتها سياستها الاقتصادية والاجتماعية، وبالتالي تبرز الاهمية التي تكتسيها مالية الدولة بمختلف ادواتها والياتها المتعددة بق الاهداف النهائية للسياسة الاقتصادية، ولذا سنتطرق في هذا الفصل الى مفهوم المالية العامة للدولة وادواتها المختلفة الايرادات والنفقات والموازنة العامة كما سنتطرق الى ميزانية للدولة للتجهيز التي تبلور سياسة الانفاق العام من خلال برامج التجهيز القطاعية المركزية وغير الممركزة و كدا برامج التنمية للبلديات ، بحيث سنتناول الاطار العام لهده البرامج من خلال كيفية تحضيرها و اعدادها ونظام تسييرها و كدا الهيئات المكلفة بمراقبتها .

I.دور المالية العامة في تكريس برامج التجهيز القطاعية.

تعتبر المالية العامة للدولة اداة حاسمة في الحياة الاقتصادية لاية دولة ،التي تستخدمها بغية تعديل الظرف الاقتصادي وفي تجسيد العدالة الاجتماعية، وتاخذ المالية العامة اطارا قانونيا منظما عند استعمالها لعناصرها المتمثلة اساسا في النفقة العامة، الايراد العمومي،من خلال الميزانية العامة للدولة الي يتضمنها قانون المالية السنوي المقدم من طرف الحكومة للبرلمان للدراسة والمناقشة والترخيص، اذ تعتبر العنصر الاخير لتطبيق السياسة المالية للحكومة لذا سنتطرق في هذا المبحث الى تطور المالية العامة والانفاق العمومي اظافة الى دور الموازنة العامة في تجسيد برامج التجهيز القطاعية من خلال ميزانية التجهيز للدولة[1] ،

I-1.المالية العامة.

مرت مالية الدولة بثلاث اشواط الاول عرف الشوط الاول بفترة الدولة الليبرالية،التي تميزت بتحديد النفقات و العمل على توازن الميزانية العامة للدولة الى جانب الاصرار على حيادية المالية العامة والمستمدة من حيادية دور الدولة في الحياة الاقتصادية، اما الثاني فهي فترة الدولة المتدخلة حيث نادى مؤيدو هذا الطرح بتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية حتى تتمكن من القضاء على الانحرافات التي يمكن ان ينزلق فيها اقتصاد الدولة وتعديل وظبط مساره وفق الاهداف النهائية المرسومة من قبل السياسة الاقتصادية اما الشوط الثالث وهو ماوصلت اليه المالية المعاصرة اين تعددت اساليب تدخل وتسيير المالية العامة.

I-2.الايرادات العامة و تقسيماتها المختلفة.

تعد نظرية الايرادات العامة من اهم النظريات التي شغلت العديد من المفكرين الماليين ،فلكي تستطيع الدولة ان تؤدي دورها الاقتصادي و الاجتماعي و تقوم بالانفاق العام ، يتعين عليها ان تحدد مصادر الايرادات العامة و التي تعد دخولا للدولة كنها من تغطية نفقاتها العامة[2].ويقصد بالايرادات العامة كاداة مالية مجموع الدخول التي تحصل عليها الدولة من المصادر فة من اجل تغطية نفقاتها العامة و تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي،وقد اتجه بعض المفكرين الماليين الى التمييز بين

[1] ناشد – 2006 ص200

[2] لعمارة – 2004 ص51

مصادرالايرادات العامة على اساس عنصر الاجبار، فهناك مصادر ايرادية تقوم على اساس عنصر الاجبار استنادا الى سيادة الدولة ويشمل هذا النوع:

I-2-1.**الضرائب او الرسوم**التي تمثل اهم صور الايرادات؛[1]

I-2-2.**الغرامات المالية:**التي تفرضها المحاكم و تذهب الى خزانة الدولة؛

I-2-3.**التعويضات:**وهي المبالغ الواجب دفعها للدولة على سبيل التعويض عن اضرار معينة لحقت بهاومثلهاالتعويضات التي تحصل عليها الدولة من اضرار الحرب؛

I-2-3.**القروض الاجبارية:**وهي القروض التي تلجافيها الدولة الى اجبار الافراد على التنازل عن جزءمن دخولهم لفترة معينة ، مع التزام الدولة بعد انتهاء الفترة برد هذا الجزء الى الافراد[1]؛

اما مصادر الايرادات التي ينتفي فيها عنصر الاجبار فتشمل ما يلي :

أ- الايراد الذي تحصل عليه الدولة من ملكية خاصة بها مثل تاجير الاراضي الزراعية ؛

ب- الايرادات التي تحصل عليها الدولة كمقابل لسلعة او خدمة تبيعها؛

I-2-4.**القروض الاختيارية:**التي لا تقوم على عنصر الاجبار ، حيث تعرض الدولة على الافراد اقراضها مبالغ معينة في مواجهة الانفاق العام و لمدة معينة على ان تلتزم بردقيمة القرض بالاظافة الى فائدة معينة في مواعيد محددة ؛كما ميزو بين الايرادات العادية والتي تحصل عليها الدولة سنويا بصورة دورية كايرادات ممتلكاتها الخاصة والرسوم و الضرائب، اما الايرادات غير العادية والتي تحصل عليها الدولة بصورة غير دورية وغيرمنتظمة، وتلجا اليها الدولة من من وقت ا كالقروض والاصدار النقدي وبالتالي يمكن تعريف الايرادات على انها الايرادات التيتحصل عليها الدولة مقابل الخدمات التي تقدمها للافراد ويحصلون على نفع منها ، سواء كان نفعا عاما او خاصا، وهي تشمل دخل الدومين العام والخاص وحصيلة الرسوم .

[1]يلسشاوش-2013 ص 19

I-3.القروض العامة.

يعتبر القرض العام[1]من م ادر الايرادات العامة للدولة ,وهو من الايرادات الائتمانية، فقد تحتاج الدولة الى تغطية نفقاتها تزايدة، بعدما ان كانت قد استنفذت كافة ايراداتها العادية,تلجا الى اقتراض مبالغ مالية لتست ٔمل بها ايراداتها العادية المتحصلة من الدومين والرسوم والضرائب، يمكن تعريفها بانها " المبالغ التي تحصل عليها الدولة من الغير، مع التعهد بردها اليه مرة اخرى عند حلول ميعاد استحقاقها و بدفع فوائد عنها " ويمكن تصنيف القروض الى :

I-3-1.القروض الاختيارية والقروض الاجبارية:الاصل العام ان القرض يكون اختياريا، اذ يكون للفردحرية الاكتتاب من عدمه وفقا لظروفهم المالية والاقتصادية، وبالمقارنة بين الفائدة التي يحصلون عليها من سندات القرض ويقررون ذلك في ضوء مصلحتهم الخاصة، ولا تستخدم الدولة سلطتها السيادية في عقدالقرض، وقد تضطر هذه الاخيرة الى عقد قروض اجبارية، حيث تمارس الدولة سلطتها السيادية و في هذه النوع لا يكون للافراد حرية الاكتتاب في القرض من عدمه، بل يجبرون عليه، وفقا للاحكام التي يقررها القانون،كما في حالة قيام الدولة بتاجيل بعاد سداد القرض بارادتها المنفردة، دون الحصول على موافقة المكتتبين فيه، و تلجا الدولة الى القروض الاجبارية في حالات معينة ومنها في حالة ضعف ثقة الافراد في الدولة،حيث لو اصبحت اختيارية لعزف الافراد عن الاكتتاب، و يكون هذا اثناء فترات الازمات وعدم الاستقرار الاقتصادي، وفي حالة التضخم حيث يرتفع مستوى الاسعار، نتيجة تدهور قيمة النقود ،و عدم قدرتها على شراء ما يحتاجه الفرد من سلع وخدمات، فتلجا الدولة الى القروض الاجبارية من اجل الحد من اثار التضخم على الاقتصاد القومي[1]؛

I-3-2.القروض الداخلية و القروض الخارجية:القروض الداخلية [1]او الوطنية حيث يكتب فيها الوطنيين او المقيمين على اقليم الدولة ،سواء ان كانو اشخاصا طبيعية او اعتبارية ،فالسوق الداخلي هو الذي يغطي هذا القرض,اما القروض

[1] ناشد – مرجع سبق ذكره–صفحة 241-248

[1]لعمارة –مرجع سبق ذكره ص58

[1]يلسشاوش مرجع سبق ذكره ص 23

الخارجية فهي التي يكتتب فيها الاشخاص الاعتبارية والطبيعيةالمقيمون خارج اقليم الدولة، فالسوق الخارجي هو الذي يغطي هذا القرض وتلجا اليها الدولة بسبب عدم كفاية المدخرات الوطنية؛

I-3-3.القروض المؤبدة والقروض المؤقتة:يقصد بها تلك التي لا تحدد الدولة ميعادا للوفاء بها ، مع التزمها بدفع الفوائد المستحقة عليها طوال فترة القرض الى ان يتم الفاء بها؛

I-3-4.القروض القصيرة الاجل:وتعرف بالقروض السائرة،او العائمة،او الكافية،وتصدر هذه القروض لمدة جاوز سنتين، من اجل الوفاء باحتياجاتها المؤقتة خلال السنة المالية ,و تسمى السندات التي تصدر بها هذه القروض باذونات الخزينة، وغالبا ما تلجا الدولة الى اصدار أذونات الخزينة لمواجهة العجز الموسمي في الميزانية، وهو العجز الذي يكون نتيجة تاخر استرداد بعض الايرادات المقررة في الميزانية العامة وخاصة الضرائب ،حينها تصدر الدولة اذونات الخزينة و تقدماها الى البنك المركزي او البنوك التجارية من اجل الحصول على قيمتها و تؤدي هذه الاذونات الى زيادة التداول النقدي ، سواءا عن طريق الاصدار النقدي الي يقوم به البنك المركزي او عن[1] طريق توسع البنوك التجارية في منح الائتمان او فيخلق الاوراق المالية , و تقوم الدولة بسداد قيمة هذه الاذونات للمكتتبين فيها؛

I-3-5.القروض المتوسطة و طويلة الاجل : تقصد بها تلك القروض التي تعقد لمدة تزيد على سنتين و تقل عن عشرين عاما ،و يطلق عليها" القروض المثبتة "و تعقد الدولة ايا من هذين النوعين لتغطية عجز دائم او طويل الاجل في الميزانية العامة؛

I-4.النفقات العمومية.

ازدادت اهمية دراسة نظرية النفقات العمومية في الفترة الاخيرة مع توسع دور الدولة و زيادة تدخلها في الحياة الاقتصادية ،و تبرز اهميتها في كونها الاداة التي تستخدمها الدولة من اجل تحقيق الاهداف التي تمس جميع ومختلف الميادين و الانشطة العامة ولهذا سنتطرق في هذا المطلب الى جوانب الانفاق العام ماهيته اقاسمه واهميته. [1]

[1]لعمارة –مرجع سبق ذكره ص60

[1] سوزي عدلي – مرجع سبق ذكره- ص 23-32

I-4-1.تعريف النفقة العامة :

تقوم الدولة بواجباتها في الانفاق العام باستخدام مبلغ من النقود ثمنا لما تحتاجه من منتجات ، سلع خدمات، من اجل تسيير المرافق العامة ، ثمنا لرؤوس الاموال الانتاجية التي تحتاجها للقيام بالمشروعاتالاستثمارية التي تتولاها، ولمنحالمساعدات والاعانات المختلفة من اقتصادية واجتماعية و ثقافية و غيرها، واستخدامها للنقود امر طبيعي تماشيا مع النظام الاقتصادي النقدي والتي تقوم فيه جميع المبادلات و المعاملات بواسطة النقود ,

I-4-2.تقسيم النفقات العامة:ترجع اهمية تحديد هذه التقسيمات الى كونها تعمل على:

- تسهيل صيغة واعداد البرامج .
- تحقيق الكفاءة والفعالية في تنفيذ الميزانية.

و تنقسم الى :

I-4-2-1.النفقات الحقيقية Dépenses Réelles: ك التي تقوم بها الدولة مقابل

الحصول على سلع او خدمات او رؤوس اموال انتاجية ،كالمرتبات و اثمان المواد والمهمات الازمة لسير المرافق العامة التقليدية و الحديثة [1]

و النفقات الاستثمارية او الراسمالية ،فالدولة تحصل على مقابل للانفاق و يؤدي الى زيادة الدخل القومي زيادة مباشرة في الناتج القومي اي خلق انتاج جديد؛

I-4-2-2.النفقات التحويلية:Dépenses De Transfert: هي تلك النفقات التي لا

يترتب عليها حصول الدولة مقابل من سلع وخدمات او رؤوس اموال، بل بموجبها تقوم الدولة بتحويل جزء من الدخل القومي من الطبقات الاجتماعية مرتفعة الدخل الى الطبقات الاجتماعية الاخرى محدودة الدخل ومن امثلتها الاعانات

[1] ا يلسشاوش مرجع سبق ذكره ص55

والمساعادات الاقتصادية والاجتماعية ومساهمة الدولة في نفقات التامين الاجتماعي و المعاشات ، وفي اطار الاعانات يفرق بين:

I-4-2-3. **النفقات العادية** Dépenses Ordinaire: تلك التي تتكرر بصورة دورية منتظمة في ميزانية الدولة ،اي كل سنة مالية، ومن امثلتها مرتبات العاملين،واثمان الازمة لسير المرافق العامة، ونفقات تحصيل الضرائب؛

I-4-2-4.**النفقات غير العادية**Dépense Extra Ordiniare: وهي التي لا تتكرر بصورة دورية منتظمة في ميزانية الدولة،ولكن تدعو الحاجة اليها مثل نفقات مكافحة وباء طارئ – او اصلاح ما خلفته الكوارث الطبيعية،واذاكان تسديد النفقات العادية يتم من الايرادات العادية فان النفقات غير العادية تسدد من ايرادات غير عادية كالقروض، هنا يظهر الخطر، حيث يحدث في بعض الاحيان ان تسيء الدولة استخدام النفقات غير العادية،ويحدث ذلك عنما يظهر عجز في ميزانية الدولة فتعمل الدولة بتجنيب بعض النفقات واعتبارها غير غادية لكي يتم الوفاء بها عن طريق القروض بدلا من الضرائب وبتالي تظهر الميزانية متوازنة ،ونتيجة لذلك فان الفكر المالي الحديث قد اتجه الى التمييز بين نوعين من النفقات؛

I-4-2-5. **النفقات الجارية** Depenses Courant: وتسمى النفقات التسييرية وهي تلك اللازمة لتسيير المرافق العامة و اشباع الحاجات العامة[1].

I-4-2-6. **النفقات الراسمالية**Dépenses Capital: وتسمى بالنفقات الاستثمارية، وهي المتعلقة بالثروة القومية مثل نفقات انشاء المشروعات الجديد ة من طرق و سكك حديدية... الخ

I-5.اثار النفقات العامة الاقتصادية:

يمكننا الفصل بين الاثارالمترتبة عن الانفاق العام بتقسيمها الى قسمين :

[1]لعمارة –مرجع سبق ذكره ص66

I-5-1**الاثار الاقتصادية المباشرة للنفقات العامة:**وتشمل هذه الدراسة اثارالنفقات العامة على الانتاج القومي، وعلى الاستهلاك ،و اخيرا على نمط توزيع الدخل القومي.[1]

I-5-2.**الاثار الاقتصادية غير المباشرة للنفقات العامة:**وسنعرضها من خلال اثري المضاعف واثر المعجل:

I-5-2-1.**اثر المضاعف**Multiplier Effect:

يقصد بالمضاعف في التحليل الاقتصادي المعامل العددي الذي يشير الى الزيادة في الدخل القومي المتولدة عن الزيادة في الانفاق و اثر زيادة الانفاق القومي على الاستهلاك ، و يمكن توضيح ذلك انه عندما تزيد النفقات العامة فان جزء منها يوزع في شكل اجور و مرتبات ،و يخصص الافراد جزء من الدخل لانفاقه على الستهلاك و يدخرون الباقي وفقا للميل الحدي للاستهلاك و الادخار ،و الدخول التي انفقت على الاستهلاك تتجول الى دخود ل جديدة واما ما تم ادخاره من دخل يحول الى الاستثمار وبذلك تستمر حلقة توزيع الدخل من خلال ما يعرف بدورة الدخل التي تتمثل في الانتاج – الدخل – الاستهلاك – الانتاج – و الزيـــادة في الدخـــل و الانتاج التي تتم بنفس مقدار الزيادة في الانفاق و لكن بنسبة مضـــاعفه لذلـــــك سمي ***باثر المضاعف***

I-5-2-2.**اثر المعجل**Accelerator effect

يقصد باصطلاح "المعجل " في التحليل الاقتصادي الى اثر زيادة الانفاق او نقصه على حجم الاستثمار ،حيث انالزيادات المتتالية في الطلب على السلع الاستهلاكية يتبعها على نحو ما زيادات في الاستثمار و العلاقة بين الزياديتين يعبر عنها ***باثر المعجل***.

[1] يلسشاوشبشير مرجع سبق ذكره ص66

II.الميزانية العامة للدولة

سنتطرق في هدا المبحث الى الميزانية العامة[1] للدولة مبادئها تحضيرها وكدا انواعها ،حيث تهدف الموازنة العامة للدولة الى تقدير النفقات الضرورية ،لاشباع الحاجات العامة،والايرادات اللازمة لتغطية هذه النفقات عن فترة مقبلة هي في العادة مدة سن[1]ة .

II-1 الميزانية العامة للدولة مفهومها ، مبائدها.

II-1-1.تعريف الميزانية Le Budget.

،الميزانية هي نظرة توقعية لنفقات و ايرادات الدولة[1] عن مدة مقبلة تخضع لاجازة عن السلطة المختصة و من هنا يتضح ان الميزانية تتضمن عنصرين: الاول : التوقع و الثاني : الاقرار او الاجاز؛

II-1-2.مفهوم الميزانية العامة للدولة في الجزائر.

يرتبط مفهوم الميزانية العامة بجملة من التغيرات الاقتصادية و الاجتماعية و السايسية و علاقتها بالمجال التشريعي1 ، وقد حددت التشريعات المالية المتعاقبة مفهوم الميزانية منها القانون الصادر في 7 يوليو 1984 المتعلق بقوانين المالية ،حيث حدد في المادة السادسة منهشكل و مضمون الميزانية انها " تتشكل الميزانية العامة للدولة من الايرادات و النفقات النهائية للدولة المحددة سنويا بموجب قانون المالية و الموزعة وفق الاحكام التشريعية و التنظيمية المعمول بها " [1]ونصت المادة الثالثة منه بانه " يرخص بالنسبة لكل سنة مدنية بمجمل موارد الدولة واعبائها وكذا الوسائل المالية الاخرى المخصصة لتسيير المرافق العمومية كما يرخص ذلك المصاريف المخصصة للتجهيزات العمومية وكذلك نفقات براس المال " ومنه يمكن تعريف الميزانية انها " الوثيقة التشريعية التي يتم بموجبها سنويا تقدير و ترخيص ايرادات الدولة و نفقا ما " اما قانون 90-21 المتعلق بالمحاسبة العمومية فيعرف الميزانية انها " الوثيقة التي تقدر للسنة المالية مجموع الايرادات والنفقات الخاصة بالتسيير والاستثمار و منها نفقات التجهيز

[1] بعلي و اخرون –2003– ص 19.
[1]لعمارة –مرجع سبق ذكره ص67
[1]ناشد –مرجع سبق ذكره – ص283
[1]يلس شاوش – مرجع سبق ذكر ص27

العمومي والنفقات براس المال وترخص بها " ومنه يمكننا ان نعرف الميزانيه على " انها وثيقة تشريعية سنوية تقرر الموارد والنفقات النهايئة وترخص بها،من اجل تسيير المرافق العمومية و نفقات التجهيز العمومي والنفقات براس المال ".

II-1-3.مبادئ الموازنة العامة للدولة.

يتعين على السلطة التفيذية و هي بصددتحضير الميزانية ان تضع اعتبارها عددا من المبادئ العامة التي تحكم الميزانية [2] و التي صارت من البديهيات في علم المالية و تتمثل هذه المبادي في اربعة مبادئ :مبدأ السنوية – مبدأ وحدة الميزانية – مبدأ عمومية الميزانية – مبدأ التوازن الميزانية .

II-2.اعدا د و تحضيرالميزانية العامة ، اعتمادها و تنفيدها.

II-2-1.اعداد وتحضير الميزانية:تلعب السلطة التنفيذية الدور الاساسي في هذه المرحلة ويرجع ذلك الى عدة اعتبارات ،**الاعتبار الاول** الموازنة تعبر عن البرنامج و المخطط الحكومي في المجالات المختلفة اما **الاعتبار الثاني** ان السلطة التنفيدية[1] هي من تتولى ادارة القطاع العام فهي ادرى بما تتطلبه من نفقات واما **الاعتبار الثالث**،تعد هذه السلطة اكثر السلطات معرفة بالمقدرة المالية للاقتصاد القومي و ذلك بفضل الاجهزة الاحصائية المختلفة التي تشرف عليها ،و التي توفر لها البياينات

و التقديرات الضرورية، اما **الاعتبار الرابع**فتعتبر الافضل في تحديد الاحتياجات العامة و الاوليات لعدم خضوعها لاعتبارات محلية و اقيلمية مثل اعضاء المجلس الشعبي الولائي.

II-2-2.اعتماد الميزانية العامة للدولة.

السلطة المختصة باعتماد واجازة الميزانية هي السلطة التشريعية وهو شرط اساسي طبقا لقاعدة " اسبقية الاعتماد على التنفيذ " ويمر اعتماد الميزانية بثلاث مراحل :

[2] ناشد – مرجع سبق ذكره – ص 274

[1] ناشد – مرجع سبق ذكره – ص 309

II-2-2-1.مرحلة المناقشة العامة : حيث يعرض مشروع الموازنة العامة للمناقشة العامة في البرلمان و هذه المناقشة تنصب غالبا على كليات الميزانية العامة و ارتباطها بالا هداف القومية كما يراها اعضاء المجلس .

II-2-2-2.مرحلة المناقشة التفصيلية المتخصصة: يضطلع به لجنة متخصصة متفرعة عن المجلس النيابي و تقدم تقريرها اليه .

II-2-2-3.مرحلة المناقشة النهائية : حيث يناقش المجلس مجتمعا تقرير اللجنة ،ثم يصوت على الموازنة بابوابها

و فروعها وفقا للدستور و القوانين المعمول بها ،اذا وافق المجلس التشريعي على مشروع الميزانية العامة فانه يقوم باصدارها بمقتضى قانون المالية.

II-2-3.تنفيذ الميزانية العامة للدولة.

تتولى وزراة المالية باعتبارها عضوا من اعضاء السلطة التنفيذية مهمة تنفيذ الميزانية ، عن طريق تجميع ايرادات الدولة من مختلف مصادرها و ايداعها في خزانتها العامة او في البنك المركزي ، كما يتم الانفاق في حدود اعتمادات الميزانية [1] و عليه فان عمليات التنفيذ تتمثل في:

- عمليات تحصيل الايرادات.
- عمليات النفقات.

II-2-4.الرقابة على تنفيذ الميزانية العامة للدولة.

وتعد هذه المرحلة المرحلة الاخيرة و تسمى مرحلة مراجعة تنفيذ الميزانية[1] ، والهدف منها التاكد من ان تنفيذ الموازنة قد تم على الوجه المحدد للسياسة التي وضعتها السلطة التنفيذية و اجازتها السلطة التشريعية ،و تاخذ الرقابة صور مختلفة وهي الرقابة الادارية و التشريعية و الرقابة المستقلة .

[1] بعلي و اخرون –مرجع سبق ذكره ص 25.

II-3.ميزانية التسييرو التجهيز.

ان النظام المالي في الجزائر قد اعتمد على التصنيف الاداري و الاقتصادي[1] معا ومن ناحية على التصنيف الوظيفي من ناحية اخرى، ويتجسد عمليا من خلال ميزانية التسيير والتجهيز لذا سنتطرق فيهذا المطلب الى مدونة ميزانية التسيير او نفقات التسيير.

II-3-1.تعريف:

II-3-1-1ميزانية التسيير :

ميزانية التسيير هي الميزانية التي تكون فيها الاعتمادات المالية المفتوحة في قانون المالية مخصصة للمرافق العمومية والادارية للدولة، وفقا للتنظيم الهيكلي لها سواء كانت ادارة مركزية او لامركزية ، و توضع ميزانية التسيير في الدولة من اجل ضمان السير الحسن للمرافق العمومية ، و بتالي تتوافق مع المعيار الاداري المتمثل في التقسيم الهيكلي الاداري للدولة، لكن مع مراعاة وظيفة كل مرفق عمومي و الغرض من النفقة ، وتشمل ميزانية التسيير على اربعة ابواب وعناوين، و ترتبط ميزانية التسيير بوحدات قاعدية مندمجة مع بعضها و هي العنوان ، القسم ، الفصل ، المادةو الفقرة.

II-3-1-2.ميزانية التجهيز:

ميزانية التجهيز او بالاحرى هي الميزانية التي تفتح الاعتمادات المالية في قانون المالية السنوي، وتخصص للقطاعات الاقتصادية للدولة، وذلك من اجل تجهيز هذه القطاعات بوسائل الانتاج للوصول الى تحيقيق تنمية شاملة ,ان ميزانية الاستثمار تمثل المخطط الوطني السنوي الذي يتم اعداده في القانون كوسيلة تنفيذية لميزانية البرامج الاقتصادية، اما من حيث التوزيع فتتم في شكل مشاريع اقتصادية توزع على كافة القطاعات حسب دراسة و اعتماد يتم على مستوى المديرية العامة للبرمجة و التخطيط,ان تمويل ميزانية الاستثمار يتم من قبل الخزينة العمومية للدولة بنفقات نهائية ، كما قد يتم تمويلها بنفقات مؤقتة ، في صورة قروض و تسبيقات من الخزينة او من البنك اي من خلال " رخص التحويل "

---

[1] ناشد – مرجع سبق ذكره – ص 341

[1]لعمارة –مرجع سبق ذكره ص68

III.الاطار العام لبرامج التجهيز القطاعية

ان نفقات التجهيز العمومي تتضمن برامج التجهيز القطاعية وفي هدا الاطار ،سنتطرق في هدا المبحث الى الاطار العام الدي يحكم برامج التجهيز القطاعية ،بمختلف تصنيفاتها و اقسامها .

III-1. تسيير برامج التجيهز القطاعية حسب طبيعة تصنيفها

III-1-1.تعريف برامج التجهيز القطاعية:قبل التطرق الى تسيير البرامج القطاعية لابد من التعريف بهذه البرامج التي تصنف بحسب الجهة المكلفة بتسييرها الى ثلاث اصناف :

III-1-1-1.البرامج القطاعية الممركزة:تتعلق بالعمليات المسجلة باسم الإدارات المركزية(الوزارات) أو المؤسسات العمومية الموضوعة تحت وصايتهم وكذا المؤسسات التي تتمتع بالاستقلال المالي و الإدارات المتخصصة.

III-1-1-2.البرامج القطاعية الغير ممركزة:تتعلق ببرامج التجهيز المسجلة باسم الوالي وفق قطاعات و قطاعات فرعية ،مقسمة الى فصول وبنود .

III-1-1-3.المخططات البلدية للتنمية: بالنسبة للعمليات التي تخضع في تسييرها للبلديات، حيث يكون موضوع هذه البرامج الأعمال ذات الأولوية في التنمية و منها على الخصوص التزويد بماء الشرب و التطهير و الطرق و الشبكات و فك العزلة.

III-1-2.تسيير برامج التجهيز القطاعية:تسير نفقات التجهيز المسجلة في ميزانية الدولة وفقا لثلاثة طرق:

- البرامج القطاعية الممركزة.
- البرامج القطاعية الغير ممركزة .
- المخططات البلدية للتنمية .

إضافة إلى نفقات التجهيز المسجلة بعنوان برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي التي تسير عن طريق حسابات تخصيص خاص، نتعرض إليها في المبحث الثاني.

" تنظم إجراءات تنفيذ نفقات التجهيز بواسطة المرسوم التنفيذي المؤرخ في 07 جمادى الاولى 1430 الموافق لـ2009/05/02– المعدل للمرسوم رقم 98–227 المؤرخ في 1998/07/13 والمتعلق بنفقات التجهيز، و كذا التعليمة الوزارية رقم 98/01 المؤرخة في 1998/01/21 عن وزارة المالية المتعلقة بتنفيذ نفقات التجهيز العمومي متضمنة لمدونة الاستثمارات المعمول بها "

1- البرامج القطاعية الغير ممركزةPSD

2- المخططات البلدية للتنمية PCD

حسب المادة 5 من المرسوم التنفيذي رقم 98-227 المؤرخ في 13 جويلية 1998 المتعلق بنفقات التجهيز العمومي للدولة "تخص البرامج القطاعية غير الممركزة برامج التجهيز المسجلة باسم الوالي".

إن برنامج التجهيز التابع لمخططات البلدية للتنمية يتمحور حول الأعمال ذات الأولوية في التنمية، و يعد من طرف المصالح الولائية المختصة بالتنسيق مع المصالح التقنية المحلية، فتأخذ بعين الاعتبار البلديات المحروسة و المناطق الواجب ترقيتها، لا سيما فيما يخص التزويد بمياه الشرب و التطهير و الطرق وفك العزلة.

III-2.تحضير واعداد برامج التجهيز القطاعية

تعرف ميزانية الدولة على أنها الوثيقة التي تقرر للسنة المالية مجموع الايرادات و النفقاتو ترخص بها،وعلى هذا الاساس فان النفقات العمومية هي قبل كل شيء عملية توقع يتطلب تسجيلها بعنوان ميزانية الدولة بدراسة مسبقة تسمح بتقييم النفقة و تبين كيفية و آجال تنفيذها. و إن كان تقييم ميزانية التسيير يرتكز على معرفة مسبقة بجميع حاجيات المصالح،مما يجعلها عملية سهلة التحديد، فالأمر بالنسبة لنفقات التجهيز يختلف، إذ أن تقديرها لا تكتسيه نفس الدقة، و عادة ما يكون الاختلاف بين النتائج الموقعة و المحصلة واسعا جدا يؤثر بشكل مباشر و سلبي على الاقتصاد و مسار التنمي[1]ة.

[1]لعمارة –مرجع سبق ذكره ص69

على هذا الأساس فإن عملية تحضير مشروع ميزانية التجهيز تعتبر مرحلة بالغة الأهمية ذلك أنها تؤطر وتوجه تنفيذ البرامج الإنمائية وهو ما سنحاول توضيحه.

III-2-1.أهمية المرحلة التحضيرية في تنفيذ برامج التجهيز العمومي.

بصدد تحضير ميزانية التجهيز للدولة و التي تتضمن برامج التجهير القطاعية ، يقوم مختلف الأعوان العموميين(وزارات، الإدارات المتخصصة، المؤسسات العمومية...) باقتراح المشاريع المختلفة، و يكون هذا إطار المخطط الإنمائي السنوي الذي تقترحه الحكومة من خلال برنامجها، حيث تحاول هاته الاقتراحات أن تلبي الأهداف المسطرة و أن تعمل بالتوجيهات المبينة ضمن المذكرة المنهجية المبلغة من طرف رئيس الحكومة[1].

-إن إقتراح المشاريع- يكون من مختلف الإدارات و المؤسسات العمومية على المستوى المحلي و التي تكون أدرى بالاحتياجات المرفقية الاقتصادية و الاجتماعية لمنطقتها.

و يكون من إختصاص الإدارات المركزية الوصية بعد ذلك أن تختار المشاريع التي ستقترحها بعنوان ميزانية الدولة للتجهيز. إن هاته الصلاحية تضع على عاتق المسيرين مسؤولية كبيرة حيث يجب عليهم إبراز العقلنة في إختيار المشاريع المسجلة من خلال إتخاذهم لقرارات فردية بالغة الأهمية مثل قرارات تفريد المشاريع خاصة و أن تطبيق التوجيهات العامة لبرامج التجهيز العمومي ليس بالأمر السهل.

وعملية الاختيار هاته تكون على أساس الدراسات المنجزة و التي يحويها الملف التقني الملحق بمشروع هذه الدراسات تتكفل بإبراز، ضرورة، منفعة و مردودية المشاريع المقترحة ، و أهميتها لا تقتصر على مجرد كونها معيار أساسي لإختيار المشروع بل تذهب لأبعد من ذلك فتنفيذ برامج التجهيز العمومي بعد اعتمادها من طرف البرلمان لن يكون سوى تنفيذ لهاته الدراسات.

حيث يلاحظ في الميدان أن تنفيذ المشاريع تصاحبه سلسلة من التحركات تتكرر بصفة دائمة(تغيير المواصفات، تغيير هيكلة الكلفة، ....) تترجم بالتعديلات المتعددة و اللجوء التلقائي لطلب الاعتمادات التكميلية خلال السنة.

1 القانون رقم 84-17 المؤرخ في 17 يوليو 1984 المتعلق بقوانين المالية الصادر في الجريدة الرسمية العدد28

إن إعادة تقييم المشاريع قد يعود إلى التضخم، ارتفاع الأجور، ارتفاع المواد(قطع غيار) غير أنه كثيرا ما يعود لعدم نضج المشروع المقترح بالشكل الذي يسمح بالانطلاق في الإنجاز خلال السنة ،و كون الدراسات المقدمة لم تكن بالقدر الكافي الذي يسمح بتقييم النفقة بدقة، و نلاحظ كنتيجة لذلك أن بعض المشاريع تسجل من ناحية التكاليف تجاوزات مفرطة بالنظر إلى التقديرات الأولية المحددة في رخص البرامج، و من ناحية الآجال تعطيل فادح في تاريخ تسليم الأشغال.

يمكننا أن نوضح ذلك من خلال مثال بسيط عرفه مشروع بناء المقر الجديد للولاية الدي تم تسجيله ضمن المخطط السنوي حيث ان الرخصة الاولية قدرت بـ.480.000.000 دج لكن بعد عملية اعادة التقييم حسب مقرر اعادة تقييم العمليةلسنة 2008 وصلت تكلفة العملية الى 000 000 928كما شهد المشروع عمليات اعادة تقييم عبر فترات متعددة لتصل الرخصة النهائية للمشروع الى 000. 1.290.000 دج- انظر الملحق-

يظهر جليا من خلال هذا المثال أن النتائج المحققة كانت كل البعد عن الأهداف المسطرة و نطرح التساؤل هنا عن مدى اكتمال نضج هذا المشروع قبل تسجيله و عن مدى صحة و دقة الدراسات المنجزة بصدده ،وتبرز هنا أهمية المرحلة حضيرية في تحديد و توجيه اختيارات المسيرين و التأثير على قراراتهم بشأن تبني برامج التجهيز التي تكون أكثر نجاعة و تحقيقا للأهداف المرجوة.

إن هذا الأمر يفتح الموضوع أكثر حساسية و أهمية و هو " **عقلنة اختيارات الميزانية** : **La Rationalisation Des Choix Budgetaires** فمن المؤسف أن نلاحظ هذا التزايد في الإنفاق العمومي من سنة لأخرى(خاصة مع التقلبات التي تشهدها أسعار المحروقات) دون أن يصاحبه تحقيق للأهداف المسطرة ضمن البرامج التنموية.

III-2-2.مراحل تحضير و خطوات تسجيل برامج التجهيز العمومي

تعكس الميزانية العامة للدولة السياسة المالية و الاقتصادية التي تتبناها الحكومة، و تعتبر هاته أهم المبررات التي تجعل تحضير مشروع قانون المالية السنوي(والذي يحوي ميزانية الدولة) يعود لاختصاص الحكومة، إضافة لذلك فهي تملك المعلومات اللازمة و الضرورية للقيام بمختلف التقديرات من خلال إشرافها على مختلف الوزارات، الادارات، والمصالح التقنية[1].

1 القانون رقم 84-17 المؤرخ في 17 يوليو 1984 المتعلق بقوانين المالية الصادر في الجريدة الرسمية العدد28

إن عملية تحضير مشروع ميزانية التجهيز للدولة تبدأ في الأصل بمنشور لرئيس الحكومة مترجم في شكل مذكرة توجيهية محضرة من طرف المديرية العامة للميزانية، و يشرف وزير المالية على تبليغها إلى مختلف الدوائر الوزارية المعنية بعمليات التحضير و كون هذا في حدود شهر مارس في كل سنة.تحوي هذه المذكرة الخطوط العريضة لسياسة الحكومة في المجال الميزاني و كذا أهمية التوجيهات العملية التي يتم على أساسها تحديد التقديرات.

يبدأ التحضير على مستوى المحلي أين يقوم مختلف الأعوان العموميين(مدير المصالح الخارجية، مسؤولو المؤسسات العمومية ...) باقتراح المشاريع على أساس الاحتياجات المرفقية الاقتصادية و الاجتماعية للمنطقة، غير أنه و قبل اقتراح أي مشروع يجب القيام بدراسة مسبقة تبرز أهمية المشروع، فائدته و كذا مردوديته، إذ ى تعرض للتسجيل بعنوان ميزانية التجهيز للدولة سوى البرامج و المشاريع التي يسمح اكتمالها الكافي بالانطلاق في إنجازها خلال السنة، و بهذه الصفة يتعين معرفة و توفير على الخصوص:"

- دراسة إمكانية التنفيذ.
- طريقة الإنجاز المرتقبة .

العناصر التي تبرز الملائمة الاقتصادية و الاجتماعية والأولية الممنوحة لها.

- تقويم أثرها على ميزانية التسيير للدولة خلال السنوات المالية اللاحقة.
- تقويم الكلفة بالعملة الصعبة مباشرة مع الإشارة إلى كيفية تمويلها.
- آجال الإنجاز و الدفع.

وبعد اكتمال نضج المشروع يتم إعداد ملف تقني للمشروع المطلوب تسجيله يبعث للوزارة الوصية يحوي علي:

- عرض الأسباب.
- بطاقة تقنية تتضمن على الخصوص المحتوى المادي و الكلفة بالدينار و العملة الصعبة و رزنامة الإنجاز

و المدفوعات.

- دراسة إمكانية التنفيذ و دراسة الأثر.
- إستراتيجية الإنجاز و الاختيار المقرر في ظل احترام أهداف التنمية.
- التنسيق الضروري فيما بين القطاعات.
- نتائج المناقصات.
- تقرير تقديري يبرز مختلف البدائل.
- تقويم الكلفة بالعملة الصعبة و كيفية تمويلها

تستقبل الوزارة الوصية طلبات تسجيل المشاريع الصادرة من الأعوان العموميين حيث تقوم بدراسة[1] الملفات التقنية للمشاريع وهذا بحضور الوزير المختص وكل المدرين التقنيين المختصين . وتباشر المديريات التقنية لكل وزارة القيام بكل العمليات التقديرية وهذا بالتعاون مع مختلف المصالح وتسعى من خلال وضعها لمشروع ميزانية التجهيز الى[1]:

- اتمام البرامج قيد الانجاز و ذلك لتسليم أكبر عدد من المنشآت.
- السعي لعقلنة النفقات من خلال التقليل من التبذير والاهتمام بالمشاريع ذات الأولوية.
- تجنب التشغيل المفرط للورشات من خلال اقتراحها للمشاريع الجديدة.

فيما يخص المشاريع قيد الإنجاز يحتفظ لها بأعلى قدر من اعتمادات الدفع، أما المشاريع الجديدة فقبولها مرتبط بوجود اعتمادات كافية و كذا بأهمية المشروع المقترح ،و لكن في الواقع فإن كل وزارة تعد قائمة المشاريـــع الجديدة ذات أهمية من جهة العدد و الحجم مما يؤدي إلى تضخيم مبالغ النفقات المقترحة و عادة ما نجد فرق ملحوظ بين الاعتمادات المطلوبة من الدوائر المعنية و الاعتمادات المخصصة من طرف وزارة المالية.

[1] المادة 06 من المرسوم التنفيذي رقم 227/98 المؤرخ في 13 جويلية 1998 المتعلق بتنفيذ النفقات العمومية للتجهيز المعدل والمتمم .
بوحفص-2010-ص 15

و في الواقع بعض الوزارات التي لها ثقل في الحكومة مثل:وزارة الداخلية و وزارة التربية الوطنية أو التي تجري إصلاحات على مستوى قطاع معين، يمكن أن تحصل على تنازلات من طرف وزارة المالية على حساب وزارات أخرى وهذا تماشيا مع سياسة الحكومة.

- إن اختيار المشاريع التي تقترح لتسجيل بعنوان ميزانية التجهيز ليس بالأمر السهل بل يضع على عاتق المسير مسؤولية كبيرة في تسييره للأموال العمومية.

III-2-3.بلورة مشروع ميزانية التجهيز و اعتماده من طرف البرلمان.

بعد اعتماد إنجاز المشروع من طرف الوزارة الوصية تركز مجموع الطلبات على مستوى المديرية العامة للميزانية و بالتحديد على مستوى المديرية الفرعية لميزانية التجهيز، هاته الأخيرة التي تحاول وضع نوع من الإنسجام بينها و بين أهداف برامج التنمية التي أعدتها الحكومة، و يتولى وزير المالية تحقيق التوازن المالي و الاقتصادي للدولة من خلال محاولته تأمين التعادل بين إيرادات الميزانية و نفقاتها.[1]

- ذا الصدد تقوم المديرية الفرعية للتجهيز بالتنسيق مع الوزارة الوصية بمناقشة مشروع الميزانية المقترحة و في حالة عدم الموافقة على طلبات الاعتمادات يتم اللجوء إلى التحكيم الوزاري.
- يتم التحكيم الوزاري في مجلس الحكومة، و هنا يبرز الطابع التساومي و السياسي في عملية المناقشة حيث يمكن أن تحصل وزارات ذات أهمية(وزارة التربية، وزارة الداخلية ...) على تنازلات من طرف المديرية العامة للميزانية.
- و في حالة استمرار عدم الموافقة يستعان بتحكيم رئيس الحكومة،ليتم بعدها بلورة المشروع النهائي لميزانية الدولة للتجهيز.
- و تأتي المرحلة الأخيرة خلال شهر سبتمبر أين يجتمع مجلس الوزراء ليحدد المبالغ النهائية للإيرادات والنفقات، يعرض بعدها مشروع قانون المالية السنوي على المجلس الشعبي الوطني للمناقشة(بداية شهر أكتوبر).

ما يلاحظ هو أن مرحلة تحضير مشروع ميزانية التجهيز يمتد على طول السنة التي تسبق تنفيذها.كما تبين الرزنامة التالية:

1 القانون رقم 84-17 المؤرخ في 17 يوليو 1984 المتعلق بقوانين المالية الصادر في الجريدة الرسمية العدد28

III-3.الرقابة على تنفيذ برامج التجهيز القطاعية

III-3-1.الرقابة القبلية على تنفيذ برامج التجهيز القطاعية .

III-3-1-1.الرقابة القبلية الداخلية : CONTROLE PREALBLE INTERNE

تمارس الرقابة القبلية الداخلية من قبل لجان فتح الاظرفة او العروض و لجان تقييمها ،و هي لجان خاصة بمختلف صيغ المناقصة ،ولا تعد ضرورية بشان صيغة التراضي البسيط[1] .

III-3-1-2.الرقابة القبلية الخارجية : CONTROLE PREALBLE EXTERNE

نصت المادة 116 من المرسوم الرئاسي 10-236 المتضمن تنظيم الصفقات العمومية ،على اخضاع الصفقات المبرمة من قبل المصالح المتعاقدة الى الرقابة قبل دخولها حيز التنفيد و بعده ، و في هدا الاطار يتم إحداث لجنة لدى كل مصلحة متعاقدة على كل المستويات: الوزارة، الولاية، البلدية، كل ينشط في مجال اختصاصه، وتمارس هده اللجنة الرقابة على الصفقات حسب السقف المالي الدي تكفل تنظيم الصفقات العمومية بتحديده ،اما فيما يخص دفاتر الشروط فان كل دفاتر الشروط تدحل ضمن رقابة لجنة الصفقات .

- هذه اللجنة مركز لاتخاذ القرار، تقوم بدراسة ملف الصفقة و تسليم تأشيرتها لتنفيذ الصفقة، تمنح هاته التأشيرة المشروعية للعقد الذي تلتزم بموجبه الإدارة بدفع النفقة.
- و تتمتع رقابة لجنة الصفقات العمومية سواء كانت وطنية، وزارية، ولائية أو بلدية بأهمية خاصة نظرا لكون الصفقات العمومية تشكل جزء هام من الأموال التي تنفق على المشاريع و تؤدي لالتزام الدولة بمبالغ جد معتبرة.
- يتوج عمل لجنة الصفقات المصالح المتعاقدة باصدار تاشيرة في شكل مقرر او برفض تاشيرة ،حسب نتائج الدراسة لتي تقوم بها في حدود 45 يوما بالنسبة لدراسة دفتر الشروط و عشرين يوما لدراسة مشاريع الصفقات ، في حين خص التنظيم اللجنة الوطنية للصفقات باجل ممدد مقداره 45 يوما عند دراسة الملفات المعروضة عليها ،

[1] خرشي - 2011-ص370 الى 389 .

- تبقى التاشيرة الصادرة عن هده اللجان صالحة لمدة 03 اشهر ، فادا انقضت هده المدة اصبحت هده التاشيرة لاغية ،و استوجب على المصلحة المتعاقدة تقديم الصفقة للجنة المختصة قصد الحصول على التاشيرة من جديدة

و عليه فبعد تحصلها على تأشيرة لجنة الصفقات العمومية، تبادر المصلحة المتعاقدة(الإدارة المعنية) بإعداد ملف الالتزام، لتعرضه على المراقب المالي.

و تجدر الإشارة إلى أن تأشيرة المراقب المالي التي يمنحها قبل انجاز العقد–الصفقة– لا تعتبر سوى ضمان و تأكيد وجود رخصة البرامج التي تسمح بإبرام الصفقة.

III-3-1-2-1.الرقابة المالية و المحاسبية :

ينظم مهام المراقب المالي المرسوم التنفيذي رقم92–414 المؤرخ في 14نوفمبر1992 و المتعلق بالرقابة المسبقة لنفقات الملتزم بها و نصت المادة 06 منه على: "**الالتزامات بالنفقات في ميزانية التسيير أو ميزانية التجهيز، تخضع إلى رقابة المراقب المالي**.فيما يخص مشاريع التجهيز، يقدم إلى المراقب المالي، مقرر التسجيل و بطاقة الالتزام ليسجل المعلومات المتعلقة بالمشروع و بطاقتها مع مقرر البرنامج ثم يمنح التأشيرة و نفس الشيء بالنسبة لمقررات إعادة التقييم، تخفيض التقييم أو تغيير هيكلة المواصفات حيث يجب أن تحمل تأشيرة المراقب المالي و بعدها يقوم بالرقابة على بقية الالتزامات الناتجة عن تنفيذ المشروع ليضمن عدم تجاوز مجموعها للمبلغ المنصوص عليه في مقرر التسجيل هذا إلى جانب انه يقوم بمراقبة توفر العناصر التالية:

- صفة آمر بالصرف.
- المطابقة للقوانين و التنظيمات السارية.
- توفر الاعتمادات الكافية.
- التسجيل الصحيح للنفقة وفقا لمدونة الاستثمارات.
- مطابقة مبلغ النفقة مع العناصر الموجودة في الوثائق المثبتة.
- توفر التأشيرة أو الآراء المسبقة التي ينص عليها القانون وتظهر محاسبة الالتزامات التي يمسكها المراقب المالي فيما يخص نفقات التجهيز:

- رخص البرنامج و كذا إعادة التقييم المتتالية إن وجدت.
- تفويض رخص البرنامج.
- الأرصدة الموجودة.

تحدد آجال الرقابة بـ: 10أيام و تمدد إلى 20 يوما بالنسبة للملفات المعقدة.

III-3-1-2-2.الرقابة المحاسبية :

تنسب المرحلة الأخيرة من تنفيذ النفقات العمومية إلى عون متخصص و هو المحاسب العمومية[1] الذي وحده يمكنه أن يتولى الدفع الفعلي للنفقة نقدا.

فالمحاسب العمومي وقبل قبوله لأية نفقة لابد أن يتحقق مما يلي:

- مطابقة العملية للقوانين والأنظمة المعمول بها.
- صفة الآمر بالصرف أو المفوض له.
- ر الاعتمادات، و أن الديون لم تسقط آجالها أو أنها محل معارضة.
- الطابع الإبرائي للدفع، و الصحة القانونية للمكسب الإبرائي.
- تأشيرات عمليات المراقبة التي نصت عليها القوانين و الانظمة المعمول بها.[1]

و على هذا الاساس يحرص المحاسب العمومي على دفع النفقات للدائنين الحقيقيين للدولة، كما يضمن وجود مجموعة التأشيرات المنصوص عليها قانونا(تأشيرة المراقب المالي، لجنة الصفقات العمومية و الوظيف العمومي) و بصدد مهامه يتحمل المحاسب العمومي مسؤولية شخصية مستقلة عن الآمر بالصرف، غير أن الآمر بالصرف يمكنه تسخير المحاسب العمومي لصالحه في حالة رفض هذا الأخير دفع النفقة و هنا تسقط مسؤوليته.

[1] المادة 36من القانون 90-21 المؤرخ في 15 أوت 1990 المتعلق بالمحاسبة العمومية.
بوحفص-2010-ص22.

III-3-2.الرقابة البعدية على تنفيذ النفقات.

III-3-2-1.رقابة المفتشية العامة للمالية:

هي هيئة دائمة للمراقبة، أنشأت بموجب المرسوم رقم 53/80، و تم تعديله بالمرسوم رقم 78/92، تخضع للسلطة المباشرة لوزير المالية[1]، تقوم المفتشية العامة للمالية بمهام تفتيش سواء بطلب وثائق أو الانتقال إلى عين المكان بشكل مفاجئ أو بعد الإعلام المسبق من أجل مراقبة:

- مدى تطبيق الأحكام المالية و المحاسبية التي نص عليها القانون.
- دقة صحة و شرعية الحسابات المختلفة.
- مطابقة العمليات لتقديرات الميزانية و برنامج التجهيز.
- كيفية استعمال و تسيير الوسائل و الامكانيات الموضوعة تحت تصرف مصالح الدولة.

III-3-2-2.أجهزة الرقابة القضائية – مجلس المحاسبة :

ينظم عمل و صلاحيات مجلس المحاسبة، الأمر رقم 95-20 المؤرخ في 17 جويلية 1995 المتعلق بمجلس المحاسبة، و يعتبر مؤسسة دستورية عليا للرقابة القضائية على تنفيذ الميزانية و يقوم بما يلي:

- **مراقبة الحسابات**: فالآمرون بالصرف و المحاسبون مطالبون بوضع حساباتهم (الحسابات الادارية و حسابات التسيير) لدى مجلس المحاسبة مع الوثائق المبررة..
- تقيم فعالية التسيير.
- ابداء اقتراحات و توصيات من اجل تحسين التسيير المالي و المحاسبي للأموال العمومية.
- بالإضافة الى مهام ادارية أخرى.

-بالإضافة إلى وجود أجهزة الرقابة التشريعية- البرلمان :

إن الهيئة التشريعية هي التي تصوت على الميزانية، و بالتالي فطبيعيا لها الحق في الرقابة على تنفيذها، و على هذا الاساس يمارس البرلمان وظيفة الرقابة التي تستمد أصلها من الدستور اساسا و القوانين بالدرجة الثانية.

[1] المادة 36من القانون 90-21 المؤرخ في 15 أوت 1990 المتعلق بالمحاسبة العمومية.

وسائل الرقابة: يمتلك البرلمان عدة وسائل و ادوات[1] للرقابة على أعمال الحكومة، و خاصة المالية منها و تتمثل هذه لوسائل في: – التقارير المرسلة من طرف الحكومة (عرض الحكومة).

- الأسئلة الشفوية و الكتابية.
- الاستجواب (المادة 133 من الدستور 1996).
- نقاش الميزانية و التصويت عليه (هو نوع من الرقابة الممارسة على الحكومة).

إن الرقابة على الميزانية يمكن أن تتم خلال مرحلتين:

أثناء التنفيذ: خلال تنفيذ ميزانية التجهيز، يمكن للحكومة أن تعدل من المشروع الأولي بواسطة مشروع قانون المالية التكميلي المقدم إلى البرلمان للتصويت عليه و في خلال هذه العملية(نقاش الميزانية) الحكومة ملزمة بإعلام البرلمان حول حالة التنفيذ للميزانية الخاضعة للتعديل.

[1] المادة 38من القانون 90-21 المؤرخ في 15 أوت 1990 المتعلق بالمحاسبة العمومية.

خلاصة الفصل:

من اجل بلوغ تحقيق معدلات نمو اقتصادي و الوصول الى تنمية اقتصادية شاملة تباشر الدولة عمليات تتطلب انفاقا واسعا و دائم الارتفاع في اطار برامج التجهيز القطاعية ، مما يجعل الدولة تبحث دوما عن المصادر المالية الكافية لتمويل هده النفقات فتقتطع الضرائب و الرسوم ، و تتحصل على موارد ناتجة عن املاكها و على ثروات مقابل السلع و الخدمات التي تقدمها ، كما تلجا الى القروض لسد عجز مواردها العادية عن تغطية كافة نفاقاتها , كما ستتطرق في الفصل القادم عل اثر برامج التجهيز القطاعية على التنمية المحلية و الذي سوف نبين فيه ماديا لهذا التأثير.

الفصل الثاني

اثر برامج التجهيز القطاعية على التنمية المحلية

تمهيد:

انبثقت ولاية غليزان عن التقسيم الاداري لسنة 1984،و تتشكل إداريا من **38**بلدية و **13** دائرة ، تمتاز بالطابع الفلاحي الصرف حيث تبلغ المساحة الفلاحية الإجمالية**297.387هكتار**منها**281.875 هكتار**أراضي صالحة كما ان المساحة الغابية تقدر ب **60.289 هكتار** .

و بالنظر إلى الموقع الجغرافي الهام الذي تحتله الولاية التي تعتبر محور تلاقي بين كل جهات الوطن والذي يؤهلها لأن تلعب أدوارا أساسية فيما يخص إدارة الأعمال وتنشيط الحركة الاقتصادية ومن ثم الاستجابة لمختلف انشغالات سكان الولاية وتلبية احتياجاتهم اليومية ، فإن الآمال معقودة على أن تكون في المستقبل المنظور **قطبا إقتصاديا في المنظومة الوطنية**.

يقدر عدد سكان الولاية **921401** (تقدير نهاية سنة **2017**) بمعدل تمركز **189.11**ساكن /م2،كما ان توزيع السكان حسب التشتت يحيلنا إلى لوحة إنسيابية نعرف من خلالها ثقل المناطق حيث (تمركز السكان في التجمعات الحضرية الأساسية **561.234** (**60.91 %**)، سكان التجمعات الثانوية **126.362** (**13.71 %**) و سكان المنطقة المبعثرة **233.805** (**25.37 %**

في آفاق 2030 ، سيبلغ عدد سكان الولاية **1.231.994** سمة مما يتوجب مضاعفة المجهودات وذلك بالمتابعة والإستمرارية في تمويل التجهيزات العمومية من أجل التكفل باحتياجات السكان .

ولعل الحركية الجديدة التي عرفتها الولاية تأكدت بشكل ملحوظ ومتميز منذ سنة **1999** أين رصدت الدولة أغلفة مالية معتبرة (**275مليار د.ج** أي ما يفوق **03ملايير دولار**) للقيام بهذه الأعباء ومواكبة الأدوار التنموية المرتبطة بطبيعة الموقع الإستراتيجي الذي تقع في حدوده.

فضلا على ما تم الإشارة إليه ، تتيح الولاية إمكانيات كبرى لتجسيد مشاريع إقتصادية ذات أبعاد جهوية ووطنية مما يسمح بالإستغلال الأمثل لمقدرات وإمكانات الولاية . حيث يتمثل الوعاء العقاري الذي يحتضن هذه المشاريع في منطقة صناعية كبرى بسيدي خطاب في طور التوسع بمساحة إجمالية تقدر بـ **2.700 هكتار**، **14** منطقة نشاطات بإمكانها إتاحة **900** قطعة بمساحة تقدر بـ **105 هكتار** موزعة على المناطق الرئيسية لتراب الولاية ، كما أن امتلاك الولاية لشبكة تواصل (

طرقات وطنية وولائية وبلدية – شطر من الطريق السيار و مقطع من شبكة السكة الحديدية التي تعرف أشغال إزدواجية السكة ضمن مسار (يلل- واد سلي)، كذا قربها من هياكل الموانئ والمطارات (**60 كم و 130 كم**) ، كلها عوامل تساعد الولاية في تأكيد طابعها الإقتصادي القائم على سياسة جلب رأس المال وتدويره بانتظام لإحداث الطفرة المرجوة .

إن مقدرات الولاية التي أشرنا إليها سابقا تؤكد ما تزخر به الولاية من تنوع وامتداد طبيعيين ومخزونات باطنية و طابع فلاحي فعال ،كما يجب أن نشير إلى أن برامج التنمية الاقتصادية التي انتهجتها الحكومة ،في كل ات أتت ثمارها في التكفل الجاد والحقيقي بانشغالات المواطنين من حيث؛ الإسكان، التزويد بالمياه الصالحة للشرب، التطهير، التغطية الصحية، التعليم والتكوين المهني وكذا منشآت الشباب.

من خلال الجدول يتبين لنا ان برنامج دعم النمو شمل جميع القطاعات ، وقد سجل كل من قطاع المنشئات الكبرى والطرق اضافة الى كل من قطاع الاشغال العمومية اعلى نسبة من حيث استفادته من رخص البرامج و التي نلاحظ ارتفاعها المستمرمما يوحي مدى الصرامة في تنفيذ يرامج التنمية المسطرة من اجل تحقيق الاهداف التي تم تحديدها مسبقا .

يمكننا دراسة اثر تطبيق برامج التجهيز القطاعية على واقع التنمية المحلية للولاية ، من خلال دراسة مساهمة اهم المشاريع التنموية لمختلف القطاعات ، في رفع مستوى معيشة للسكان ، و كذا التقليص من حدة البطالة من خلال خلق مناصب شغل جديدة، وفي هذا الاطار سنحاول دراسة اهم المشاريع التنموية التي استفادت منها ولاية غليزان خلال المخططات التنموية المطبقة،حيث استفادت الولاية على اثر تنفيذ برامج التجهيز القطاعية غير ممركزة و كذا مخططات التنمية المحلية في اطار البرنامج من عدة مشاريع تنموية ساهمت في رفع التنمية المحلية للولاية و يمكننا تبيان ذلك من خلال اهم القطاعات .

I.اثر تطبيق برامج التجهيز القطاعية على الواقع التنمية المحلية بولاية غليزان.

I-1.قطاع الصناعات المعملية

I-1-1.قطاع الصناعة و ترقية الاستثمار

يعتبر قطاع الصناعة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ترقية الاستثمار الأساس القاعدي في بناء الاقتصاد و المحرك الأساسي للتنمية المحلية ، و قصد تفعيل الحركية الاقتصادية الوطنية، وضعت الدولة إطار قانوني يتضمن عدد من التدابير المنظمة لهذا القطاع من أجل المساهمة في دفع عجلة الاقتصاد الوطني عن طريق دعم الإنتاج الوطني وخلق الثروة و امتصاص اليد العاملة[1].

1- الغلاف المالي الممنوح للقطاع 1999 – 2014

عدد العمليات : **05**

-المبلغ الإجمالي: 446.566.000,00 د.ج منه1999–2004

: لا يوجد

2005–2009: 01 عملية بمبلغ: 5.000.000,00 د.ج

2010–2014: 04 عملية بمبلغ: 441.566.000,00 د.ج

2- الإنجازات المادية المحققة 1999 – 2014

- **2009 – 2005**

- انجاز دار الصناعة التقليدية بولاية غليزان[1]
- انجاز و تجهيز مديرية الصناعة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ترقية الاستثمار

- **2014 – 2010**

- انجاز سياج على مساحة 2.700 هكتار للمنطقة الصناعية بسيدي خطاب

3-الإنجازات المادية المحققة منذ 2010 – 2014

- إنجاز دار الصناعة التقليدية بولاية غليزان
- إنجاز وتجهيز مديرية الصناعة و المؤسسات الصغيرةوالمتوسطة و ترقية الاستثمار
- إنجاز سياج على مساحة 2.700 هكتار للمنطقة الصناعية بسيدي خطاب

[1]الدليل الاحصائي – مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية–ولاية غليزان.

[1]البطاقة المعلوماتية– مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية–ولاية غليزان.

I-2.قطاع الفلاحة والري

I-2-1.قطاع الموارد المائية (الرّي):

قامت مديرية الموارد المائية لولاية غليزان[1] خلال الفترة الممتدة من سنة 1999 إلى 2014 بتسيير 75 عملية في إطار البرامج القطاعية برخصة برنامج إجمالية تقدر ب: 24.953.976.000,00 دج.و للتمكن من تزويد المواطنين كافة بالمياه الصالحة للشرب ،و نظرا لوجود مناطق كثيرة تفتقر للموارد المائية الجوفية فقد قامت ولاية غليزان، و ضمن برامجها القطاعية بإنجاز عدة تحويلات شملت تغطية العجز الحاصل في التزويد بالمياه الصالحة للشرب ،و هذا إمّا بحفر مجموعة من الآبار العميقة و جمعها ثم تحويلها أو إنجاز محطات معالجة إنطلاقا من السدود مثل تزويد سوق الحد و الرمكة انطلاقا من سد سيدي يعقوب بولاية الشلف ، مديونة و بني زنطيس و سيدي أمحمد بن علي و مازونة إنطلاقا من سد كراميس و كذا تزويد البلديات العشرة الجنوبية إنطلاقا من محطة المعالجة الموجودة على ضفاف سد قرقار بوادي رهيو زيادة على المشروع الكبير الذي هو في طور الانطلاق و الذي يشمل تزويد الولاية بالمياه الآتية من مصنع تحلية مياه البحر بالمقطع بقدرة 150.000 م3 يوميا هذا بدون أن ننسى التطهير الذي يعرف قفزة نوعية بانجاز محطتي التطهير لغليزان و مازونة و إنطلاق محطة وادي رهيو خلال سنة 2014 و الأشغال المنجزة فيما يخص حماية غليزان و وادي رهيو من الفيضانات بعد إنجاز محطتي تطهير بكل من عمي موسى و سيدي لزرق .

I-2-1-1.الغلاف المالي الممنوح للقطاع منذ1999: – 2014

- عدد العمليات: 79عملية[1]
- المبلغ الإجمالي: 42.047.861.000,00 د.ج.
  - 1999 – 2004: 32 عملية بمبلغ: 9.832.861.000,00 د.ج.
  - 2005 – 2009: 32 عملية بمبلغ: 14.629.500.000,00 د.ج.
  - 2010 – 2014: 17 عملية بمبلغ: 17.585.500.000,00 دج

[1] الدليل الاحصائي –مرجع سلبق.

[ط] البطاقة المعلوماتية –مرجع سابق

I-2-1-2.الإنجازات المادية المحققة 1999 – 2014 :

- **1999 –2004**

- توسيع و إعادة تهيئة محيط الشلف الأسفل على مساحة 1.850 هكتار
- إنجاز حاجزين مائيين بكل من سيدي امحمد بن عودة و القلعة
- تجديد و إعادة تهيئة شبكة التوزيع لوادي رهيو على مسافة 15 كلم
- إنجاز محطة المعالجة لوادي رهيو على ضفاف سد قرقار بسعة 34000 م3 يوميا
- تجديد و تمديد المجمع الرئيسي للمياه القذرة لمدينة غليزان على مسافة 11 كلم
- إنجاز محطة التطهير لعمي موسى
- حماية المدينة الجديدة عدة بن عودة بغليزان من الفيضانات
- حماية مدينة وادي رهيو من الفيضانات

- **2005 – 2009**

- إنجاز و تجهيز 47 نقب عبر الولاية منها 10 أنقاب عبر محيط السقي مينا و 13 نقب عبر الولاية[1].
- إنجاز سد صغير ببلدية القلعة
- تزويد البلديات الجنوبية للولاية و عددها 10 بلديات إنطلاقا من سد قرقار
- إنجاز محطة معالجة بخشاب ببلدية بن داود بسعة 1700 م3 يوميا
- إنجاز محطة معالجة بسوق الحد بسعة 1700 م3 يوميا إنطلاقا بسد سيدي يعقوب
- تزويد بلديات الظهرة بالمياه الصالحة للشرب انطلاقا من سد كرا ميس بولاية مستغانم
- إنجاز خزان مائي 5000 م3 و خزان علوي 1000 م3 ببلدية غليزان
- توسيع محطة المعالجة 17000 م3 يوميا لغليزان

[1] الدليل الاحصائي –مرجع سلبق

- تزويد أكثر من 80 دوار بالمياه الصالحة للشرب
- تمديد المصبات الرئيسية للصرف الصحي بوادي رهيو
- حماية مدينة غليزان من أخطار الفيضانات
- إنجاز محطة التطهير لبلدية غليزان [1]
- تجديد قنوات الصرف الصحي بعمي موسى
- حماية مدينة غليزان من الفيضانات
- حماية مدينة وادي رهيو من الفيضانات
- إنجاز محطة تطهير ببلدية سيدي لزرق
- إنجاز محطة تطهير ببلدية مازونة

- **2014 – 2010**

- إنجاز و كهربة و تجهيز 23 نقب عبر الولاية[1]
- تجديد قنوات الضخ للتزويد بالمياه الصالحة للشرب لعمي موسى و عين طارق
- تجديد قنوات الدفع و محطات الدفع لدائرتي مازونة و سيدي امحمد بن علي
- إنجاز محطة المعالجة للمدينة الجديدة عدة بن عودة
- إنجاز خزانات مائية عبر الولاية
- تزويد الدواوير بالمياه الصالحة للشرب
- القضاء على النقاط السوداء للتزويد بالمياه الصالحة للشرب
- حماية مدينة غليزان من الفيضانات – الشطر الثالث–
- القضاء على النقاط السوداء للتطهير

[1] الدليل الاحصائي –مرجع سلبق

[1] االبطاقة المعلوماتية –مرجع سلبق

- ربط المصارف الرئيسية بمحطة التطهير لمدينة غليزان
- تنقية و إعادة تهيئة وادي يلل

- إنجاز محطة تصفية المياه القذرة بمدينة غليزان[1]
- جر مياه البحر المحلاة لبلديات شمال الولاية إنطلاقا من خزان بوقيراط .
  - تجديد قنوات الضخ للتزويد بالمياه الصالحة للشرب لعمي موسى و عين طارق
  - تجديد قنوات الدفع و محطات الدفع لدائرتي مازونة و سيدي امحمد بن علي
  - إنجاز خزانات مائية عبر الولاية
  - تزويد الدواوير بالمياه الصالحة للشرب
  - القضاء على النقاط السوداء للتزويد بالمياه الصالحة للشرب
  - حماية مدينة غليزان من الفيضانات – الشطر الثالث-
  - القضاء على النقاط السوداء للتطهير

I-2-2.الصيد البحري و الموارد الصيدية

مديرية الصيد البحري والموارد الصيدية تم إنشائها بموجب المرسوم التنفيذي رقم 01-135 المؤرخ في 22 مايو سنة 2001 المتضمن تحديد تنظيم مديريات الصيد البحري والموارد الصيدية في الولايات وسيرها ،كما أن المديرية هي ذات طابع جهوي حيث تضم ولا يتي تيارت ومعسكر[1].

لذلك فقطاع الصيد البحري والموارد الصيدية بالولاية يتميز بقدرات طبيعية جد هامة لتنمية نشاطات تربية المائيات والصيد القاري ،والمتمثلة في ثلاث سدود ،قرقار، سيدي أحمد بن عودة ومرجة سيدي عابد بمساحة إجمالية للحوض المائي تقدر بأكثر من 700هكم^3 تم استزراعها بأكثر من 06 مليون من صغار السمك، حيث تساهم بشكل مباشر في التنمية المحلية وهذا بإدماج المهنيين الغير المؤهلين وهذا بعد التأهيل والتكوين في نشاط الصيد القاري ،وإدماجهم لمزاولة النشاط بطريقة مهنية في إطار

[1]االبطاقة المعلوماتية –مرجع سلبق

[1]الدليل الاحصائي –مرجع سلبق

القوانين المعمول بها ضف إلى ذلك دمج التربية السمكية مع الفلاحة التي لها أثر في توفير البروتين الحيواني وكذا الزيادة في الإنتاج الزراعي حيث تم إستزراع حوالي32 حوض سقي فلاحي بكمية تقدر بأكثر من 13 ألف من صغار السمك

I-2-2-1.الغلاف المالي الممنوح للقطاع 1999-2014

- عدد العمليات:04 - المبلغ: 50.793.503دج

- **1999-2004**:03 مؤسسات للصيد القاري في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي PSREبمبلغ 793.503دج (إعانة الصندوق الوطني لتنمية تربية المائيات FNDPA).
- **2004-2009**: /
- **2010-2014** : عملية[1] واحدة (دراسة وإنجاز وتجهيز مقر مديرية الصيد البحري والموارد الصيدية مرفوق بسكن وظيفي بمبلغ 50.000.000 دج
- منها 5.000.000 دج خاصة بالدراسة و45.000.000 دج خاصة بالانجاز و التجهيز.

I-2-2-2.<u>الإنجازات المادية المحققة 1999-2014</u>

- 1999-2004: 03 مؤسسات للصيد القاري في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي PSREبمبلغ793.503.00دج.
- الإنجازات المحققة في آليات الدعم المختلفة:
  - ANSEJ:06
  - CNAC:12
  - ANGEM:02

I-2-3.قطاع الفلاحة

[1]االبطاقة المعلوماتية –مرجع سلبق

تعتبر ولاية غليزان ولاية فلاحية بإمتياز حيث تتربع على مساحة فلاحية إجمالية قدرها 348.951 هكتار منها 281.875 هكتار صالحة للفلاحة أي بنسبة قدرها 80 % بحيث أن زراعة الحبوب تمثل وحدها نسبة 50 % من إجمالي المساحة الصالحة للزراعة مما يصنفها في المرتبة الخامسة وطنيا و تليها زراعة الأشجار المثمرة بمساحة تفوق 21.950 هكتار و ثالثا زراعة الخضروات بمساحة تتجاوز 22.450 هكتار.

ولاية غليزان عبارة عن خزان مائي و هذا باحتوائها على مصادر مياه معتبرة و المتمثلة في ثلاثة سدود بسعة إستيعاب قدرها 561 هكم3 بالإضافة إلى بعض مصادر المياه الجوفية و السطحية حيث بلغت المساحة المسقية حوالي 25.000 هكتار أي ما يناسب 50 % من المساحة القابلة للسقي[1].

في المجال الحيواني تعتبر ولاية غليزان[1] خزان بالنسبة لإنتاج مادة الحليب بإنتاج يقدر بحوالي 70 مليون لتر سنويا.

أما فيما يخص الإستثمارات الفلاحية و في إطار البرنامج الخماسي المسطر من قبل فخامة رئيس الجمهورية وهذا منذ سنة 1999 إلى يومنا هذا أستفاد القطاع من عدة مشاريع تنموية محلية

و الملخصة كما يلي :

I-2-3-1.الغلاف المالي الممنوح للقطاع 1999 – 2014

- عدد العماليات :30 عملية
  - البرنامج القطاعي الغير ممركز بمبلغ قدره : **278.700.000,00 دج**
  - العامة للامتيازات الفلاحية بمبلغ قدره : **198.924.518,00 دج**
  - المبلغ الإجمالي: **477.624.518,00 دج**
    - 1999-2004: **422.822.218,00 دج**
    - 2005-2009: **54.802.300,00 دج**
    - 2010 -2014: /

[1] الدليل الاحصائي –مرجع سلبق

[1] االبطاقة المعلوماتية –مرجع سلبق

I-2-3-2.الإنجازات المادية المحققة 1999-2014

- **2004- 1999**

1- الدعم عن طريق الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية FNRDA

- المساحة المغروسة للأشجار المثمرة : 4.580 هكتار
- إعادة الإعتبار لبساتين الحمضيات : 196 هكتار
- تكثيف زراعة الحبوب و البقول الجافة: 65.590 هكتار
- البيوت البلاستيكية : 23 هكتار
- إنشاء مشاتل لإنتاج الأشجار المثمرة: 18 منها 03 مختصة في إنتاج شتلات الزيتون[1]
- (hors sol)
- تجهيزات بمعدات السقي بالتقطير و الرش :4453 هكتار منها 2623 هكتار بالتقطير
- إنجاز أحواض مائية802: بسعة تقدر بـ: 80.200 م3
- إنجاز28 تنقيب و 145 بئر
- ترميم167 بئر
- تجهيز384 بئر
- توسيع المساحة المسقية ب: 2.350 هكتار
- إعادة إعتبار لشبكة صرف المياه : 8.491 م3
- إنجاز الصناعات التحويلية:
  - معصرة الزيتون : 01
  - مصبرة الزيتون : 11
  - إنشاء ورشة الذبح و التقطيع : 02

[1] الدليل الاحصائي –مرجع سلبق

- مركز مجمع الحليب :03
- غرف التبريد: 05بسعة9.000 م3

- تحسين ظروف التربية و المناخية لتربية الدواجن : 177 مدجنة
- تربية النحل :
  - إقتناء 18.200 خلية منها 12.600 خلية مملوءة [1]
  - تجهيز منتجي الحليب بمعدات التبريد و آلات الحلب :972 وحدة
  - بيع العتاد الفلاحي عن طريق الإيجار : 06 آلة حصاد، 53 جرار و 61 عتاد مرفق

I-2-4.قطاع الغابات

أنشئت محافظة الغابات لولاية غليزان[1] بتاريخ 25-10-1995بناءا على المرسوم رقم 95-333 حيث تخضع محافظة الغابات للتقسيم الإداري الذي يضم 05 مقاطعات غابية بالإضافة 38 إقليم و 41 فرز، ويسهر على تسيير هذه المصالح عدد إجمالي 147 فردا من السلك التقني بالاظافة إلى الأسلاك المشتركة و تقدر المساحة الغابية للولاية ب: 60.289 هكتار مقسمة على الأصناف الغابية الرئيسية منها :الصنوبر الحلبي ب: 37203 هك. الكاليتوس ب:4931 هك. الزيتون البري والسرو ب:2197هك. وأصناف أخرى ب:15859 هك، تتمثل المهام الرئيسة لمحافظة الغابات في التسيير و توسيع وحماية الثروة الغابية في إطار القانون العام الغابات 48-12 و التكفل بمختلف البرامج التنموية (التجديد الريفي2010[1]-2014).

I-2-4-1.الغلاف المالي الممنوح للقطاع 1999-2014:

- عدد العمليات :108 عملية
- المبلغ الإجمالي 5.965.036.000,00 د ج منه :
  - 1999-2004: 30 عملية بمبلغ: 639.228.000,00 دج.

[1]االبطاقة المعلوماتية –مرجع سلبق

[1]الدليل الاحصائي – مرجع سابق

[1]االبطاقة المعلوماتية –مرجع سلبق

- 2005-2009: 46 عملية بمبلغ: 2.145.008.000,00 دج.
- 2010-201432 عملية بمبلغ 3.180.800.000,00 دج.

الإنجازات المادية المحققة 1999-2014:

- **1999-2004:**
  - التشجير- تثبيت الروافد الحجم 150 هكتار.
  - الأشجار المثمرة 2316 هكتار.
  - التصحيح السيلي 36.200 م3.
  - تهيئة وفتح المسالك الغابية 164.5 كلم.
  - مصدات الرياح 50كلم [1].
  - بناءو تهيئة نقاط المياه 08 وحدات.
  - بناء مقر المحافظة.
- **2004-2009 :**
  - فتح و تهيئة المسالك الغابية 271 كلم.
  - التصحيح السيلي 32.500 م3
  - التشجير- الأشرطة الخضراء 7160 هكتار.
  - صيانة أراضي حراجية 761هكتار
  - أشغال الحراجية 755 هكتار
  - بناء نقاط المياه 06 وحدات .
  - إنجاز فرقة غابية 03وحدات .

[1] الدليل الاحصائي –مرجع سلبق

- **2010-2014 :**
  - التشجير, صيانة التشجير 10831هكتار
  - أشغال الحراجية 500 هكتار.
  - -فتح و تهيئة المسالك الغابية 280 كلم.
  - تهئة بيت حراجي 01 وحدة.
  - تحديد المعالم 1300وحدة .
  - دراسة و إنجاز فرقة غابية 02 وحدة

I-2-5.**قطاع البيئة :** المحافظة على البيئة هي من الانشغالات الأساسية في عصرنا، وفي إطار انجاز أهداف التنمية للألفية فقد التزمت الجزائر بإدماج، مبادئ ا لتنمية المستدامة ضمن السياسات الوطنية مع تغيير مجرى الاتجاه الحالي والمتمثل في إتلاف المواد الطبيعية. [1]

- تنفيذ السياسة الحكومية في إطار حماية البيئة والتنمية

المستدامة استفادت ولاية غليزان من مشاريع تنموية من اجل القضاء على النفايات العشوائية[1] و تحسين المستوى المعيشي للمواطن سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة وأيضا من خلال التكفل بقضايا البيئة والحماية من الآثار الناجمة عن مختلف النشاطات الحضرية و الصناعي[1]

I-2-5-1.الغلاف المالي الممنوح للقطاع 1999-2014

عدد العمليات :13 عملية

المبلغ الإجمالي :1.332.500.000,00 دج منه :

- 1999-2004: 01 عملية بمبلغ: 250.000.000,00 د.ج

[1]االبطاقة المعلوماتية –مرجع سلبق

[1]الدليل الاحصائي – مرجع سابق.

[1]االبطاقة المعلوماتية –مرجع سلبق

- 2005-2009: 02 عمليتان بمبلغ: 172.000.000,00 دج
- 2010-2014: 10 عمليات بمبلغ: 910.500.000,00 دج

I-2-5-2.الإنجازات المادية المحققة 1999-2014

الفترة1999-2004: لا شي

الفترة 2005-2009

- دراسة مخطط توجيهي لتسيير النفايات الحضري , انجاز مركز الردم التقني و تجهيزات للاستغلال و جمع النفايات الصلبة لمدينة غليزان.
- دراسة مخطط توجيهي لتسيير النفايات لمجموعة بلديات (28 بلدية).
- دراسة انجاز و تجهيز دار البيئة .

الفترة 2010-2014

- دراسة لإنجاز مركز الردم التقني بوادي رهيو
- دراسة لانجاز مفرغة عمومية مراقبة بيلل
- دراسة لانجاز منتزه حضري لمدينة غليزان
- دراسة لانجاز مركز الردم للنفايات الهامدة

I-3.قطاع الخدمات المنتجة

I-3-1.قطاع السياحة و الصناعة التقليدية:

تم إنشاء المصالح الخارجية لوزارة السياحة و الصناعة التقليدية[1] بتاريخ 1998/01/02 للقيام بالأعباء والمسؤوليات المتعلقة بتنشيط قطاع السياحة وتثمين الإمكانيات المتاحة على أساس أن القطاع في حد ذاته مصدر من مصادر الدخل الوطني[1]

.

I-3-1-1.الغلاف المالي الممنوح للقطاع 1999 -2014

عدد العمليات : 05

المبلغ الإجمالي: 92.000.000,00 د.ج منه :

- 1999 - 2004 : 00 عملية بمبلغ: 00دج
- 2005 – 2009 : 01 عملية بمبلغ: 72.000.000,00 د.ج
- 2010 – 2014 : 04 عمليات بمبلغ: 20.000.000,00 د.ج

I-3-1-2.الإنجازات المادية المحققة 1999 – 2014:

1999 - 2004لا شيء

2005 – 2009

- دراسة و إنجاز دار للصناعة التقليدية بغليزان
- تجهيز دار للصناعة التقليدية بغليزان
- إقتناء تجهيزات وعتاد المكاتب
- إقتناء تجهيزات
- إقتناء سيارة المصلحة

2010 – 2014

- إنجاز دراسة للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية للولاية.

[1] الدليل الاحصائي – مرجع سابق

[1] االبطاقة المعلوماتية –مرجع سلبق

- إنجاز دراسة من اجل انجاز وتجهيز مقر لمديرية السياحة مع سكن وظيفي
- إنجاز و تجهيز مقر لمديرية السياحة مع سكن وظيفي
- دراسة إنجاز دار للصناعة التقليدية بوادى رهيو
- إنجاز مونوغرافيا ، دليل وخريطة سياحية للولاية
- إنجاز لوحات توجيهية ترويجية ترقوية للمواقع [1]
- دراسة لتهيئة المنبع الحموي حمام منتيلة
- دراسة لتهيئة الموقع المتميز الطبيعي و التاريخي " تامدة "
- إنجاز دعائم ترقوية سياحية
- تهيئة المنبع الحموي " حمام منتيلة "[1]

I-3-2.قطاع النقل.

يعتبر قطاع النقل من القطاعات الإستراتيجية التي تساهم بشكل فعال في التنمية و تظهر هذه المساهمة في تأمين نقل الأشخاص و ربط مناطق الإنتاج بمناطق الإستهلاك،للتذكير فإنّ الإستثمار في هذا القطاع عرف نموا كبيرا و ذلك منذ سنة 1988تاريخ تفتحه على القطاع الخاص.يبقى المشكل الوحيد المسجل هو العجز الملاحظ على مستوى الولاية في هياكل إستقبال المسافرين محطات برية – محطات حضرية – محطات لسيارات الأجرة.[1]....

I-3-2-1.الغلاف المالي الممنوح للقطاع 1999-2014

- عدد العمليات :04
- المبلغ الإجمالي: 736.896.000,00 دج منه :
  - 1999-2004: 00 عملية بمبلغ: 00
  - 2005-2009: 01 عملية بمبلغ: 27.000.000,00 دج

[1]البطاقة المعلوماتية –مرجع سلبق

[1]الدليل الاحصائي – مرجع سابق

[1]البطاقة المعلوماتية–مرجع سلبق

- 2010-2014: 03 عمليات بمبلغ: 736.896.000,00 دج

I-3-2-1.الإنجازات المادية المحققة 1999-2014

- **1999-2004**

-

- **2005-2009**

مقر مديرية النقل مع سكن وظيفي

- **2010-2014**

محطة برية لنقل المسافرين من صنف "أ" بن داود

I-3-3.قطاع التجارة

وفقا لأحكام المرسوم التنفيذي رقم 03 – 409 المؤرخ في 10 رمضان 1424 الموافق لـ 05 نوفمبر 2003 الذي ينص على تنظيم ومهام المصالح الخارجية للوزارة فإن مهام المديرية الولائية للتجارة تتمثل في تنفيذ السياسة الوطنية المقررة في ميادين التجارة الخارجية والمنافسة والجودة وتنظيم النشاطات التجارية والمهن المقننة والرقابة الاقتصادية وقمع الغش.

I-3-3-1.الغلاف المالي الممنوح للقطاع 1999-2014

04دد العمليات:

- المبلغ الإجمالي: 370.000.000,00 دج منه:
  - **1999-2004**:00 عملية بمبلغ: 00
  - **2004-2009**:02عمليتان بمبلغ:97.000.000,00 د.ج
  - **2010-2014**:02 عمليتان بمبلغ:273.000.000,00 د.ج

I-3-3-2.الإنجازات المادية المحققة 1999-2014:

- **1999-2004**

- //

- **2005-2009**
  - إنجاز مقر لمديرية التجارة

- **2010-2014**
  - إنجاز سوقين جواريين مغطاة

I-4.قطاع التربية و التكوين

I-4-1.قطاع التربية و التعليم

عرف القطاع منذ سنة 1999وثبة كبيرة من حيث الإنجازات ، خاصة خلال المخطط الخماسي الثاني 2005-2009 حيث كان عدد المجمعات المدرسية في عام 1999 ، 398 مجمع مدرسي فأصبح سنة 2013 ، 447 مجمع مدرسي إضافة إلى 15 مجمعا مدرسيا و 224 قسم توسيع في الإبتدائي ، في التعليم المتوسط كان عدد المتوسطات سنة 1999، 67 متوسطة فأصبح في يومنا هذا 110 متوسطة إضافة إلى 8 متوسطات في طور الإنجاز ، في التعليم الثانوي كان عدد الثانويات سنة 1999 ، 25 ثانوية فأصبح في يومنا هذا 46 ثانوية إضافة إلى 10 ثانويات في طور الإنجاز[1] .

I-4-1-1.الغلاف المالي الممنوح للقطاع 1999-2014 :

- عدد العمليات269:عمليةالمبلغ الإجمالي: 21.918.212.000,00 د.ج 1999-2004: 85 عملية بمبلغ:4.370.806.000,00 د.ج
  - 2005-2009:59 عملية بمبلغ:8.607.530.000,00 د.ج
  - 2010-2014: 125عملية بمبلغ: 8.939.876.000,00 د.ج

I-4-1-2.الإنجازاتالمادية المحققة1999-2014 :

- **1999-2004**

[1] الدليل الاحصائي – مرجع سابق

- 29 مجمعا مدرسيا
- 11 متوسطة
- ثانوية واحدة
- 11 مطعما مدرسيا
- 5 أنصاف داخليات
- 3 داخليات

- **2005-2009**

- 17 مجمعا مدرسيا
- 25 متوسطة
- 16 ثانوية
- 40 مطعما مدرسيا
- 42 نصف داخلية
- 3 داخليات
- 16 قاعة رياضة
- 13 ملعب رياضي

- **2010-2014**

- 3 مجمعات مدرسية
- 7 متوسطات
- 4 ثانويات
- 32 مطعما مدرسيا
- 10 نصف داخلية

- 4 قاعات رياضة
- 14 ملعبا رياضيا

I-4-2.**التكوين المهني** أستفاد قطاع التكوين المهني[1] من عدة مشاريع في إطار البرنامج القطاعي للتنمية خلال الفترة الممتدة ما بين 1999-2014 من مجموعة عمليات تنموية نذكرها تباعا فيما يلي:

I-4-2-1.الغلاف المالي الممنوح للقطاع 1999-2014:

- عدد العمليات : 52
- المبلغ الإجمالي: 3.038.100.000,00 د.ج منه
  - **1999-2004**:23 عملية بمبلغ 480.894.743.12 دج
  - **2005-2009**:18 عملية بمبلغ 813.000.000,00دج
  - **2010-2014**:12 عملية بمبلغ 1.679.500.000,00 دج

I-4-2-2.الإنجازات المادية المحققة 1999- 2014:

- **1999- 2004**
  - إنجاز مركز التكوين المهني و التمهين للمعوقين 300 مقعد و 120 سرير بوادي الجمعة[1]
  - إنجاز 04 ملحقات التكوين المهني (برمادية – واريزان – الرمكة – س م بن علي)
  - توسيع 04 ملحقات إلي مراكز التكوين المهني و التمهين (منداس– مديونة– جديوية– عمي موسى)
  - إنجاز 08 سكنات إلزامية
  - تهيئة مركز التكوين المهني و التمهين غليزان 2 إلى معهد وطني متخصص في التكوين المهني
- **2005– 2009**:
  - إنجاز مركز التكوين المهني و التمهين 300 مقعد وادي رهيو

[1]الدليل الاحصائي – مرجع سابق

[1]االبطاقة المعلوماتية –مرجع سلبق

- إنجاز مركز التكوين المهني و التمهين 300 مقعد و60 سرير سطال غليزان
- إنجاز (04) داخليات 60 سرير بكل من المعهد الوطني المتخصص في التكوين المهني غليزان،
- مراكز التكوين المهني و التمهين جديوية، مديونة و منداس

- **2010 –2014**:

- إنجاز معهد وطني متخصص في التكوين المهني و التمهين 300 مقعد و60 سرير(غليزان)[1]
- إنجاز مركز التكوين المهني و التمهين 300 مقعد و60 سرير بالمطمر
- إنجاز مركز التكوين المهني و التمهين 300 مقعد و60 سرير الحمادنة
- توسيع ملحقة برمادية إلى مركز التكوين المهني و التمهين 250
- مقعد بيداغوجي

I-4-3.قطاع التعليم العالي و البحث العلمي

تم إنشاء الملحقة الجامعية بغليزان بموجب قرار وزاري مشترك رقم 79 لسنة 2004 بين وزارة التعليم العالي و البحث العلمي ووزارة المالية ، بسعة 1000 مقعد بيداغوجي تابعة بيداغوجيا و إداريا لجامعة عبد الحميد بن باديس – مستغانم

رقيت الملحقة الجامعية بغليزان إلى مركز جامعي بموجب المرسوم التنفيذي رقم 08-206 المؤرخ في 06 يوليو سنة 2008

I-4-3-1.الغلاف المالي الممنوح للقطاع 1999-2014

- عدد العمليات: 35عملية[1]
- المبلغ الإجمالي: 11.453.531.000,00 د.ج منه :
  - 1999 - 2004 : 02 عمليتان بمبلغ: 390.000.000,00 د.ج
  - 2004 - 2009 : 13 عملية بمبلغ: 4.262.593.000,00 د.ج

[1]الدليل الاحصائي – مرجع سابق

[1]االبطاقة المعلوماتية –مرجع سلبق

- 2010 - 2014 : 20 عملية بمبلغ: 6.800.938.000,00 د.ج

I-4-3-2.الإنجازات المادية المحققة 1999 – 2014

- **1999 – 2004**:500سرير – 1000 مقعدبيداغوجي
- **2004 – 2009** : 500سرير
- **2014 – 2010** :
  - 3750سرير - 8000 مقعدبيداغوجي
  - مطعم مركزي - مكتبة مركزية

I-5.قطاع البنية التحتية الاقتصادية و الادارية

I-5-1قطاع الأشغال العمومية

قطاع الأشغال العمومية[1] قطاع حساس ورافد مهم للنمو الاقتصادي كما أنه يساهم في سياسة التشغيل و يحتوي على قاعدة أساسية للتنمية والاستثمار الوطني والأجنبي[1]، و في هذا النطاق تستمر الأشغال العمومية في نشر جهود متعددة وهامة تترجم في إنجاز مشاريع هامة للاستثمار الوطني. وذلك بإنجاز منشآت قاعدية كبرى من بينها الطريق السيار "شرق —غرب" الذي يشكل عنصرا هاما في تنمية الاقتصاد الوطني ودعم الاستثمار.

I-5-1-1.الغلاف المالي الممنوح للقطاع 1999-2014:

- عدد العمليات:159
- المبلغ الإجمالي: 31.746.414.000,00 منه:
  - 1999-2004: 60 عملية بمبلغ: 2.792.503.000,00 د.ج
  - 2005-2009: 62 عملية بمبلغ: 17.711.084.000,00 د.ج

[1]الدليل الاحصائي – مرجع سابق

[1]االبطاقة المعلوماتية—مرجع سلبق

- 2010-2014: 37 عملية بمبلغ: 11.242.827.000,00 د.ج

I-5-1-2.الإنجازات المادية المحققة 1999-2014:

- **1999-2004**
  - طرق جديدة: 6كم
  - إزدواجية: /كم
  - إعادة تأهيل: 216كم
  - تقوية: 26كم
  - صيانة: 421كم
  - منشآت فنية: 04
  - ديار صيانة: 02
- **2005-2009**
  - طرق جديدة: 15.7كم
  - إزدواجية: /كم
  - إعادة تأهيل: 324كم
  - تقوية: 30كم
  - صيانة: 800كم
  - منشآت فنية: 09
  - ديار صيانة: 08
- **2010-2014**
  - طرق جديدة: 9كم
  - إزدواجية: 13كم

- إعادة تأهيل: 133 كم
- تقوية: 83 كم
- صيانة: 175 كم
- منشآت فنية: 03

ديار صيانة: /

I-6.قطاع البنية التحتية الاجتماعية و التقافية

I-6-1. قطاع الثقافة

عرف قطاع الثقافة بولاية غليزان خلال العشرية الأخيرة إنتعاشا كبيرا في إنجاز هياكل ثقافية عديدة بفضل سياسة الدولة في تحسين خدمات القطاع وتطويرها بعد الفراغ الذي عاشته في الماضي، وبفضل الدعم المادي وإهتمام السلطات الولائية بالقطاع[1]، أنجزت مشاريع عديدة على غرار إنجاز مراكز ثقافية على مستوى بعض البلديات النائية والحضرية بالولاية ومكتبة رئيسية بحيث شرع العمل

بها وهي مفتوحة لكافة شرائح المجتمع لإستغلالها في إنماء قدراتهم العلمية والمعرفية،كما تم إنجاز معهد للموسيقى الذي فتحت أبوابه لإستقبال الطلبة خلال الموسم الدراسي 2013-2014 وكذا الإنتهاء من أشغال إنجاز دار الثقافة الجديدة وهي بصدد تجهيزها حاليا ،كما أستفاد القطاع من عدة مشاريع أخرى هي قيد الإجراءات الإدارية لغرض تسجيلها والشروع في عملية الإنجاز.

I-6-1-1.الغلاف المالي الممنوح للقطاع 1999-2014.

- عدد العمليات: 19عملية
- المبلغ الإجمالي: 1.378.500.000,00 د.ج
- 1999-2004: 08 عمليات بمبلغ 278.000.000,00 د.ج

[1] الدليل الاحصائي – مرجع سابق

[1] االبطاقة المعلوماتية – مرجع سابق

- 2005-2009: 05 عمليات بمبلغ 731.000.000,00 د.ج
- 2010-2014: 06 عمليات بمبلغ 360.500.000,00 د.ج

I-6-1-2.الإنجازات المادية المحققة 1999-2014

- **1999-2004**
  - إعادة تأهيل 02 مراكز ثقافية
  - تجهيز10 مراكز ثقافية[1]
  - إتمام أشغال دار الثقافة (قاعة الحفلات)
  - دراسة وإنجاز وتجهيز 10 مراكز ثقافية
- **2005-2009**
  - إنجاز مكتبة رئيسية بالولاية
  - تجهيز12 مركز ثقافي
- **2010-2014**
  - إنجاز معهد موسيقى بغليزان
  - إنجاز دار ثقافة بغليزان (حي الزراعية)

I-6-2.قطاع الشباب و الرياضة.

لقد عرف قطاع الشباب و الرياضة[1] في السنوات الأخيرة من خلال برامج التنمية المتعاقبة قفزة نوعية من حيث المنشآت الشبانية و الرياضية في كامل ربوع الولاية ،و حتى المناطق النائية ، كما أن الدولة سخرت كل الإمكانيات و الوسائل من أجل السماح لشريحة الشباب بمسايرة التطورات الحاصلة و هذا بفضل تجسيد البرامج المسطرة سواء ما تعلق منها ببناء الهياكل و تجهيزها بالمساعدات المالية الخاصة بها.

[1] الدليل الاحصائي – مرجع سابق

[1] الدليل الاحصائي – مرجع سابق

I-6-2-1.الغلاف المالي الممنوح للقطاع 1999-2014:

- عدد العمليات: 102عملية
- المبلغ الإجمالي:5.119.545.000,00 د.ج منه :
  - 1999-2004: 16 عملية بمبلغ: 512.354.000,00 د.ج
  - 2004-2009 : 30 عملية بمبلغ: 2.225.000.000,00 د.ج
  - 2010-2014 : 56 عملية بمبلغ: 2.382.191.000,00 د.ج

I-6-2-2.الإنجازات المادية المحققة 1999-2014:

- **1999-2004** :
  - مسبح نصف أولمبي بوادي رهيو
  - مركزين للتسلية العلمية بجديوية و وادي رهيو
  - تهيئة الملعب المتعدد الخدمات بغليزان
  - قاعة متعددة الرياضات 500 مقعد بيلل
  - تغطية ملعب وادي رهيو بالعشب الإصطناعي
- **2005-2009** :
  - دار الشباب بعين الرحمة
  - دار الشباب ببني زنطيس
  - 25 ملعب رياضي جواري على مستوى تراب الولاية
  - تغطية ملعب يلل بالعشب الإصطناعي
  - بيت الشباب بالمطمر
  - إنجاز الإنارة على مستوى الملعب المتعدد الرياضات غليزان
  - إنجاز مضمار ألعاب القوى بملعب غليزان

- مركب رياضي جواري بجديوية
- مركب رياضي جواري بالمطمر

2010-2014 :

- دار الشباب بعين طارق
- دار الشباب بالحمري
- 33 ملعب رياضي جواري على مستوى تراب الولاية
- تغطية ملعب مازونة بالعشب الإصطناعي
- إنجاز مضمار ألعاب القوى بملعب وادي رهيو
- مركب رياضي جواري مازونة
- مركب رياضي جواري بمديونة
- مركب رياضي جواري بالحمادنة
- مركب رياضي جواري بسيدي أمحمد بن علي
- مركب رياضي جواري بمنداس
- مركب رياضي جواري بغليزان (شميريك)[1]
- مركب رياضي جواري بغليزان (برمادية)
- قاعة متعددة الرياضات 3000 مقعد بغليزان (برمادية)
- قاعة متعددة الرياضات 1500 مقعد بغليزان (شميريك)
- تهيئة مسبح 50 متر بغليزان
- مدرجات بالأطر الحديدية بالمطمر
- مدرجات بالأطر الحديدية بمنداس

[1] الدليل الاحصائي – مرجع سابق

- مدرجات بالأطر الحديدية بجديوية
- مقر مديرية الشباب و الرياضة
- تهيئة ملعب وادي رهيو
- تجهيز قاعة متعددة الرياضات بعمي موسى تهيئة قاعة متعددة الرياضات بغليزان
- تهيئة قاعة متعددة الرياضات بمازونة
- تهيئة دار الشباب بلجيلالي حماني بغليزان

I-6-3.قطاع التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة.

الهدف من النشاط الإجتماعي هو إيصال رسالة واضحة للمحيط الخارجي عن الدور الذي تقوم به الدولة فيما يخص التكفل بالجوانب الإجتماعية للمواطنين لاسيما التكفل بذوي الإحتياجات الخاصة.[1]

I-6-3-1.الغلاف المالي الممنوح للقطاع 1999-2014

- عدد العمليات: 20عملية
- المبلغ الإجمالي: 685.000.000,00 دج
  - 1999- 2004: 10 عمليات بمبلغ: 219.500.000,00 دج
  - 2005- 2009: 08 عمليات بمبلغ: 322.500.000,00 دج
  - 2010- 2014: 02 عمليتان بمبلغ: 143.000.000,00 دج

II.تقييم برامج التجهيز القطاعية بالولاية

بعد اطلاعنا على اهم البرامج التنموية المسجلة باسم برامج التجهيز القطاعية على مستوى ولاية غليزان ، وذلك تنفيذا للسياسات المنتهجة من قبل الحكومة ، تم ملاحظة الدور الفعال التي التي تلعبه برامج التجهيز القطاعية غير الممركزة و كذا

[1] الدليل الاحصائي – مرجع سابق

المخططات التنمية للبلديات ، في رفع وتيرة الاقتصاد الوطني وهذا من خلال مساهمتها في التنمية الاقتصادية [1]، خاصة فيما تحسين الظروف المعيشية للسكان ،و كذا تهيئة البنى التحتية عن طريق انشاء الهياكل القاعدية ،التي تعتبر القاعدة الاساسية لمحور للتنمية

و الاستثمار ، اضافة الى مساهمتها في الحد من مشكل البطالة من خلال خلق مناصب شغل جديدة ،و رفع من مستوى التشغيل ، بالرغم من ذلك الى ان ما تم ملاحظته و الاطلاع عليه ، ان هناك بعض الاعتبارات التي لا بد من اخذها بعين الاعتبار ، ومنها مشكل اعادة تقييم المشاريع الذي اصبح عائقا تم الاعتياد عليه ، فمعظم مشاريع برامج التجهيز القطاعية ان لم اقل اغلبيتها ، يعاد تقييم تكلفتها مما يضخم من كلفة الانفاق العمومي ، والذي يفسر عدم جدية الدراسات المتخدة مسبقا و التي تحدد التقييم المالي للمشروع ، وهنا يبرز الدور الهام الذي تلعبه الهيئات المكلفة بالرقابةومن بينها المراقب المالي و كذا مجلس المحاسبة ،في مراقبة الاجراءات المتعلقة بسير و تنفيذ مختلف المشاريع ،هذا كما تم ملاحظة التاخر الكبير في الاشغال معظم المشاريع مما يشكل عائقا لمسار التنمية المبرمج له وفق فترة زمنية محددة ، و يرجع الكثير هذا التاخر الى الظروف المناخية التي تحول دون انجاز المشروع و تماطل بعض المقاولات اضافة الى ضعف سيرورة الاجراءات المتعلقة بالرقابة المالية منها تاشيرة المراقب المالي ، الخ

و في اطار اجراءات التحكم في الانفاق العمومي من خلال تجسيد سياسة ترشيد النفقات العمومية ، تسهر السلطات المعنية على وضع اهم التنظيمات من اجل القضاء على الفساد و محاربة جميع التجاوزات التي تؤدي الى تبذير المال العام ، و كذا من اجل تجنب المعوقات التي تحول دون التطبيق الفعال للمخططات التنموية ، الامر الذي يزيد من مدى اهميتها و دورها في احداث تنمية اقتصادية شاملة.

[1] البطاقة المعلوماتية– مرجع سابق

خلاصة الفصل:

و قد بينا من خلال هذا الفصل الدور الدي تلعبه برامج التجهيز القطاعية في التنمية المحلية للولاية ، و ، تبين لنا التطور الدي شهدته الولاية اثر تنفيد و تكريس برامج التجهيز القطاعية ، على مختلف الاصعدة و الميادين مما يترجم صرامة السياسة الانفاقية التي تنتهجها الدولة في تحقيق الاهداف المسطرة ، هدا الى انه تم تسجيل عدة نقائص مازال يعاني منها الاقتصاد الوطني و ابرزها تكمن في ضعف مصادر التمويل بحيث مايزال الاعتماد على قطاع المحروقات في التمويل اضافة مشكل تقييم و اعادة تقييم المشاريع الكبرى مما يسجل زيادة في تكاليف المشاريع المبرمجة .اما الفصل القادم سوف نتطرق الى محاولة نمدجة اثر البرامج التجهيز القطاعية على التنمية المحلية و خاصة ولاية غليزان الفترة الممتدة بين 1988-2017 مع الدراسة التحليلية لبعض البرامج.

الفصل الثالث

دراسة تحليلية و محاولة نمدجة اثر برامج التجهيز على التنمية المحلية لولاية غليزان *1988-2017

تمهيد:

ان تنفيذ الحكومة لسياسة اقتصادية مغايرة للسياسة المتبعة خلال فترة التسعينيات ، يبين رغبة الحكومة في تحقيق انطلاقة اقتصادية ت تنمية شاملة و مستدامة ، و ذلك بهدف الخروج من الازمة الاقتصادية و من خلال الدراسة التحليلية التي سوف نتطرق اليها ,نبين من خلالها اهم التطورات التنموية الناتجة عن السياسة المنتهجة.

I. دراسة تحليلية حول دور برامج التجهيز القطاعية في التنمية الاقتصادية

I-1. دوافع وظروف تطبيق برامج التجهيز القطاعية.

I-1-1.ضعف معدل النمو الاقتصادي :

أثرت الأزمة الاقتصادية التي شهدتها الجزائر على معدلات النمو الاقتصادي التي سجلت نسبا نمو متدنية إذ بلغ معدل نمو الناتج المحلي خلال الفترة (1987-1994) 0.5 %الأمر الذي دفع الى الشروع في الإصلاحات الاقتصادية و سنحاول من خلال الجدول توضيح أهمالمؤشرات الاقتصادية خلال الفترة (1993-2000)[1] .

جدول رقم3-1:تطور الناتج المحلي الإجمالي الاسمي وتطور نصيب الفرد منه خلال الفترة 1993-2000

الوحدة: 10^9 دج

المؤشرات	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
الناتج المحلي الإجمالي بالمليار د.ج	1165	1487.4	2004.9	25655	2762	2830	3248	4099
ناتج المحلي الإجمالي بالمليار الدولار الامريكي	49 .9	42.4	42	46.9	48.2	48.19	48.8	54 .4
نسبة نمو الناتج الحقيقية %	-2 .1	-0.7	3.9	4.3	1.1	5.1	3.2	2.4
نصيب الفرد من الناتج " دولارأمريكي	1856	1542	1498	1643	1658	1633	1630	1789

المصدر _ أبحاث اقتصادية وإدارية – العدد الثاني عشر ديسمبر 2012

[1] ن بوفليح –- 2012 - ص 244

الفترةالأولى(1993-1994):

أهم ما ميزها تسجيل ناتج لمعدلات نمو سلبية بلغ متوسطها خلال نفس الفترة -1.4 و هو مايعني استمرار تأثر الاقتصاد الوطني بالأزمة التي شهدها ابتدءا من سنة 1986 رغم الإصلاحات الجزئية ، كما أننا نلاحظ انخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي من سنة إلىأخرى حيث انتقل من 1856دولار أمريكي سنة 1993 إلى1542دولار أمريكي سنة 1994بنسبة انخفاض قدرها 16.91 %.

الفترة الثانية (1995-1998):

إنأهم مايميز هذه الفترة تسجيل معدلات نمو ايجابية وصل متوسطهاإلى3.6 %، وتعد سنة 1998 السنة التي حقق فيها اعلي معدل له منذ سنة 1986إذ وصل إلى 5.1 %، إلاأن نصيب الفرد من الناتج سجل انخفاضا بنسبة 5.1%حيث قدر ب1933 دولار أمريكي للفرد بعدما كان قد بلغ 1658 دولار أمريكي للفرد سنة 1997 ، وهو مايدل على أن معدلات النمو الحقيقية لم تكن كافية لزيادة الدخل الفردي؛

الفترة الثالثة (1999-2000):

أهم ما ميز هذه الفترة أن معدلات النمو الاقتصادي المحققة عرفت تراجعا إذ قدر نمو الناتج المحلي، 2.8%وهو ما مثل انخفاضا ب 0.8% عن متوسط النمو المسجل خلال الفترة السابقة،وذلك رغم تحسن المؤشرات الاقتصادية نتيجة ارتفاع أسعار المحرقات إذ بلغ سعر البرميل النفط الجزائري 28.5 دولار أمريكي خلال سنة 2000 ويبين الجدول الموالي مساهمة القطاعات في الناتج المحلي والتي يسجل فيها قطاع المحرقات أعلى نسبة حيث بلغ متوسط معدل النمو إلى 5.5 % يليه قطاع الأشغال العمومية بنسبة 3.25 % و2.11 %القطاع الخدمات إلى انه لم يكن كافي لدعم النمو الاقتصادي.

جدول رقم 3-2 : التوزيع القطاعي لمعدل نمو الناتج خلال الفترة-1999-2000.

السنة / القطاعات	1999	2000	متوسط معدل النمو
المحروقات	6.2	4 .9	5.55
فلاحة	2 .7	0.5	1 .15-
صناعة	6.03	2.89	1.57-
أشغال عمومية	1.4	5.1	3 .25
خدمات	2.23	2	2.11

المصدر -أبحاث اقتصادية وإدارية –مرجع سابق ص 246

الشكل رقم3-1 التوزيع القطاعي لمعدل نمو الناتج خلال الفترة-1999-2000

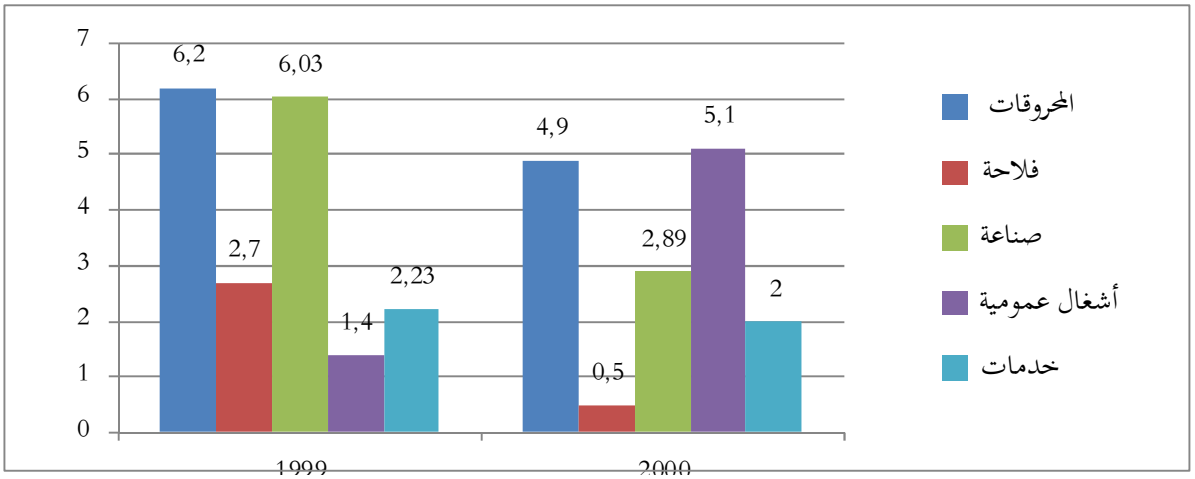

من اعداد الطالب باستخدام برنامج Exel

I-1-2. ارتفاع معدل البطالة[1]:

تعد مشكلة البطالة من اخطر المشاكل التي تعاني منها الجزائر، لذا حاولت الحكومة من خلال تنفيذ برامج مختلف السياسات التنموية محاربة هذه الظاهرة و يبين الجدول التالي تطور معدلات البطالة خلال الفترة 1985-2000.

جدول رقم :3-3 تطور معدلات البطالة خلال الفترة1985-2000

السنوات	1985	1987	1989	1990	1991	1992	1993
معدل البطالة	9.7	21.4	18.1	19.7	2 0.3	21.3	23.1
السنوات	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
معدل البطالة	24.4	28.3	28.1	28.3	28 .6	29.3	29.8

المصدر _ الديوان الوطني للإحصاء

المصدر _ الديوان الوطني للإحصاء- مرجع سبق ذكره-من اعداد الطالب

بوفليح – مرجع سابقذكره- ص02

ارتفاع نسبة البطالة تزامن مع الأزمة الاقتصادية سنة1986 إذ ارتفع معدل البطالة من % 9.7 سنة 1985إلى21.4 %أي بزيادة قدرها 11.7% ، ثم عرفت هذه النسبة تراجعا طفيفا سنة 1989 حيث وصل المعدل إلى% 18.1، وشهدت نسبة البطالة تطورا منتظما إلىأن وصلت إلىأعلى معدل لها سنة 2000 حيث بلغت نسبتها 29.8%ويرجع هذا الارتفاع في معدل البطالة إلى عدة عوامل متداخلة ، بالإضافةإلى عامل نمو الديموغرافي ، ساهمت الأزمة الاقتصادية سنة 1986 من خلال ضعف نسبة النمو الاقتصادي و كذا توقف الاستثمارات العمومية ، إضافةإلى نتائج تطبيق برنامج التهديل الهيكلي الذي ساهم في رفع معدلات البطالة من خلال إجراءات تسريح عمال المؤسسات التي تعاني من العجز هيكلي والمالي، الأمر الذي دفع بالدولة إلى اتخاذ الإجراءات جديدة خلال نفس الفترة من خلال إنشاءهيئات وصناديق خاصة بدعم التشغيل،كالوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ، والصندوق الوطني للتامين و البطالة ،والوكالةالوطنية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة من اجل التقليص من نسبة البطالة ، وفي ظل هذه الظروف عمدت الدولة إلى انتهاج سياسة الإنعاش الاقتصادي بعد تحسن المؤشرات الاقتصادية

I-2. برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004.

إن برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي ، يطمح إلى التقليل من حدة المشاكل الموجودة ، وتدارك التأخر المسجل ،والذي تراكم خلال عشرية كاملة من الأزمة ،كما يعمل على التخفيف من الكلفة الاجتماعية للإصلاحات والمساهمة في رفع آليات النمو الاقتصادي بمبلغ قدره 525مليار دج ،أي ما يعادل 7.5مليار$أمريكي ،ولفترة تمتد من السداسي الثاني لسنة 2001 إلى نهاية 2004. يضاف إلى هذا غلاف مالي يفوق خمسة مليار دج كإنفاق عمومي سنوي ،يكمل دعم الإنعاش الاقتصادي في إطار برامج أخرى ،مثل صندوق تنمية مناطق الجنوب ،وبرامج الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية[1] .

I-2-1. أهداف ومضمون برنامج الإنعاش الاقتصادي.

جاء في برنامج الحكومة العمل على إنجاز الأولويات التالية :

1. لجة مشاكل الفقر و التهميش و الإقصاء التي تعانيها شرائح واسعة من المجتمع ،مع ضمان ديمومة للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية[2] .

[1] تومي - 2011- ص216

[2] تومي – نفس المرجع - 217

2. المساهمة في إنشاء مناصب شغل ،لا سيما في مجالي البناء و الأشغال العمومية ،والسكن .

3. تفعيل المسعى الشامل للتنمية الوطنية ،من خلال :

- مراع في وثيرة إنجاز كبرى التحويلات من المياه ،لرفع مستوى المناطق الداخلية في إطار سياسة تهيئة الإقليم في شقها الخاص بالهضاب العليا.
- إرساء إستراتجية للبحث والتنمية في مجال تكنولوجيات الإعلام والاتصال .
- مواصلة الجهد المبذول المتعلق بالمناطق الصناعية ،سواء كان ذلك من حيث تطهير العقار الصناعي أو العصرنة .
- العمل على تنفيذ البرنامج المتعلق بالبيئة وتهيئة الأراضي المخصصة ،لتوفير شروط التنمية المستدامة ،والشروع في تحقيق خيار الهضاب العليا
- دعم البرامج المخصصة لعودة سكان الريف إلى مناطقهم،وتشجيع الأنشطة الإنتاجية التي بادر بها قطاع الفلاحة.
- العمل على تنفيذ برامج إعادةالتأهيلالحضري، وربط التجمعات السكانية سواء كانت ريفية أو حضرية بشبكة توزيع الغاز.
- إنشاء شبكات تضامن حماية الشرائح الهشة من المجتمع ، واستعادة التلاحم الاجتماعي .
-

I-2-2. التوزيع القطاعي لبرنامج دعم الانعاش الاقتصادي .

ان برنامج دعم الانعاش الاقتصادي خصص له مبلغ 525 مليار جزائري و جه اساسا للعمليات و المشاريع الخاصة بدعم المؤسسات و النشاطات الانتاجية الفلاحية ، و تقوية الخدمات العمومية في مجالات كبرى ، مثل الري ،النقل ، الهياكل القاعدية ، تحسين الاطار المعيشي ، دعم التنمية الاقتصادية و تنمية الموارد البشرية و يبين الجدول نسبة استفادة القطاعات من البرنامج[1] .

[1] نبيل بوفليح –- مرجع سابق ص 252

جدول رقم :3- 4التوزيع القطاعي لبرنامج دعم الانعاش الاقتصادي

الوحدة: 10^9 دج

السنوات _ القطاعات	2001	2002	2003	2004	المجموع المبالغ	المجموع بنسبة مئوية
أشغال كبرى وهياكل قاعدية	100 .7	70.2	37.6	2.4	210.5	40.1%
تنمية محلية وبشرية	71.8	72.8	53.1	6.5	204.2	38.8%
دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري	10.6	20.3	22.5	12.0	65.7	12.4%
دعم الإصلاحات	30.0	15.0	-	-	45.0	8.6%
المجموع	205.4	185.9	113.9	20.5	525.0	100%

المصدر – بحوث إدارية واقتصادية –مرجع سابق ص 252

شكل رقم :3-2 التوزيع القطاعي لبرنامج دعم الانعاش الاقتصادي بالنسبة المئوية

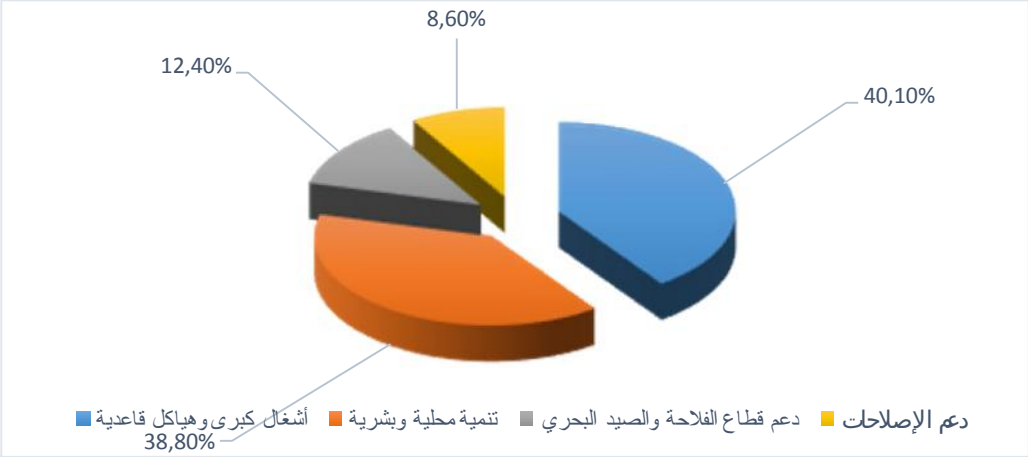

من اعداد الطالب الاعتماد على برنامج Exel

يبين الجدول ما يلي :

- **إن قطاع الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية :** قد خص بأكبر نسبة من إجمالي المبالغ المخصصة للبرنامج حيث استفاد ب 210 .5مليار د.ج على مدى أربع سنوات ما يعادل40.1% ، و هذا ما يبين عزم الحكومة في تدارك العجز و التأخر ، ذلك إن دعم هذا القطاع سيساهم في إنعاش المؤسسات الانتاجية و الوطنية ، و توسيع نشاطها مما يؤدي الى خلق مناصب شغل

مباشرة و غير مباشرة ، و بالتالي تقليص نسبة البطالة ، و كذا الاستثمار في الهاكل القاعدية سيساعد في توفير الظروف الملائمة للاستثمار،

- كما بلغت نسبة **قطاع التنمية المحلية و البشرية:** 38.8% من اجمال المبلغ ، و هذا يبرز مساعي الحكومة في تعزيز التوازن الجهوي و تحسين الاطار المعيشي للمواطن
- **قطاع الفلاحة و الصيد البحري** : استفاد بنسبة 12.4% من مبلغ المخصص
- للبرنامج لكونه قد استفاد من برنامج الوطني للتنمية الفلاحية ، وهو برنامج مستقل عن برنامج دعم الانعاش الاقتصادي
- **دعم الاصلاحات**: فاما المبلغ المخصص لدعم الاصلاحات فقدر بنسبة6% 8 من اجمالي المبلغ المخصص للبرنامج ووجه لتمويل الاجراءات و السياسات المصاحبة للبرنامج التي تهدف الى تديعيم القدرة التنافسية للمؤسسات الوطنية العامة و الخاصة
- وفيما يخص التوزيع السنوي للبرنامج يلاحظ انه تركز اساسا على ثلاث سنوات الاولى 2001.2002.2003 بقيمة"- 205.4 -185.9- 2. 113" - مليار دينار جزائري على التوالي اي بنسبة " 39.12%-35.4%-.76% 21 بينما لم تحضى سنة 2004 الا ب 20.5 مليار دج بنسبة 3.9% وهذا مايؤكد عزم الدولة في تنفيذ معظم المشاريع و العمليات في اقصر مدة زمنية .

I -2-3.تطور برامج التجهيز القطاعية في اطار برنامج الانعاش الاقتصادي

بعدما درسنا التوزيع القطاعي لبرنامج الانعاش الاقتصادي ، سنحاول التطرق الى التطور الذي صاحب توزيع رخص البرامج[1] بالنسبة للبرامج التجهيز القطاعية غير الممركزة و كذا مخططات التنيمة للبلديات من خلال الجدول التالي :

[1] نبيل بوفليح –- مرجع سابق ص 252

جدول رقم :3- 5 تطور رخص البرامج لبرامج التجهيز القطاعية الغير الممركزة و برامج التنمية للبلديات من سنة 1999-2004 في اطار برنامج الانعاش الاقتصادي

الوحدة: 10^6 دج

ANNEE	1999	2000	2001	2002	2003	2004
PCD	17903	35467	37718	40767	40525	33661
PSD	31988	54429	147568	260081	318757	210528

المصدر _ مصالح رئاسة الحكومة – من اعداد الطالب

مخطط رقم : 3-2 تطور رخص البرامج لبرامج التجهيز القطاعية الغير الممركزة و برامج التنمية للبلديات من سنة 1999-2004

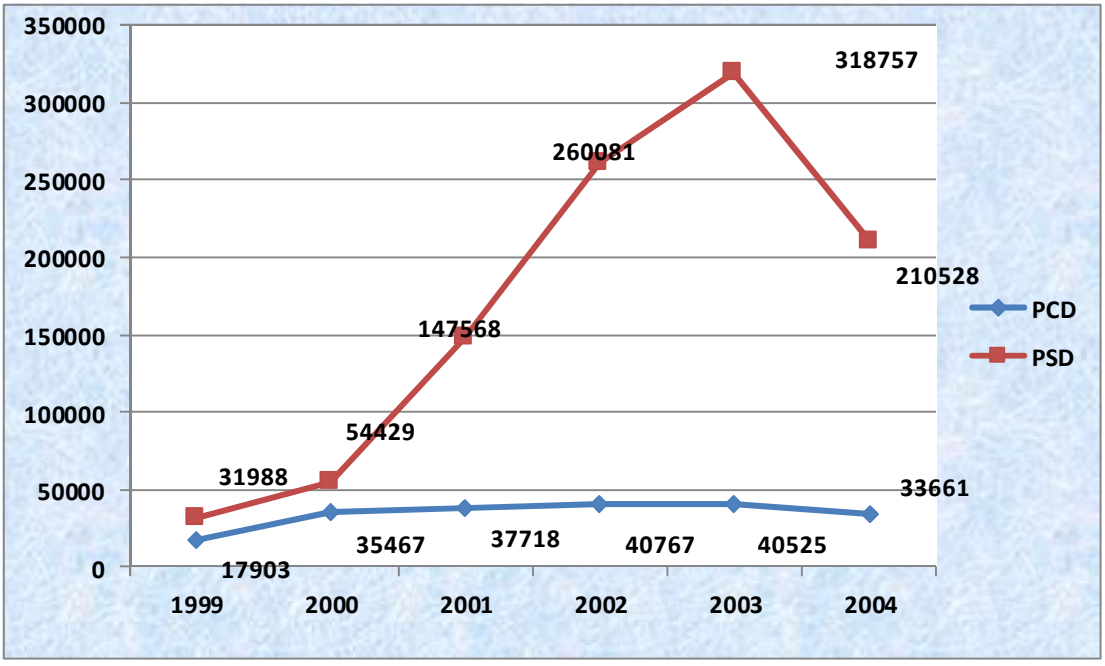

من اعداد الطالب بالاعتماد على برنامجExel

يبين الجدول التطور الملحوظ في رخص البرامج المقدمة من طرف الدولة و التي شهدت ارتفاعا من سنة 1999 الى سنة 2001 حيث انتقلت من 31988 مليون دينار جزائري الى 147568 سنة 2001 مع انطلاق سياسة الانعاش الاقتصادي وتتواصل قيمة

المبالغ في الارتفاع لتصل لاعلى نسبة سنة 2003 بقيمة 318757 مليون دج ، و تعكس رخصالبرامج التوزيع القطاعي للبرنامج من حيث المبالغ المخصصة حيث نجد اان قيمة رخص البرامج سنة 2004 مقارنة بالسنوات الثلاث الاولى و هذا نتيجة ان هذه السنة لم تحضى الا بنسبة 3.9% من المبلغ المخصص للبرنامج

I-3. برنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)

بعد النتائج الايجابية المترتبة عن تطبيق برنامج دعم الانعاش الاقتصادي ،وجب على القائمين على تسطير السياسة الاقتصادية مواصلة استخدام الادوات المختلفة لسياسة الانعاش ، و على راسها برامج التنمية ، فتم الاعلان عن البرنامج التكميلي لدعم النمو الذي خصص له مبلغ 4202.7 مليار دينار دزائري ، يهدف الى تعزيز معدلات النمو الاقتصادي ، بالاعتماد على نفس الادوات المستخدمة في برنامج الانعاش ، واهمها الانفاق الحكومي الاستثماري مع تجنب السلبيات التي ميزت المرحلة السابقة ، فضلا عن كونه برنامج متوسط الاجل من شانه المحافظة على الاستقرار الاقتصاد الجزائري ، و يتلخص مضمون البرنامج في المحاور التالية[1]

جدول رقم :3-6 التوزيع القطاعي للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي

الوحدة: 10^9 دج

البرنامج	المبالغ المخصصة للبرنامج	نسبة المئوية من اجمالي البرنامج
برنامج تحسين الظروف المعيشية للسكان ويشمل القطاعات التالية	1908.5	45.5%
السكن	555	
التربية ، التعليم العالي ،التكوين المهني	399.5	
البرامج البلدية للتنمية	200	
تنمية مناطق الهضاب	250	
تزيد السكان بالماء ، الكهرباء ،الغاز	192.5	
باقي القطاعات	311.5	
1) برنامج تطوير الهياكل القاعدية ويشمل القطاعات التالية	**1703.1**	**40 .5%**
قطاع الاشغال العمومية و النقل	1300	

[1] تومي– مرجع سابق ص243

قطاع المياه	393	
قطاع التهيئة العمراينة	10.15	
2) برنامج دعم التنمية الاقتصادية ويشمل القطاعات التالية	**337.2**	**8%**
الفلاحة و التنمية الريفية و الصيد البحري	312	
الصناعة و ترقية الاستثمار	18	
السياحة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الحرف	7.2	
3) برنامج تطوير الخدمة العمومية ويشمل القطاعات التالية	**203.9**	**4 .8%**
العدالة و الداخلية	99	
المالية و التجارة و باقي الادارات العمومية	88.6	
البريد و التكنولوجيا الحديثة و الاتصال	16 .3	
4) برنامج تطوير تكنولوجيا الحديثة للاعلام و الاتصال	**50**	**1.2%**

المصدر– بحوث ادارية و اقتصادية – مرجع سبق ذكره– ص260

I-3-1. مضمون برنامج دعم النمو التكميلي.

قطاع التنمية المحلية و البشرية : استفاد من اعلى نسبة من البرنامج% 45.5 من مجموع الاستثمارات

- **قطاع الاشغال العمومية و الهياكل القاعدية :** استفاد بنسبة 40.5% الذي ينتظر منه المساهمة بشكل فعال في تطوير و تحسين مناخ الاستثمار، ناهيك عن توفير مئات الآلاف من مناصب الشغل، كالطريق السيار– شرق غرب– الذي رصد له ما يزيد عن احدى عشر(11) مليار$،
- **قطاع دعم التنميةالاقتصادية:** استفاد بنسبة 8.03% والذييستهدفمباشرةكلمنقطاعالفلاحةوالصناعة،،وهيكلهاقطاعات تعكسالاقتصادالحقيقي،من شأنهاأنتحسنمنقدراتهاالإنتاجية،وبالتاليتلبيةجزءهممنالطلبالداخليوالخارجي.
- **القطاع الاداري الحكومي:** استفاد من من برنامج خاص لتطوير و اصلاح الهيئات الحكومية على غرار الداخلية ، العادالة ، المالية مايعادل نسبة % 8. 4 من البرنامج

- **قطاع التكنولوجيا الحديثة للاعلام والاتصال :** استفاد من نسبة 1.2 % من المبالغ المخصصة للبرنامج على اعتبار ان معدل الصرف[1] هو 70 دج للدولار الواحد، معنى ذلك ان الغلاف المال لهذا البرنامج هو 60 مليار دولار امريكي ، نظيف إلى ذلك **برنامج صندوق الجنوب، وبرنامج صندوق الهضاب العليا**، لكل منها غلاف مالي قدره 20 مليار$، ولنفس الفترة (2005-2009)، وعليه يكون مجموع ما خصص للاستثمار **حوالي 100 مليار $**.إن مثل هذا الغلاف المالي لضخم يعبر عن عزم السلطات على كسب رهان الاقلاع الاقتصادي و الرفاهية الاجتماعية، ويترجم بصدق سياسة دعم النمو.

جدول رقم : 3-7 تطور رخص البرامج لبرامج التجهيز القطاعية الغير الممركزة و برامج التنمية للبلديات من سنة 2005_2009 في اطار برنامج دعم النمو التكميلي

الوحدة: 10^6 دج

ANNEE	2005	2006	2007	2008	2009
PCD	38500	114381	111855	80140	90050
PSD	402039	1189162	815100	735101	595846

المصدر _ مصالح رئاسة الحكومة–مرجع سبق ذكره – من اعداد الطالب

مخطط رقم :3-3 تطور رخص البرامج لبرامج التجهيز القطاعية الغير الممركزة و برامج التنمية

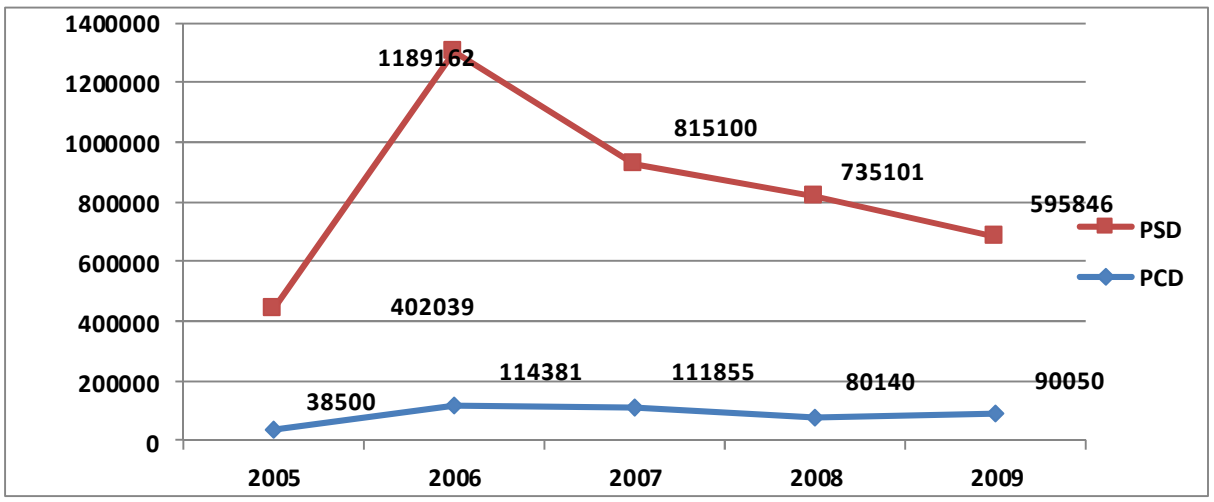

المصدر _ من اعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Exel

[1] تومي – مرجع سابق ص243

ان انتهاج سياسة استثمارية تعتمد بالدرجة الاولى على انجاز اهم المشاريع المسطرة وفق المبالغ المخصصة وفقا للبرنامج، ونظرا لكون محور التنمية المحلية والبشرية قد احتل اعلى نسبة من البرنامج بنسبة 45.5% يليه قطاع الهايكل القاعدية والاشغال العمومية بنسبة تقدر ب 40 .5 % دون اهمال للقطاعات الاخرى، انعكس على تطور الملحوظ في رخص البرامج المتعلقة ببرامج التجهيز القطاعية غير الممركزة و كذا مخططات التنمية للبلديات حيث شهدت ارتفاعا سنة 2006.

I-3-2. تقييم برنامج دعم النمو التكميلي[1] (2005-2009)

اولا : العمل و البطالة :

الجدول رقم:3-8 حجم العمالة، و تطور نسبة البطالة خلال الفترة 2005-2009 بالآلاف:

السنة / البيان	2005	2006	2007	2008	2009
السكان النشطون	10.027	10.267	10.514	10.801	10.544
السكان المشغلون فعليا	6.222	6.517	6.771	7.002	9.472
– الفلاحة	1.683	1.780	1.842	1.841	1.242
– قطاعات اخرى	4.539	4.737	4.929	5.161	8.230
* الصناعة	523	525	522	530	1.194
* بناء و اشغال عمومية	1.050	1.160	1.261	1.371	1.718
* الادارة	1.527	1.542	1.557	1.572	5.318 -
* النقل و الاتصالات، التجارة و الخدمات خارج الادارة	1.439	1.510	1.589	1.688	
العمل المنزلي و غيره	2.275	2.485	2.498	2.579	-
البطالون	1.530	1.265	1.245	1.220	1.072
نسبة البطالة %	15.30	12.30	11.80	11.30	10.20

المصدر: تومي-2011 -ص 53 .

قطاع الصناعة و الفلاحة : من خلال الجدول يتبين لنا ان العمالة لا تمثل في كلا **القطاعين الصناعي والفلاحي** مجتمعين سوى 25.7%، بينما يحتل قطاع التجارة و الخدمات خارج الادارة لوحده ما نسبته 56%، اي اكثر من الضعف، هذا يعبر عن خلل فادح في توزيع العمالة،

[1] تومي – مرجع سابق ص278

ناجم عن تأخر كبير في نمو الفلاحة و الصناعة، الشيء الذي يجعلنا نتساءل عن دور الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار، و الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب في عمليات التوجيه و الارشاد نحو القطاعات.لكن مع هذا، يبقى التطور الذي شهده القطاع الصناعي في استقطاب العمالة، و استحداث مناصب الشغل خاصة سنة 2009، يبعث على التفاؤل اذا بقي محافظا على نفس الوتيرةو ظل التراجع الذي شهده القطاع الفلاحي مع نهاية نفس السنة.

قطاع الاشغال العمومية: الملاحظة هي نفسهاتطبق على قطاع الاشغال العمومية، حيث ما لبث يشهد تطورا و بصفة مستمرة خلال مدة البرنامج، لان الشيء الذي جعله يسجل مثل هذه النسبة (25%) خاصة سنة نهاية البرنامج، يعود بالدرجة الاولى الى التدفق الكبير للاستثمارات العمومية.

مناصب الشغل المستحدثة خلال الفترة: لقد شهدت فترة (2005-2009)، تطورا هاما في استحداث مناصب الشغل من حيث الكم و النوع، و هو شيء متوقع بالنظر الى ضخامة الاستثمارات العمومية التي ضخت على اكثر من صعيد، ناهيك عن الاستثمارات الخاصة حسب:

الجدول رقم:3-9 مناصب الشغل المستحدثة خلال فترة 2005-2009 كالتالي:

الفتـــــــرة / التعييـــــن	2009 – 2005
مناصب الشغل المستحدثة من قبل الادارات العمومية والمؤسسات	3.166.374
سكن معادل مناصب الشغل الدائمة سنويا التي استحدثت في اطار الورشات التي تستعمل اليد العاملة الكثيفة	1.865.318
المجموع العام	5.031.692

المصدر: تومي _ مرجع سابق –ص 57

– **المنشآت الاجتماعية و الاقتصادية:** ان ما انجز من منشآت اقتصادية و اجتماعية، تؤدي دورا كثيرا ما يدخل في حساب التنمية البشرية، على اعتبار ان الانسان الجزائري من حقه ان يتطور كغيره، و بالتالي الحصول على خدمات و منتجات بالمقاييس العالمية، **قطاع السكن**تشير احصائيات بيان السياسة لعامة على ان فترة برنامج دعم النمو قد سمحت بإنجاز 1.045.269 سكن، و ذلك

من خلال مختلف الصيغ التي أقرها القانون، عن طريق عدة صيغ منها: الايجار العمومي، التساهمي الاجتماعي، الريفي، البيع بالإيجار، الترقوي، و البناء الذاتي عبر مختلف الولايات، أما **الصحة العمومية** شهدت الصحة العمومية هي الأخرى توسعا هاما في مختلف المجالات، سواء كان ذلك على مستوى الهياكل الصحية، ام ممارسة الاستطباب او الضمان الاجتماعي الذي شهد هو الآخر آليات عمل جديدة، كما أن تطوير الانتاج المحلي للأدوية بات واقعا ملموسا، و هذا بفضل الجهود المبذولة من خلال مضاعفة الغلاف المالي بعدة مرات .

الجدول رقم :3-10 تطور هياكل الصحة العمومية كالتالي

الفترة / الانجازات	2004-1999	2009-2005
المستشفيات	13	23
العيادات المتعددة الاختصاصات	50	83
المراكز الصحية	136	126
قاعات العلاج	694	402

المصدر: تومي _ مرجع سابق –ص56

الشكل رقم :3-3 تطور هياكل الصحة العمومية خلال الفترة 1999- 2009

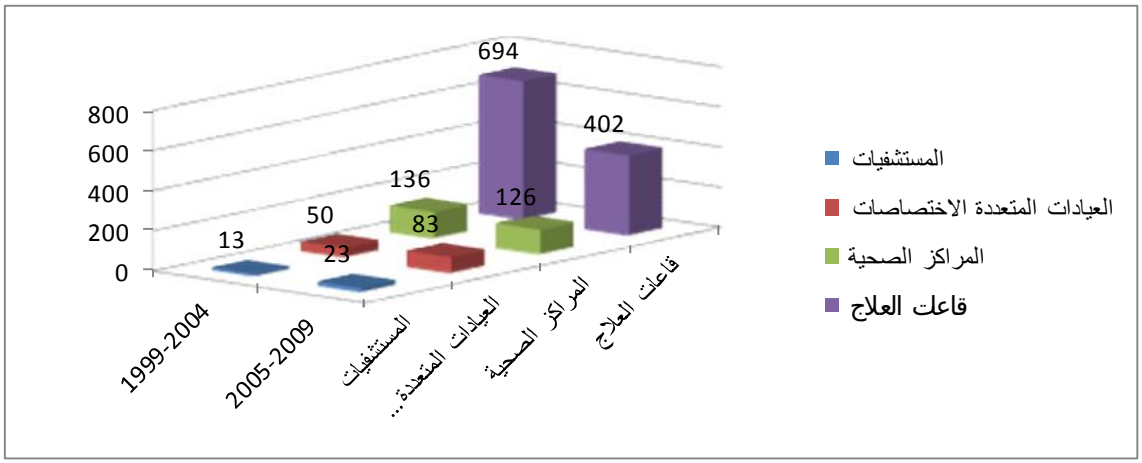

المصدر: تومي – نفس المرجع

تجدر الاشارة الى ان التغطية الصحية التي تستهدف الفئات الهشة من السكان، قد دعمت بتراتيب خاصة، مثل نظام الدفع من قبل الغير، الذي بات يضمن الدواء لأصحاب الأمراض المزمنة، و هو يشهد توسعا يستهدف استيعاب الشريحة المتقاعدة من العمال.

التربية الوطنية: ان ترقية قطاع التربية يندرج في صميم التنمية البشرية، مثله مثل التعليم العالي و التكوين المهني، و هي قطاعات احتلت الاولوية في برنامج الرئيس محل الدراسة (2005-2009)، و هو في تطور ملحوظ في مجموعة الاغلفة المالية، حيث انتقلت من 225.5 مليار دج سنة 2000 الى 403.3 مليار دج سنة 2005، ثم قفزت مع بداية 2010 الى 1100 مليار دج، اي ما يعادل 16 مليار $ خصصت لهذه القطاعات الثلاثة و بهذا تكون الدولة قد حققت جل الاهداف التي نادت بها المجموعة الدولية لسنة 2005 في مجال التنمية البشرية و هناك انجازات مادية.

الجدول رقم 3-11 تطور الانجازات المادية لقطاع التربية

الفتـرة / البيـان	1999-2005	2005-2009	%
المدارس الابتدائية	4592	1800	39.19
الإكماليات	1700	1013	59.58
الثانويات	666	379	56.90
المؤسسات المزودة بالنظام الداخلي	498	358	71.88
المطاعم والنظام النصف الداخلي	3242	2508	77.35

المصدر: تومي _ مرجع سابق -ص 59

شكل رقم :3-4 تطور الانجازات المادية لقطاع التربية خلال الفترة 1999-2009

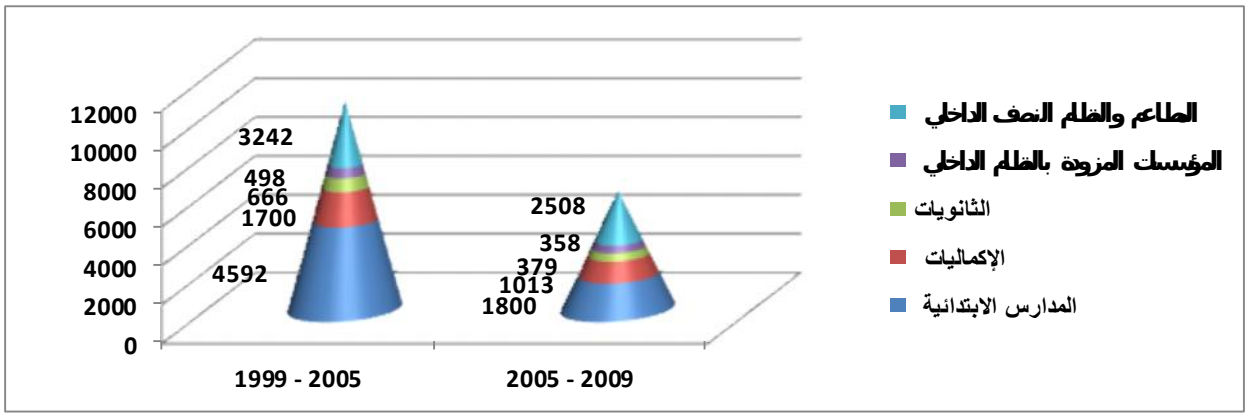

المصدر- من اعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Ewel.

إن نسب التطور التي يتضمنها الجدول تعبر بحق عن الجهود التي بذلت خلال برنامج دعم الانعاش و برنامج دعم النمو التكميلي ، **التعليم العالي**: ، الانجازات التي تفتخر بها ضمان مقعد بيداغوجي لكل متحصل على شهادة البكالوريا، و هي ميزة تنفرد بها الجزائر من بين باقي بلدان العالم وحتى تستجيب لمتطلبات الواقع و مقتضيات التطور، باشرت الدولة في انجاز الاصلاح البيداغوجي للجامعة على مدار العشرية الفارطةنذكر بتعميم نظام الليسانس، الماستر، الدكتوراه، الذي اصبح يشمل على 3421 تكوينا تأهيليا، وفتح خمس اقسام تحضيرية، و اربعة عشر (14)فرعا ذي تسجيل وطني، وثلاث مدارس وطنية عليا، كما استفاد القطاع من نظام التامين النوعي، و الزيادة المعبرة في منح الطلبة التي اقرها رئيس الجمهورية سنة 2009.

I-4. برنامج التنمية الاقتصادية و الاجتماعية 2010-2014

ان عشرية كاملة للاصلاحات الاقتصادية التي شهدها الاقتصاد الجزائري نتيجة انتهاج سياسة الانعاش الاقتصادي و كذا سياسة دعم النمو التكيلي ، تميزت بالحفاظ عل استقرار مؤشرات الاقتصاد الكلي ، مما دعم القاعدة لارساء برنامج التنمية الاقتصادية (**2010-2014**الذي سنحاول التطرق الى اهم انجازته في هذا المبحث .

I-4. محتوى البرانامج الخماسي2010-2014.

ان المبلغ المخصص للبرنامج الخماسي قدر ب 21214 مليار دينار جزائري[1] ، مع العلم انه تم تقسيم البرنامج الى ثلاثبرامج فرعية يمكن توضيحها من خلال الجدول :

جدول رقم: 3-12 التوزيع القطاعي للبرنامج الخماسي برنامج التنمية الاقتصادية و الاجتماعية

الوحدة: 10^9 دج

البرنامج	المبالغ المخصصة للبرنامج	نسبة المئوية من اجمالي البرنامج
1) برنامج تحسين الظروف المعيشية للسكان ويشمل القطاعات التالية	**9903**	**45.5%**
السكن	3700	
التربية ، التعليم العالي ،التكوين المهني	1898	

[1] تومي– مرجع سابق ص287

الصحة	619	
تحسين وسائل الخدمات الادارات العمومية	1800	
باقي القطاعات	1886	
2) برنامج تطوير الهياكل القاعدية ويشمل القطاعات التالية	**8400**	**38.52%**
قطاع الاشغال العمومية و النقل	5900	
قطاع المياه	2000	
قطاع التهيئة العمراينة	500	
3) برنامج دعم التنمية الاقتصادية ويشمل القطاعات التالية	**3500**	**16 .05%**
الفلاحة و التنمية الريفية والصيد البحري	1000	
دعم القطاع الصناعي العمومي	2000	
دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتشغيل	500	

المصدر– بحوث ادارية و اقتصادية – مرجع سبق ذكره –ص47

شكل رقم :-3-5 التوزيع القطاعي لبرنامج التنمية الاقتصادية2010-2014

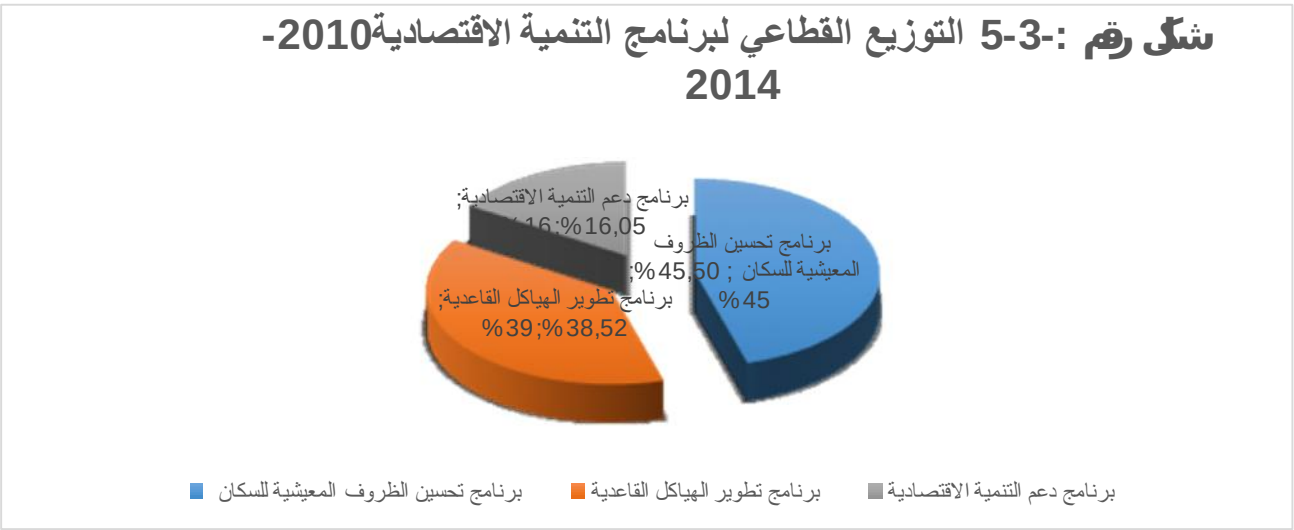

المصدر– من اعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Ewel.

قطاع التنمية المحلية و البشرية : استفاد من برنامج خاص يصل الى 9903 مليار دج ما يمثل نسبة 42%. 45من اجمالي البرنامج

قطاع الاشغال العمومية الكبرى : يقدر المبغ الذي خصص له الى8400 مليار دج ما يمثل نسبة 38.52%من اجمالي البرنامج

قطاع الصناعة ، الفلاحة ، الصيد البحري ، والتشغيل: استفاد من برنامج يصل الى مليار3500 دج ما يمثل نسبة 16.05%من اجمالي البرنامج .

ان هذا التوزيع القطاعي يعكس رغبة الدولة في استهداف اهم القطاعات التي تؤثر بصورة مباشرة في معدلات النمو الاقتصادي و مستويات التشغيل

جدول رقم:3-13 الأغلفة المالية لبعض القطاعات ذات الصلة بالتنمية البشرية للفترة :

الوحدة: 10^9 دج

القطاع	الغلاف المالي
السكن	3709
الموارد المائية	2001
التعليم :	
- التربية الوطنية	852
- التعليم العالي	768
- التكوين و التعليم المهنيين	178
الصحة	619
الشباب و الرياضة	380
الطاقة (كهرباء و غاز)	350
مجموع الأغلفة المالية	8857

المصدر –تومي – مرجع سابق – ص63

يبين الجدول أعلاه، بأن قطاع التعليم لوحده قد تجاوز 24 مليار دولار أمريكي[1] ، و إذا استثنينا البرنامج الجاري، فهو يستحوذ على أكثر من 16 مليار $ للفترة القادم (2010-2014).

تسخير مثل هذه الأموال، نهائيا عن التشريعات المختلفة التي ت ميدانيا، ينتظر منها أن تحقق إنجازات من شأنها إعادة الاعتبار إلى اقتصاد المعرفة، بصفته أحد أسرار تقدم البلدان.

كما أن التخطيط لبرنامج الحكم الإلكتروني، و استحدث الناشئات(ups starts) وإنجاز الأقمار الاصطناعية للرصد و الاتصالات السلكية و اللاسلكية، و دعم البحث العلمي و تثمين نتائجه، و ترجمة براءات الاختراع و نتائج المخابر إلى مشاريع صناعية، كلها عوامل مساعدة لخلق مناخ مناسب لتطور اقتصاد المعرفة.

المنشآت الاساسية: لا يمكن الحديث عن تنمية مستدامة لأي قطاع من قطاعات البلد في ظل غياب هياكل قاعدية توفر الشروط الضرورية للتطور الطبيعي لذلك القطاع.

هذه الاهمية ترجمها البرنامج على ثلاثة مستويات، بغلاف مالي بلغ 6448 مليار دج، و هو ما يفوق 88 مليار $ أمريكي.

الأشغال العمومية: حيث خصص لهذا القطاع ما قيمته 3132 مليار دج بهدف استكمال الطريق السيار شرق غرب (830 كلم)، و إنجاز عمليات ازدواجية لحوالي 700 كلم من الطرق الوطنية، بالإضافة إلى أكثر من 2500 كلم من الطرق الجديدة، كما برمج تحديث و ترميم أكثر من 8000 كلم من الطرق، إلى جانب هذا سوف يتم إنجاز و تحديث حوالي 20 ميناء تتعلق بالصيد البحري، و كسح و تدعيم 25 ميناء، بالإضافة إلى تعزيز ثلاث مطارات.

قطاع النقل: هو الآخر رصد له أكثر من 2816 مليار دج، من أجل إنجاز 17 خط للسكة الحديدية، حيث تغطي 6000 كلم، كما يستفيد من إتمام عملية كهربة خط السكة الحديدية الإجتنابي الشمالي، بالإضافة إلى ازدواجية 800 كلم من السكك على مستوى منطقة الجنوب الغربي، و تسليم مترو الجزائر ووهران و انجاز الترامواي في 14 مدينة، و استحداث 27 مؤسسة جديدة للنقل الحضري، و انجاز 35 محطة برية، و تحديث ثمان(08) مطارات، و توسعة اربعة موانئ.

[1] تومي– مرجع سابق ص289

تهيئة الاقليم و البيئة:حيث استفاد بحوالي 500 مليار دج، موجهة الى انشاء اربع مدن جديدة، و تغطية تكاليف مختلف عمليات المحافظة على البيئة، بما في ذلك تسيير النفايات.

تحسين الخدمة العمومية:اعطت الدولة لهذا المحور اهمية بالغة لدوره في تحقيق الاستقرار الاجتماعي ، فعملت السلطات العمومية في توفير الخدمة العمومية، من خلال الاصلاحات ا شرتها منذ مدة، هذا لا يعفيها من مضاعفة الجهد اكثر في حدود كانات المتاحة، لانها اولا و آخر وجدت لخدمة المواطن،و على هذا الاساس تم رصد الغلاف المالي المخصص لهذا المحور، و الذي بلغ عتبة 1666 مليار دج، جاء ليضيف تحسينات اخرى، و يتدارك النقص المسجل على هذا المستوى.

خصص لكل من الجماعات المحلية، و الأمن الوطني، و الحماية المدنية ما قيمته 895 مليار دج، ينتظر انجاز اربع مقرات للولايات، و 103 مقر خاص بالدوائر، بالإضافة الى ستة مراكز لتكوين المستخدمين، كما سيتم انجاز 450 مقر يتعلق بامن الولايات و الدوائر، و الامن الحضري، و ازيد من 180 فرقة للشرطة القضائية، و فرق لشرطة الحدود، و كذا 330 وحدة للحماية المدنية.

اما قطاع العدالة، فقد رصد له مبلغ 379 مليار دج لإنجاز 110 بين مجالس قضائية و محاكم و مدارس للتكوين، و اكثر من 120 مؤسسة عقابية، بالإضافة الى تحديث وسائل عمل العدالة [2].

قطاع المالية، هو الآخر تعزز بمبلغ قدره 295 مليار دج لإنجاز أزيد من 250 هيكل للضرائب، و 70 هيكل تابع للخزينة، و 50 هيكل يتعلق بالجمارك، بالإضافة الى مصالح جديدة تسخر لمسح الاراضي.

قطاع التجارة، هو الآخر استفاد من غلاف مالي قدر بمبلغ 39 مليار دج من اجل تحديث و تعزيز مصالح و وسائل المراقبة، كما ينتظر إعادة تأهيل أكثر من 250 سوق للبيع بالجملة و التجزئة.

كما **ان ادارة العمل** ي الأخرى ستشهد خلال البرنامج تعزيز و تحديث كل الوسائل التي من شأنها أن تساعد على المراقبة و الضبط، حيث رصد لها في حدود 56 مليار دج.

يتبين من خلال الجدول التحسن الملحوظ في المؤشرات الاقتصادية الكلية ، و الذي شمل كل من معدل الناتج المحلي الذي شهد ارتفاعا ملحوظ من سنة الى اخرى ، وصل الى اعلى نسبة سنة 2014حيث وصل الى 4 .1% مما يفسر تحسن الاوضاع الاقتصادية ، و انعكس ذلك على نصيب الفرد من الناتج المحلي الذي شهد هو الاخر ارتفاعا ، منذ انطلاق البرنامج حيث ارتفع من 4 .473.5 دولار امريكي سنة 2010الى 5.498.1 دولار امريكي سنة 2014 ، مسجلا اعلى نسبة سنة 2013بقيمة 2. 04 5.5 دولار امريكي ، هذا وقد انخفض معدل التضخم خلال فترة البرنامج حيث وصل الى 2.9%الى سنة 2014 ،مما يفسر تحكم السلطات النقدية بالاوضاع و الحرص على تنفيذ السلطات لاليات البرنامج ، وكل هذه الامور انعكست على تحسن الاوضاع الاجتماعية حيث انخفض معدل البطالة من 10% خلال سنوات الاولى الى 9%سنة 2014 .

جدول رقم: 3-14 تطور رخص البرامج لبرامج التجهيز القطاعية الغير الممركزة

و برامج التنمية للبلديات من سنة 2010_2014

في اطار برنامج التنمية الاقتصادية و الاجتماعية.

الوحدة: 10^6 دج

ANNEE	2010	2011	2012	2013	2014
PCD	59997	60000	65000	72977	65000
PSD	811412	942641	709181	971355	377458

المصدر – مصالح رئاسة الحكومة –مرجع سبق ذكر

الشكل رقم :3-6 تطور رخص البرامج لبرامج التجهيز القطاعية الغير الممركزة و برامج التنمية للبلديات من سنة 2010_2014 بالمليون دينار جزائري –

و برامج التنمية للبلديات من سنة 2010_2014 بالمليون دينار جزائري –

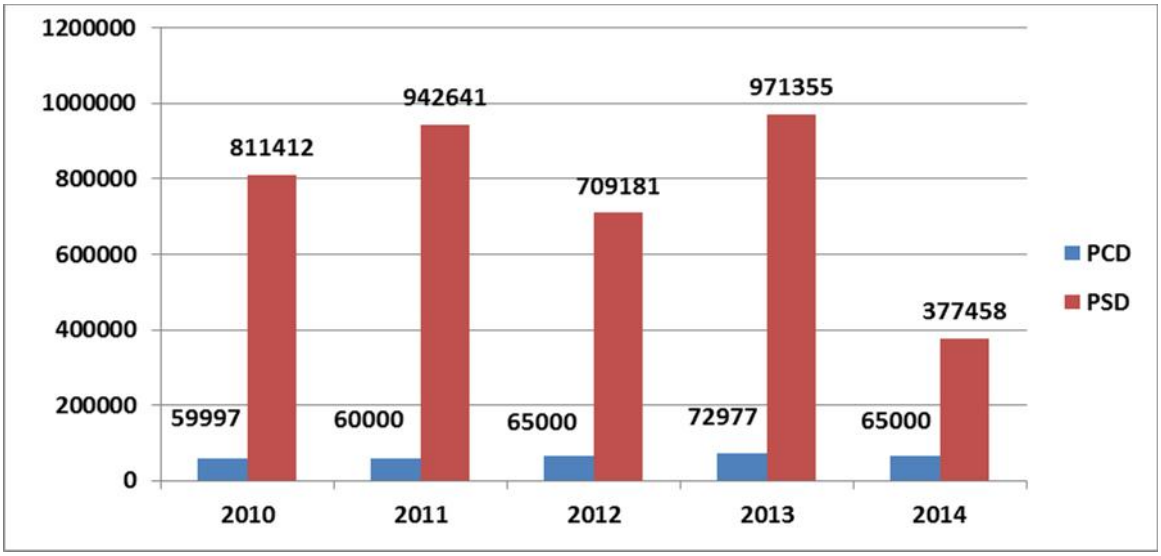

المصدر – مصالح رئاسة الحكومة – من اعداد الطالب

يتبين لنا من خلال الجدول الارتفاع في رخص البرامج الخاصة بكل من برامج التجهيز القطاعية وكذا مخططات التنمية، وهذا راجع الى حجم الاستثمارات المسطرة خلال الفترة و التي شملت كل من برنامج تحسين الظروف الاجتماعية الذي يشمل قطاع : السكن ،التربية ،تحسين وسائل و خدمات الادارة العمومية والذي تحصل على 45% ، من المبلغ المخصص ببرنامج، اضافة الى برنامج تطوير الهياكل القاعدية و التي تضمن قطاع الاشغال العمومية ، قطاع البناء ، قطاع التهيئة العمرانية ، بنسبة 38%، و يفسر الجدول الارتفاع في رخص البرامج و الذي وصلت الى اعلى نسبة سنة2013 لكل من برامج التجهيز القطاعية وكذا لمخططات التنمية للبلديات .

جدول رقم: 3- 15تطور رخص البرامج لبرامج التجهيز القطاعية الممركزة و الغير الممركزة التي استفادت منها ولاية غليزان الفترة الممتدة بين 1988-2017 بالمليون دينار جزائري.

الوحدة: 10^6 دج

ANNEE	DE	PSC	PCD	PSD
1988	1398	1262	135	453
1989	1203	989	214	351
1990	989	790	199	351
1991	1908	1453	455	376
1992	1421	789	632	369
1993	1533	1012	520	875
1994	1307	896	411	733
1995	1485	987	497	621
1996	1516	1046	470	388
1997	1503	1203	300	397
1998	1348	956	391	608
1999	2 486	1 476	524	486
2000	3 697	1 792	810	1 095
2001	3 167	892	849	1 426
2002	13 570	583	1 895	11 092
2003	5 773	1 209	804	3 760
2004	2 507	430	590	1 874
2005	17 281	8 873	811	7 597
2006	36 528	3 257	3 495	29 776
2007	21 227	6 380	2 350	12 497

ANNEE	DE	PSC	PCD	PSD
2008	19 259	7 669	1 620	9 970
2009	20 037	9 168	1 818	9 051
2010	22 777	11 825	1 168	9 779
2011	30 933	14 975	1 223	14 735
2012	17 310	3 143	2 053	12 114
2013	23 639	1 365	3 176	19 098
2014	19 329	13 452	1 365	4 513
2015	18 233	12 828	2 300	3 105
2016	1 641	11 232	822	819
2017	5 421	989	1 515	3 906

المصدر – مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية غليزان ـــ من اعداد الطالب

الشكل رقم:3-7 تطور رخص البرامج لبرامج التجهيز القطاعية الممركزة و الغير الممركزة التي استفادت منها ولاية غليزان الفترة الممتدة بين 1988-2017 بالمليون دينار جزائري.

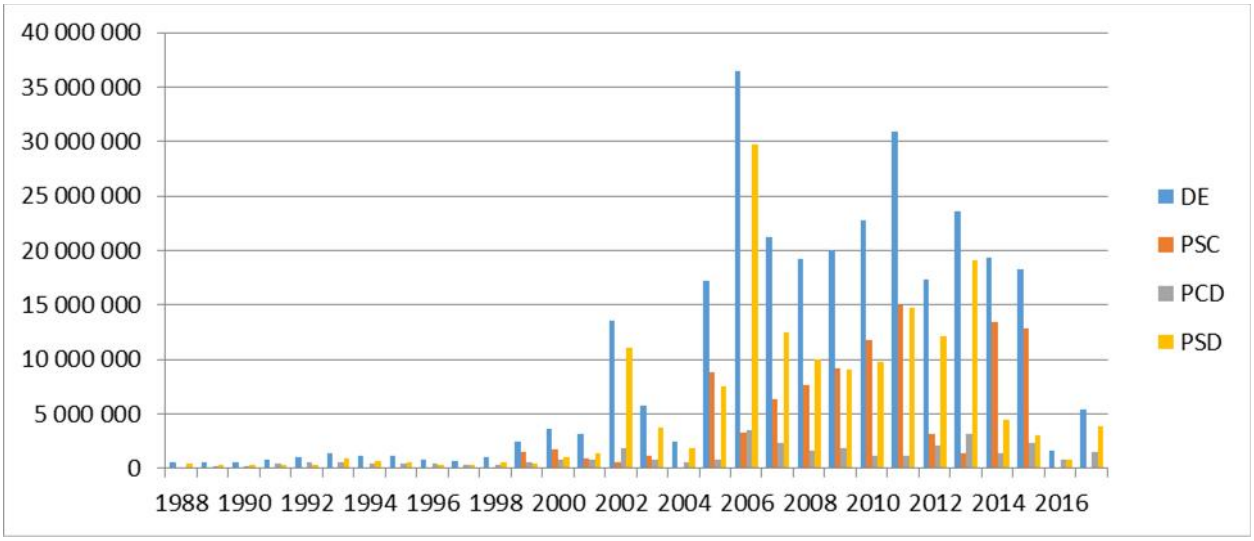

المصدر – مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية غليزان – من اعداد الطالب

يتبين لنا من خلال الجدول الارتفاع في رخص البرامج الخاصة بولاية غليزان خاصة الفترة الممتدة مابين سنة 2006 و 2007 مما حقق مستوى لباس به من التنمية مقارنة مع الستوات الوارطة لاكن بعد ذلك عرف الانفاق الناتج من خلال برامج التجهيز الذي استفادت من الولاية في الانخفاظ في الفترة الممتدة بين 2008 الى غاية سنة 2009 و وهذا راجع في نقص التمويل في برنامج القطاعي للتنمية, مما اثر في سيرورة التنمية , وعند زيادة في حجم الاستثمارات و تطوير الهياكل القاعدية و الناتج في انتعاش القطاعات في التنمية المحلية خافي سنتي 2010 و2011 عرف التنمية المحلية انتعاشا هي الاخرى و بقي الحال عل حاله الى غاية الفترات الاخيرة و الدي عرف فيه الاقتصاد الوطني تدهور ,بقيت التنمية المحلية في حالة من الاستقرار باستثناء تمويل لبعض المشاريع الصغيرة و الاساسية و الخاصة بالبلديات النائية و دلك من خلال برنامج المخططات البلدية للتنمية.

II. دراسة قياسية حول حول اثر برامج التجهيز القطاعية على التنمية الاقتصادية

بعد تحديد المتغيرات التي تاثر في التنمية الاقتصادية ,و باستعمال برنامجEviews بتطبيق طريقة المربعات الصغرى العادية[1] MCO لأنها تعطي مقدرات غير متحيزة, و سنتطرق إلى ذكر الفرضيات العشوائية ,صياغة النموذج القياسي للظاهرة محل الدراسة ثم تقدير هذا النموذج.

II-1. الفرضيات العشوائية:

-القيم x_i يتم أخذها أو ملاحظتها دون خطأ.

-القيمة المتوقعة لمتجه حد الخطأ العشوائي تساوي متجه الصفر، أي:

$$E(\mu)=0.....(3-1)$$

-تجانس تباين الأخطاء أي تباين العناصر العشوائية ثابت:

$$E(\mu\acute{\mu})= \delta^2 I_n.....(3-2)$$

حيث أن I_n تمثل مصفوفة الوحدة.

[1] الدكتور محمد شيخي-دروس و تمارين محلولة في الاقتصاد القياسي-النسخة الاولى2010-ص5

-انعدام الارتباط الذاتي للأخطاء أي: $i \neq j$ حيث

$$cov(\mu_i \mu_j) = E(\mu_i \mu_j) = 0 \quad \ldots\ldots\ldots\ldots (3-3)$$

-الأخطاء المستقلة عن المتغيرات المستقلة أي:

$$cov(\mu_i \mu_j) = 0 \quad \ldots\ldots\ldots\ldots (3-4)$$

-المتجه μ يتبع توزيعا طبيعيا متعدد المتغيرات بمتجه وسط صفري و مصفوفة تباين و تغاير عددية $\delta^2 I_n$ أي: $\mu \rightsquigarrow N(0, I_n)$

II-2. صياغة النموذج القياسي

يعتبر صياغة النموذج القياسي[1] من أهم مراحل بناء النموذج و قبل التعرف على مختلف الرموز للمتغيرات المستعملة في الدراسة نقوموا بعرض الشكل الرياضي للدالة المراد دراستها وهو كالتالي:

$$DE = f(PSD, PCD, PSC) \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (3\text{-}5)$$

بغية دراسة هذه الدالة و تغيراتها نقوم باستخدام أسلوب الانحدار الخطي المتعدد الذي يساعدنا في تقدير النموذج القياسي و الصيغة الرياضية لنموذج المراد دراسته هي كالتالي:

$$DE_i = {}_0 + {}_1 PSD + {}_2 PCD + {}_3 PSC + «_I \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (3-6)$$

المتغير التابع: يتمثل في التنمية الاقتصادية و يرمز له بـ DE

المتغيرات المستقلة :

- البرامج القطاعية للتنمية و يرمز له بالرمزPSD.
- المخططات البلدية للتنمية و يرمز له بالرمز PCD.
- البرامج القطاعية الممركزة و يرمز له بالرمز PSC.
- معلمات النموذج و يرمز لها بالرمز $\hat{\beta}_0, \hat{\beta}_1, \hat{\beta}_2, \hat{\beta}_3$.
- المتغير العشوائي و يرمز له بالرمز « .
- i ..... $\overline{3.1}$.

[1] الدكتور محمد شيخي-مرجع سبق ذكره-ص3

II-3. تقدير النموذج

بغية تقدير النموذج القياسي المعبر عن الظاهرة نستخدم طريقة المربعات الصغرى العادية[1] MCO و التي تعطي مقدرات خطية غير متحيزة .و بعد إدخال بيانات متغيرات الدراسة المتمثلة في التنمية الاقتصادية و متغيرات برامج التجهيز القطاعية المختارة في البرنامج الإحصائي Eviews تحصلنا على نتائج التقدير للنموذج انطلاقا من الجدول رقم 16 كما يلي:

جدول رقم: 3-16 تقدير النمودج

Dependent Variable: DE				
Method: Least Squares				
Date: 04/10/18 Time: 15:27				
Sample: 1988 2017				
Included observations: 30				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	803.8514	864.3010	0.930060	0.3609
PSD	1.037940	0.108497	9.566503	0.0000
PCD	0.845268	0.703714	1.201153	0.2405
PSC	0.914647	0.137141	6.669396	0.0000
R-squared	0.935614	Mean dependent var		10256.23
Adjusted R-squared	0.928185	S.D. dependent var		10306.68
S.E. of regression	2762.024	Akaike info criterion		18.80888
Sum squared resid	1.98E+08	Schwarz criterion		18.99571
Log likelihood	-278.1332	Hannan-Quinn criter.		18.86865
F-statistic	125.9377	Durbin-Watson stat		2.098675
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر –من اعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Eviews

من الجدول رقم: 17يمكن كتابة الصيغة النهائية للنموذج كما يلي :

$$DE=803.8514 +1.037940\ \mathbf{PSD} +0.845268\ \mathbf{PCD} +0.914647\ \mathbf{PSC}$$

$$t_c: \quad (0.9300) \quad (9.5665) \quad (1.2011) \quad (6.6693)$$

$$¢_i: \quad (864.30) \quad (0.1084) \quad (0.7037) \quad (0.1371)$$

$$\mathbf{DW}=2.09 \qquad R^2=0.93 \qquad \bar{R}^2=0.92$$

$$SSE=2762.024 \qquad N=30 \quad Fc=125.93 \qquad prob=0,005$$

[1] الدكتور محمد شيخيم – مرجع سبق ذكره-ص5

حيث أن:

R^2 : يمثل معامل التحديد

$\bar{R}^2$: يمثل معامل التحديد المصحح

Fc :و تمثل احصائيي معامل فيشر لمعالم المقدرة و تحسب وفق العلاقة التالية:

$$F = \frac{SSR / K - 1}{SSE / n - k} \quad .....(3\text{-}7)$$

D W : إحصائية دوربين واتسون

SCR: مجموع مربعات الأخطاء

N : عدد المشاهدات

Prob:احتمال الخطأ

t_c:و هي احصاءة ستودنت المحسوبة للمعالم المقدرة, و تحسب وقث العلاقة التالية:

$$t_{c\,\bar{}_i} = \frac{\left| \hat{}_i - \quad _i \right|}{¢\,\hat{}_i} \quad .....(3\text{-}8) \qquad .i \ldots \overline{1.3}$$

بناء مجال التقة للمعالم:

$$_0 \in \left[\hat{}_0 - t_{0.025} \hat{¢}\ _0 , \hat{}_0 + t_{0.025} \hat{¢}\ _0 \right]$$

$$_1 \in \left[\hat{}_1 - t_{0.025} \hat{¢}\ _1 , \hat{}_1 + t_{0.025} \hat{¢}\ _1 \right]$$

$$_2 \in \left[\hat{}_2 - t_{0.025} \hat{¢}\ \hat{}_{2,} \hat{}_0 + t_{0.025} \hat{¢}\ _2 \right]$$

$$_3 \in \left[\hat{}_3 - t_{0.025} \hat{¢}\ \hat{}_{3,} \hat{}_3 + t_{0.025} \hat{¢}\ _3 \right]$$

حيث $t_{0.025}$ هي القيمة الحرجة لتوزيع ستودنت بنسبة معنوية 5% و درجة حرية $n-3-1=26$ والتي تعادل القيمة 2.042 في جدول توزيع ستودنت و بالتطبيق العددي لدينا:

$$_0 \in \left[803.8514-2.042(864.30), 803.8514+2.042(864.30)\right]$$

$$_0 \in \left[-961.04, 2568.75\right]$$

$$_1 \in \left[1.037-2.042(0.1084), 1.037+2.042(0.1084)\right]$$

$$_1 \in \left[0.815, 1.258\right]$$

$$_2 \in \left[0.845268-2.042(0.7037), 0.845268+2.042(0.7037)\right]$$

$$_2 \in \left[-0.591, 2.281\right]$$

$$_3 \in \left[0.914647-2.042(0.1371), 0.914647+2.042(0.1371)\right]$$

$$_3 \in \left[0.634, 1.194\right]$$

II-4. الدراسة التحليلية للنموذج المقدر:

تتمثل هذه الدراسة في التحليل الإحصائي و الاقتصادي للنموذج المقدر و لدراسة مدى صلاحية النموذج لابد من إجراء مجموعة من الاختبارات و ذلك لمعرفة مدى صلاحية النموذج من منظور منطق النظرية الاقتصادية و مدى صلاحيته من الناحية الإحصائية ثم اختباره من الناحية القياسية.

II-4-1. الدراسة الإحصائية و الاقتصادية للنموذج المقدر

- التفسير الإحصائي:

- اختبار المعنوية الفردية للمعالم المقدرة: لإجراء هذا الاختبار تستخدم إحصائية ستودنت و ذلك لتقييم معوية معالم النموذج ,و من ثم تقييم تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع ,و الجدول التالي يوضح معنوية كل معلمة في النموذج:

جدول رقم: 3-18 جدول مساعد يوضح معنوية كل معلمة في النموذج

المقدرات	المعلمات	T_{cal}	T_{tab}	prob
الثابت	$\hat{}_0$	0.9300	2.042	0.3609
PSD	$\hat{}_1$	9.5665	2.042	0.0000
PCD	$\hat{}_2$	1.2011	2.042	0.2405
PSC	$\hat{}_3$	6.6693	2.042	0.0000

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على جدول رقم:3-16

و لإجراء هذا الاختبار نقوم بمقارنة احصاءة ستودنت المحسوبة مع الجدولية عند مستوى معنوية 5 %, وفقا للفرضية التالية:

-اختبار المعنوية الكلية للنموذج[1]:

الفرضية:

$$\begin{cases} H_0 : {}_1 = {}_2 = {}_3 = 0 \\ H_1 : {}_1 \neq {}_2 \neq {}_3 \neq 0 \end{cases}$$

H_0: النموذج ليس له معنوية كلية

H_1: النموذج له معنوية كلية

[1] الدكتور محمد شيخي- مرجع سبق ذكره -ص19

نقوم بمقارنة prob(F) مع $\alpha = 0,05$ و من جدول التقدير نلاحظ أن احتمال إحصائية فيشر التي تساوي 0,0000 و منه هي أقل من 0,05 إذن نرفض الفرضية الصفرية و نقبل الأخرى، أي النموذج له معنوية كلية.

-اختبار معنوية معالم النموذج:

يسمح حساب مقياس (t) من اختبار الفرضية (H_0) حول الطبيعة العشوائية أو الموضوعية لتكوين معاملات معادلة الانحدار:

$$\begin{cases} H_0: B_j = 0 & \text{المعلمة ليس لها معنوية إحصائية} \\ H_1: B_j \neq 0 & \text{المعلمة لها معنوية إحصائية} \end{cases} \quad \text{حيث: } j=0,1,2,3$$

حيث نقوم بمقارنة قيمة (prob) لكل معلمة مع 0,05.

-بالنسبة للمعلمةB_0:

الفرضية:

$$\begin{cases} H_0: B_0 = 0 & \text{المعلمة ليس لها معنوية إحصائية} \\ H_1: B_0 \neq 0 & \text{المعلمة لها معنوية إحصائية} \end{cases}$$

Prob لـ المعلمة $B_0 = 0,3609$ أكبر من 0,05 معناه نرفض H_1 و نقبل H_0 ، أي المعلمة ليس لها معنوية إحصائية .

-بالنسبة للمعلمة B_1:

الفرضية:

$$\begin{cases} H_0: B_1 = 0 & \text{المعلمة ليس لها معنوية إحصائية} \\ H_1: B_1 \neq 0 & \text{المعلمة لها معنوية إحصائية} \end{cases}$$

prob=0.0000 للمعلمة B_1 أصغر من 0,05 معناه نقبل H_1 و نرفض H_0 ، أي المعلمة لها معنوية إحصائية.

بالنسبة المعلمة B_2:

الفرضية:

$$\begin{cases} H_0: B_2 = 0 & \text{المعلمة ليس لها معنوية إحصائية} \\ H_1: B_2 \neq 0 & \text{المعلمة لها معنوية إحصائية} \end{cases}$$

Prob ل المعلمة B_2 = 0,2405أكبر من 0,05 معناه نرفض H_1و نقبل H_0 ، أي المعلمة ليس لها معنوية إحصائية .

بالنسبة للمعلمة B_3:

الفرضية:

$$\begin{cases} H_0: B_3 = 0 & \text{المعلمة ليس لها معنوية إحصائية} \\ H_1: B_3 \neq 0 & \text{المعلمة لها معنوية إحصائية} \end{cases}$$

prob=0.0000 ل المعلمة B_3أصغر من 0,05 معناه نقبل H_1و نرفض H_0 ، أي المعلمة لها معنوية إحصائية[1].

- التفسير الاقتصادي:

$\overline{R^2}$ =0.9281 تدل قيمة معامل التحديد المتعدد على أن نموذج الانحدار المتعدد المقترح يمثل العلاقة محل الدراسة تمثيلا جيدا ,حيث92.81% من التغيرات التي تحدث في التنمية المحلية هي ناتجة عن التاتيرات في للمتغيرات المستقلة ,أما 7.19% تبقى لعوامل غير مشخصة.

-إشارة معلمة البرامج القطاعية للتنمية (PSD) موجبة و هذا يدل على وجود علاقة طردية بين PSD و حجم التنمية ,و هذه النتيجة تتفق مع منطق النظرية الاقتصادية ,حيث انه إذا تغير PSD بوحدة واحدة فان التنمية تتغير بـ 1.037 وحدة.مع ثبات المتغيرات المستقلة الاخرى.

[1] الدكتور محمد شيخي- مرجع سبق ذكره -ص23

- إشارة معلمة البرامج المخططات للتنمية (PCD) موجبة و هذا يدل على وجود علاقة طردية بين PCD و حجم التنمية ,و هذه النتيجة تتفق مع منطق النظرية الاقتصادية ,حيث انه إذا تغير PCD بوحدة واحدة فان التنمية تتغير بـ 0.845 وحدة مع ثبات المتغيرات المستقلة الاخرى.

إشارة معلمة البرامج القطاعية الممركزة(PSC) موجبة و هذا يدل على وجود علاقة طردية بين PSC و حجم التنمية ,و هذه النتيجة تتفق مع منطق النظرية الاقتصادية ,حيث انه إذا تغير PSC بوحدة واحدة فان التنمية تتغير بـ 0.914 وحدة مع ثبات المتغيرات المستقلة الاخرى.

-من خلال الدراسة الإحصائية و الاقتصادية للنموذج الخطي المقدر وجدنا أن PSC ,PSD . المتغيران ذو معنوية إحصائية و بالتالي هما اللذان يقيسان التغيرات التي تحدث في التنمية في الفترة المدروسة أما المتغيرة PCD مع العنصر الثابت فهي ليست لها معنوية إحصائيا ,لكن النموذج ككل له معنوية إجمالية و هذا ما يفسر على وجود مشكل التعدد الخطي.

II-4-2. اختبار الكشف عن التعدد الخطي:

هناك عدة اختبارات للكشف عن التعدد الخطي و سنعتمد في هذه الدراسة على اختبار Ferrar-Glauber ,و في البداية نبحث عن مصفوفة الارتباط الجزئي بين المتغيرات المستقلة.

جدول رقم :3-19 جدول يبين الارتباط الزوجي بين المتغيرات المستقلة

	PSD	PCD	PSC
PSD	1	0.345	0.351
PCD	0.345	1	0.873
PSC	0.351	0.873	1

المصدر: من اعداد الطالب انطلاقا من الجدول رقم :3-16 باستعمال برنامج xlstat

و من بين الاختبارات التي يعتمد عليها Ferrar-Glauber [1] هو اختبار مربع كاي χ^2 2و لتطبيق هذا الاختيار يتم إتباع الخطوات التالية:

-حساب قيمة محدد معاملات الارتباط الزوجي بين المؤشرات المستقلة $|R|$.

[1] الدكتور محمد شيخي- مرجع سبق ذكره -ص52

-اختبار الفرضية التالية:

الفرضية:

$$H_0 : D = 1$$

$$H_1 : D < 1$$

H_0:استقلالية ما بين المتغيرات المستقلة.

H_1: يوجد ارتباط ما بين المتغيرات المستقلة.

- تعطى الصيغة الرياضية لهذا الاختبار كما يلي:

$$\chi^{*2} = -[n-1-\frac{1}{6}(2k+5)] . \log |R| .....(3-9)$$

n: تمثل عدد المشاهدات.

K: تمثل عدد المتغيرات المستقلة.

$\log |R|$: تمثل لوغاريتم الطبيعي لمحدد مصفوفة الارتباطات الجزئية.

نقارن قيمة χ^2 المحسوبة مع القيمة الجدولية ل χ^2 المحصل عليها من جدول القيمة الحرجة لـ χ^2 عند درجة الحرية $V = k\frac{1}{2}(k-1)$ و مستوى معنوية α

باستعمال برنامج Excel تحصلنا على قيمة المحدد كما يلي:

$$|R| = 0.207$$

أما قيمة χ^2 المحسوبة فهي كما يلي :

$$\chi^2 cal = [30-1-\frac{1}{6}(6+5)] . \log 0.207 = 30.2540$$

أما قيمة χ^2 الجدولية عند درجة الحرية 3 و مستوى المعنوية 5% فهي كما يلي:

$$\chi^2 tab = 7.815$$

بما أن : $\chi^2 tab < \chi^2 cal$ فإننا نرفض H_0 ونقبل H_1 و بالتالي يوجد ارتباط فما بين المتغيرات المستقلة مما يفسر بوجود مشكل التعدد الخطي.

– تحديد المتغيرات المستقلة المتسببة في مشكل التعدد الخطي:

من خلال التفسير الإحصائي السابق الذكر فن المتغير الواجب حذفه من النموذج و الذي ليس له معنوية إحصائية و هو برنامج المخططات البلدية للتنمية PCD .

– تقدير النموذج بعد إزالة المتغير المتسبب في مشكلة التعدد الخطي

بعد إزالة المتغير المتسبب في مشكلة التعدد الخطي و المتمثل في برنامج المخططات للتنمية PCDيتم تقدير النموذج من جديد باستعمال برنامج Eviewsكما يلي :

الجدول رقم : 3-20 نتائج تقدير النموذج بعد إزالة مشكل التعدد الخطي

Dependent Variable: DE				
Method: Least Squares				
Date: 04/11/18 Time: 12:34				
Sample: 1988 2017				
Included observations: 30				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	475.4379	116.5139	4.080525	0.0004
PSD	1.108376	0.012828	86.40474	0.0000
PSC	1.010526	0.019837	50.94046	0.0000
R-squared	0.998200	Mean dependent var		10256.37
Adjusted R-squared	0.998067	S.D. dependent var		10306.84
S.E. of regression	453.1598	Akaike info criterion		15.16501
Sum squared resid	5544553.	Schwarz criterion		15.30513
Log likelihood	-224.4751	Hannan-Quinn criter.		15.20983
F-statistic	7487.457	Durbin-Watson stat		1.999930
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: من اعداد الطالب باستعمال برنامج Eviews

نقوم باختبرار ما اذا زال مشكل التعدد الخطي , نستعن هذه المرة بمقياس معامل تضخم التباين و المعبر علي بالصيغة التالية:

$$V.I.F\left(\ _j\right)=\frac{1}{1-R^2}$$

$$V.I.F=\frac{1}{1-0.9988}=833.33$$ حيث:

بم أن معامل تباين التصخم اكبر من العدد 05 فيانه لا يوجد تعدد خطي بين التغيرات المستقلة

تكتب الصيغة النهائية للنموذج كما يلي :

DE=475.4379+1.108376 **PSD**+1.010526 **PSC**

t_c : (4.0805) (86.4047) (50.9404)

$\hat{\alpha}_i$: (116.5139) (0.012828 (0.019837)

SSE= 453.1598 R^2=0.9982 $\overline{R^2}$ =0.9980

DW=1.9999 Fc=7487.457

– الدراسة الإحصائية و الاقتصادية للنموذج المقدر:

بعد معالجة مشكلة التعدد الخطي و تقدير النموذج الجديد سوف نجري اختبارات لمعرفة مدى صلاحية النموذج من الناحية الإحصائية و الاقتصادية ثم اختباره من الناحية القياسية لاستخدامه في عملية التنبؤ.

1-التفسير الإحصائي:

- اختبار المعنوية الفردية للمعالم المقدرة: لإجراء هذا الاختبار تستخدم إحصائية ستودنت و ذلك لتقييم معوية معالم النموذج ,و من ثم تقييم تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع ,و الجدول التالي يوضح معنوية كل معلمة في النموذج:
-

الجدول رقم :3-21 جدول مساعد يوضح معنوية كل معلمة في النموذج

المقدرات	المعلمات	T_{cal}	T_{tab}	prob
الثابت	$\hat{}_0$	4.0805	2.042	0.0004
PSD	$\hat{}_1$	86.4047	2.042	0.0000
PSC	$\hat{}_2$	50.9404	2.042	0.0000

المصدر: من اعداد الطالب انطلاقا من الجدول رقم :3-19 .

و لإجراء هذا الاختبار نقوم بمقارنة احصاءة ستودنت المحسوبة مع الجدولية عند مستوى معنوية 5 %, وفقا للفرضية التالية:

اختبار المعنوية الكلية للنموذج:

الفرضية:

$$\begin{cases} H_0 : \ _1 = \ _2 = 0 \\ H_1 : \ _1 \neq \ _2 \neq 0 \end{cases}$$

H_0 : النموذج ليس له معنوية كلية

H_1 : النموذج له معنوية كلية

نقوم بمقارنة prob(F) مع 0,05 و من جدول التقدير نلاحظ أن احتمال إحصائية فيشر التي تساوي 0,0000 و منه هي أقل من 0,05 إذن نرفض الفرضية الصفرية و نقبل الأخرى، أي النموذج له معنوية كلية.

1. 2-اختبار معنوية معالم النموذج:

يسمح حساب مقياس (t) من اختبار الفرضية (H_0) حول الطبيعة العشوائية أو الموضوعية لتكوين معاملات معادلة الانحدار:

$$\begin{cases} H_0: B_j = 0 & \text{المعلمة ليس لها معنوية إحصائية} \\ H_1: B_j \neq 0 & \text{المعلمة لها معنوية إحصائية} \end{cases} \quad \text{حيث: } j=0,1,2,3$$

حيث نقوم بمقارنة قيمة (prob) لكل معلمة مع 0,05.

- بالنسبة للمعلمة B_0:

الفرضية:

$$\begin{cases} H_0: B_0 = 0 & \text{المعلمة ليس لها معنوية إحصائية} \\ H_1: B_0 \neq 0 & \text{المعلمة لها معنوية إحصائية} \end{cases}$$

Prob لـ المعلمة B_0 = 0,0004أصغر من 0,05 معناه نرفض H_0. **و نقبل** H_1 ، أي المعلمة لها معنوية إحصائية .

- بالنسبة للمعلمة B_1:

الفرضية:

$$\begin{cases} H_0: B_1 = 0 & \text{المعلمة ليس لها معنوية إحصائية} \\ H_1: B_1 \neq 0 & \text{المعلمة لها معنوية إحصائية} \end{cases}$$

prob=0.0000لـ المعلمة B_1أصغر من 0,05 معناه نقبلH_1و نرفضH_0 ، أي المعلمة لها معنوية إحصائية.

بالنسبة للمعلمة B_2:

الفرضية :

$$\begin{cases} H_0: B_2 = 0 & \text{المعلمة ليس لها معنوية إحصائية} \\ H_1: B_2 \neq 0 & \text{المعلمة لها معنوية إحصائية} \end{cases}$$

Prob ل المعلمة$B_2$0,0000=أصغر من 0,05 معناه نقبلH_1و نرفضH_0 ، أي المعلمة لها معنوية إحصائية.

التفسير الاقتصادي:

$\overline{R^2}$=0.9980 تدل قيمة معامل التحديد المتعدد على إن نموذج الانحدار المتعدد المقترح يمثل العلاقة محل الدراسة تمثيلا جيدا ,حيث99.80% من التغيرات التي تحدث في التنمية المحلية هي ناتجة عن التأثيرات في المتغيرات المستقلة ,أما 0.20% تبقى لعوامل غير مشخصة.

-إشارة معلمة البرامج القطاعية للتنمية (PSD) موجبة و هذا يدل على وجود علاقة طردية بين PSD و حجم التنمية ,و هذه النتيجة تتفق مع منطق النظرية الاقتصادية ,حيث انه إذا تغير PSD بوحدة واحدة فان التنمية تتغير بـ 1.1083 وحدة مع ثبات المتغيرة المستقلة PSC.

إشارة معلمة البرامج القطاعية الممركزة(PSC) موجبة و هذا يدل على وجود علاقة طردية بين PSC و حجم التنمية ,و هذه النتيجة تتفق مع منطق النظرية الاقتصادية ,حيث انه إذا تغير PSC بوحدة واحدة فان التنمية تتغير بـ 1.010 وحدة. مع ثبات المتغيرة المستقلة PSD.

II-4-3. اختبار الكشف عن الارتباط الذاتي للأخطاء:

للكشف عن وجود او عدم وجود مشكل الارتباط الذاتي للاخطاء نستخدم اختبار ديربن واستونDW [1]حيث تسمح هذه الاحصاءة باختبار الفرضية التالية:

$$\begin{cases} H_0: \rho = 0 & \text{إستقلالية الأخطاء عن بعضها} \\ H_1: \rho \neq 0 & \text{دلالة على وجود إرتباط بين الأخطاء} \end{cases}$$

H_o: تمثل فرضية العدم و تنص على عدم وجود ارتباط ذاتي بين الاخطاء.

[1] الدكتور عدنان الصنوي-محاضرات في الاقتصاد القياسي-جامعة الملك سعود-ص74

H_1: تمثل الفرضية البديلة العدم و تنص على وجود ارتباط ذاتي بين الاخطاء.

و يفترض في هذا الاختبار ان الارتباط لذاتي لقيم u يتخد نمط الانحدار الذاتي من الدرجة الاولى:

$$«_t = °«_{t-1} + £_t \quad .....(3-10)$$

و بالتالي تحسب قيمة DW بموجب الصيغة التالية:

$$DW = \frac{\sum_{t=2}^{n}(£_t - £_{t-1})^2}{\sum_{t=1}^{n} £_{t-1}^2} \quad .....(3\text{-}10)$$

جدول:3-22 تحديد مناطق القبول و الرفض لاحصاءة DW

ارتباط ذاتي موجب	قرار غير محسوم	عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء	قرار غير محسوم	ارتباط ذاتي سالب
$\rho > 0$		DW=1.99		$\rho < 0$

0	dl = 1.28	du = 1.57	4-du= 2.43	4-dl=2.72	4

نلاحظ ان قيمةDW وقعت في منطقة عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء مما يفسر عدم وجود ارتباط ذاتي بين الاخطاء من اجل التاكيد نستعن بـ:

اختبار Breusch-Pagan-Godfrey: يصلح هذا الاختبار عندما يكون الارتباط من الدرجة الثانية فأكثر و عندما يكون المتغير التابع المبطئ ضمن المتغيرات المستقلة . و يكتب النموذج العام الدي يحتوي على الارتباط الذاتي للاخطاء من الدرجة ° كمايلي:

$$y_t = {}_0 + {}_1x_{1t} + {}_2x_{2t} + \ldots\ldots + {}_kx_{kt} + °_1«_{t-1} + °_2«_{t-2} + \ldots + °_p«_{t-p} + £_t \quad ...(3\text{-}11)$$

اعتمدنا في الاختبار بان الأخطاء من الدرجة الثانية وبالتالي نختبر الفرضية التالية:

الفرضية:

$$\begin{cases} H_0: \rho_1 = \rho_2 = 0 & \text{إستقلالية الأخطاء عن بعضها} \\ H_1: \rho_1 \neq \rho_2 \neq 0 & \text{دلالة على وجود إرتباط بين الأخطاء} \end{cases}$$

جدول رقم :3-21 لتحديد حالة الارتباط الذاتي للأخطاء

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	7.187320	Prob. F(2,27)	0.3562
Obs*R-squared	10.42279	Prob. Chi-Square(2)	0.2902
Scaled explained SS	16.37949	Prob. Chi-Square(2)	0.7703

المصدر: الطالب باستعمال برنامج Eviews

-بما أن prob (LM) تساوي 0,2902 أكبر من 0,05 نقبل H_0 ونرفض H_1 ، و بالتالي لايوجد ارتباط ذاتي بين الأخطاء.

II-4-4. اختبار فرضية تجانس تباين الأخطاء:

سيتم اعتماد على اختبار وايت[1] White للكشف اذا كان هناك تجانس او عدم تجانس الأخطاء,و الذي يعتمد على مجموع مربع البواقي و المتغيرات المستقلة كدى مربعاتها, و كون التقدير وفق الصيغة التالية:

$$«^2_t = {}_0 + \sim_1 PSD_t + {}_1 PSD^2_t + \sim_2 PSC_t + {}_2 PSC_t{}^2 + £_t \quad \ldots\ldots(3\text{-}12)$$

[1] الدكتور محمد شيخي- مرجع سبق ذكره -ص68

جدول رقم :3-24 لتحديد حالة تجانس تباين الأخطاء

Heteroskedasticity Test: White				
F-statistic	4.556880	Prob. F(5,24)		0.0046
Obs*R-squared	14.61026	Prob. Chi-Square(5)		0.0122
Scaled explained SS	22.96012	Prob. Chi-Square(5)		0.0003
Test Equation:				
Dependent Variable: RESID^2				
Method: Least Squares				
Date: 04/11/18 Time: 15:32				
Sample: 1988 2017				
Included observations: 30				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	105784.2	98651.35	1.072304	0.2942
PSD^2	8.59E-05	0.000939	0.091451	0.9279
PSD*PSC	-0.004215	0.002760	-1.527381	0.1397
PSD	14.64483	27.48885	0.532755	0.5991
PSC^2	0.010161	0.004379	2.320650	0.0291
PSC	-58.76756	61.56757	-0.954521	0.3493
R-squared	0.487009	Mean dependent var		184818.4
Adjusted R-squared	0.380135	S.D. dependent var		370286.3
S.E. of regression	291531.9	Akaike info criterion		28.18054
Sum squared resid	2.04E+12	Schwarz criterion		28.46078
Log likelihood	-416.7081	Hannan-Quinn criter.		28.27019
F-statistic	4.556880	Durbin-Watson stat		2.902347
Prob(F-statistic)	0.004609			

المصدر: من إعداد الطالب باستعمال برنامج Eviews

من خلال الجدول رقم 3-24 نكتب الصيغة الرياضية للنموذج كما يلي:

$$\widehat{\varepsilon}^2_t = 105784.2 + 14.64PSD_t + 8.59PSD^2_t - 58.76PSC_t + 0.010PSC_t{}^2 - 0.004PSD_tPSC_t$$

الفرضية:

$$\begin{cases} H_0 : \sigma^2_{\varepsilon_1} = \sigma^2_2 = \ldots = \sigma^2_{\varepsilon_{30}} \\ H_1 : \sigma^2_{\varepsilon_1} \neq \sigma^2_{\varepsilon_2} \neq \ldots \neq \sigma^2_{\varepsilon_{30}} \end{cases}$$

H_0: لا يوجد مشكل عدم تجانس تباين الاخطاء.

H_1: يوجد مشكل عدمو تجانس تباين الاخطاء.

-بما أن prob(LM) هي 0,0122 أي أقل من 0,05 نرفض H_0 و نقبل H_1 و بالتالي وجود مشكل عدم تجانس تباين الأخطاء.

التصحيح: نقوم بتصحيح مشكل عدم تجانس تباين الأخطاء

-من جدول white نلاحظ أن المتغيرة PSD^2 لها أقل احتمال و بالتالي هي المسببة للمشكل حيث نقوم بتقسيم النموذج على جذر هذه المتغيرة (PSC) sqr.فنتحصل على النموذج التالي و بدون مشكل:

جدول رقم :3-25حذف مشكل عدم تجانس تباين الاخطاء

F-statistic	0.502260	Prob. F(5,24)		0.7715
Obs*R-squared	2.841769	Prob. Chi-Square(5)		0.7244
Scaled explained SS	15.60150	Prob. Chi-Square(5)		0.0081
Test Equation:				
Dependent Variable: WGT_RESID^2				
Method: Least Squares				
Date: 04/12/18 Time: 12:28				
Sample: 1988 2017				
Included observations: 30				
Collinear test regressors dropped from specification				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	7767111.	10097067	0.769244	0.4493
PSD^2*WGT^2	-0.274950	0.211129	-1.302282	0.2052
PSD*PSC*WGT^2	1.481723	1.735535	0.853756	0.4017
PSD*WGT^2	2968.993	2318.497	1.280568	0.2126
PSC^2*WGT^2	-1.793546	1.727464	-1.038254	0.3095
WGT^2	-2391325.	3429418.	-0.697297	0.4923
R-squared	0.094726	Mean dependent var		7297621.
Adjusted R-squared	-0.093873	S.D. dependent var		2732777
S.E. of regression	28581678	Akaike info criterion		37.35129
Sum squared resid	1.96E+16	Schwarz criterion		37.63153
Log likelihood	-554.2693	Hannan-Quinn criter.		37.44094
F-statistic	0.502260	Durbin-Watson stat		1.805428
Prob(F-statistic)	0.771512			

المصدر: من اعداد الطالب باستعمال برنامج Eviews

بما أن prob(LM) هي 0,7244 أي أكبر من 0,05 نرفض H_1 و نقبل H_0 و بالتالي لا يوجد مشكل عدم تجانس تباين الأخطاء.

II-4-5. فرضية التوزيع الطبيعي

الفرضية:

H_0:النموذج يتبع التوزيع الطبيعي

H_1:النموذج لا يتبع التوزيع الطبيعي

الشكل رقم :3-7 Jarque-Bera Eviews

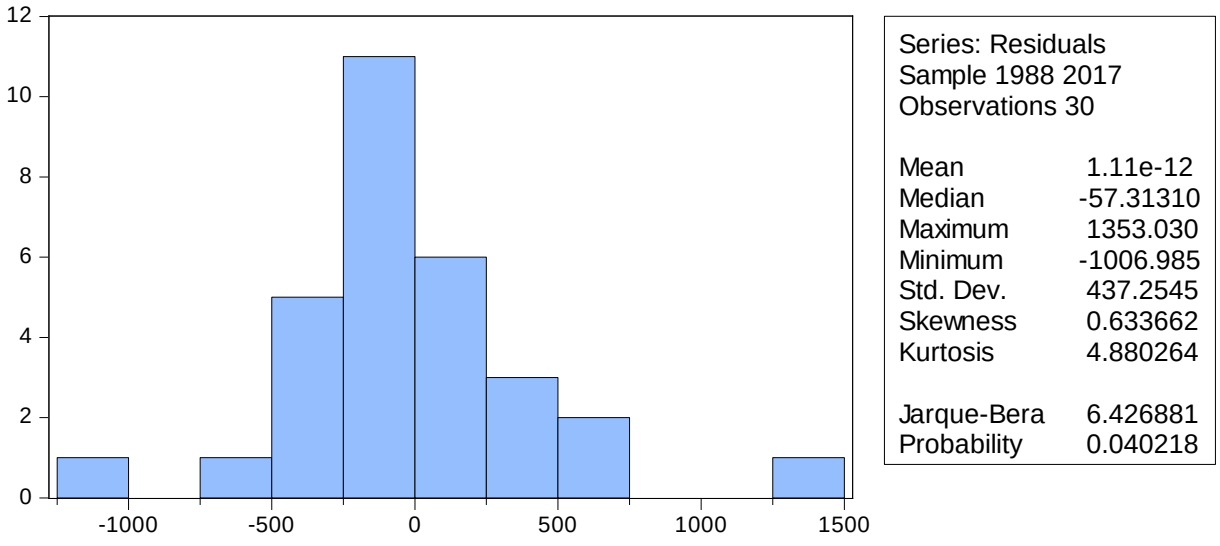

المصدر: من إعداد الطالب باستعمال Eviews

-من الشكل نلاحظ أن Prob(J-B) يساوي 0,04 أي هذه القيمة أصغر من 0,05 معناه أن النموذج لا يتبع توزيع طبيعي.

II-4-6. **اختبار قدرة النمودج على التنبؤ**:يمكن اختبار مدى قدرة النموذج على التنبؤ باستخدام معيار معامل عدم التساوي لتايل Theil كما يوضحه الشكل التالي:**المخطط رقم 3-4** Eviews Theil

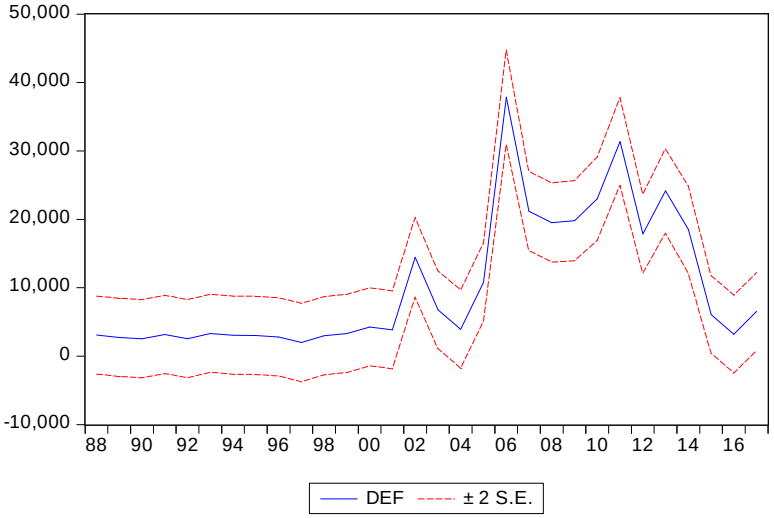

Forecast: DEF	
Actual: DE	
Forecast sample: 1988 2017	
Included observations: 30	
Root Mean Squared Error	2641.683
Mean Absolute Error	1314.618
Mean Abs. Percent Error	28.26863
Theil Inequality Coefficient	0.092393
Bias Proportion	0.000000
Variance Proportion	0.017593
Covariance Proportion	0.982407

من خلال الشكل نلاحظ أن النموذج المقدر له مقدرة تنبؤية مقبولة و هذا من خلال معامل ثايل حيث انه يقترب من الصفر = 0.092393 , ما يفسر على إن النموذج له مقدرة تنبؤية للتنمية تكون مقبولة.

II-5. **حساب متوسط المرونة للمتغيرات المستقلة**:

نشير في البداية الى رموز المتغيرات المستعملة في الدراسة :

المتغير التابع:يتمثل في التنمية الاقتصادية DE و يرمز له بالرمز Y.

المتغيرات المستقلة و تتمثل في:

البرامج القطاعية للتنمية PSD و يرمز له بالرمز X_1.

البرامج القطاعية الممركزة PSC و يرمز له بالرمز X_2 .

من أجل تقدير نسبة تأثير أي مستقل(X_i) على المتغير التابع y_i يتم حساب معامل المرونة $\overline{E}_{yx_i}$ كم يلي :

$$\overline{E}_{yx_i} = b_i \frac{\overline{X}_i}{\overline{y}} \qquad \text{.....(3-13)}$$

مع العلم ان:

b_i: معامل المتغير x_i في معادلة الانحدار.

$\overline{Y}$: القيمة المتوسطة للمتغير التابع.

$\overline{x_i}$:القيمة المتوسطة للمتغير المستقل x_i.

لحساب متوسطات المرونة قمنا باعداد الجدول التالي لتسهيا العملية:

الجدول رقم: جدول مساعد يوضح لنا قيم معامل المرونة لكل متغير مستقل

اسم المتغير المستقل	معامل المتغير المستقل	المتوسط الحسابي $\overline{x_i}$	المتوسط الحسابي $\overline{y_i}$	متوسط المرونة $\overline{E}_{yx_i}$
البرامج القطاعية للتنمية	1.108376	5407.1666	1440922.07	0.0041
البرامج القطاعية الممركزة	1.010526	3748.3000	1440922.07	0.0026

II-5-2. التعليق على النتائج

من خلال النتائج المتحصل عليها نجد نسبة تاثير البرامج القطاعية للتنمية 4.1% و نسبة تاثير البرامج القطاعية الممركزة 2.6% مما يعني ضعف و بعد في التاثير على المتغير التابع بكل من المتغيرين.

خلاصة الفصل:

ان برمجة هذه السياسات من خلال برامج التجهيز القطاعية الممركزة غير الممركزة و مخططات التنمية للبلديات ، و بعد دراستنا لهذه البرامج تم ملاحظة الدور الدي تلعبه في الرفع من وتيرة التنمية الاقتصادية خاصة من خلال مساهمة مختلف القطاعات في التقليص من معدل البطالة و الرفع من مستوى التشغيل .

الخاتمة العامة

لقد مثل محور التنمية الاقتصادية مند الحرب العالمية الثانية مكانا مرموقا بين الدراسات الاقتصادية ، حيث استحود على اهتمامات الاقتصاديين و السياسيين في الدول المتقدمة و النامية وكدا في المنظمات الدولية و الاقليمية ، فالتنمية الاقتصادية ما هي الا عملية مقصودة و مخططة تعتمد على اسلوب التخطيط الذي يهدف الى تغيير البنيان الهيكلي للمجتمع بابعاده المختلفة حياة الرفاهية لافراد المجتمع ،لدا فالتنمية اعم و اشمل من النمو الاقتصادي فليست ظاهرة اقتصادية فقط ، بل تشمل مختلف المجالات الاجتماعية و السياسية و الثقافية الخ

ان تحقيق التنمية الاقتصادية بمفهومها الواسع ، يتطلب تطبيق استراتجيات تعتمد على عدة اليات وو سائل تمويل مختلفة واهما ادوات المالية العامة ، و هذا من اجل تحقيق الاهذاف المسطرة ، حيث يتم تجسيد ذلك من خلال تنفيذ برامج تنموية و ضعت خصيصا لذات الغرض ، و لتحقيق اهداف التنمية الاقتصادية المتمثلة في الرفع من معدل النمو الاقتصادي ، و رفع الناتج الاجمالي و كذا الدخل الفردي الدي يساهم في رفع الطلب الكلي الفعال ، كان على الدول النامية بعد حصولها على استقلالها السياسي ، و الراغبة في انعاش اقتصادها المتدهور ، تطبيق مخططات تنموية تعتمد على تنفيد برامج تنموية وفقا لخطة معدة مسبقا من قبل السلطة التنفيدية ، و التي تتضمن جملة من الاهداف المسطرة ، التي تسعى جاهدة بالاعتماد على مختلف الوسائل و الادوات المتوفرة ، سواءا كان دلك على المدى القصير او الطويل .

و الجزائر على غرار الدول النامية عمدت على تنفيد المخططات التنموية مند الاستقلال ، وتم برمجة هده السياسات من خلال برامج التجهيز القطاعية الممركزة غير الممركزة و مخططات التنمية للبلديات ، و بعد دراستنا لهذه البرامج تم ملاحظة الدور الذي تلعبه في الرفع من وتيرة التنمية الاقتصادية خاصة من خلال مساهمة مختلف القطاعات في التقليص من معدل البطالة و الرفع من مستوى التشغيل ، كما تم تسجيل اهم النتائج التي تم التوصل اليها و المتمثلة في :

_ ان تاثير برامج التنمية على معدل النمو لاقتصادي هو معدل ضعيف ، اذ يتحدد اساسا بمستوى قطاع المحرقات نظرا لمساهمته الكبيرة في الناتج الاجمالي ،

_ ان التاثير المباشر على مستويات التشغيل هو تاثير ظرفي و غير مستدام شمل فقط القطاعات البناء و الاشغال العمومية

_ ان حرص السلطات على تنفيذ برامج التنيمة لم يرافقه الحرص على مواصلة مسار الاصلاحات المتعلقة بالنظام الضريبي و المصرفي و كذا القطاع الصناعي، مما جعل عمليات الانفاق في ظروف اقتصادية تتسم بنقص الكفاءة و الفعالية .

-مشكل اعادة تقييم المشاريع الذي اصبح عائقا تم الاعتياد عليه ،فمعظم مشاريع برامج التجهيز القطاعية ان لم اقل اغلبيتها ،يعاد تقييم تكلفتها مما يضخم من كلفة الانفاق العمومي ، و الذي يفسر عدم جدية الدراسات المتخدة مسبقا ، و التي تحدد التقييم المالي للمشروع ، ز هنا يبرز الدور الهام الذي تلعبه الهيئات المكلفة بالرقابة و من بينها المراقب المالي و كذا مجلس المحاسبة في مراقبة الاجراءات المتعلقة بسير و تنفيد مختلف المشاريع ،هدا كما تم ملاحظة التاخر الكبير في الاشغال معظم المشاريع مما يشكل عائقا لمار التنمية المبرمج له وفق فترة زمنة محدد ، لذا و حتى يتم تحقيق نجاعة البرامج التنموية المطبقة ارتاينا اقتراح اهم التوصيات و المتمثلة في :

-ان تنفيذ سياسة اقتصادية في الجزائر يجب ان يتم ضمن استراتيجية طويلة المدى من اجل تحقيق تنمية شاملة ، كما ان نجاحها يتطلب من الحكومة اعادة تفعيل اسلبوب التخطيط الاقتصادي الذي لا يتعارض مع اقتصاد السوق و الذي اثبت نجاحا في العديد من الدول النامية كدول جنوب شرق اسيا ,

_ كما على السلطات المكلفة باعداد السياسات الاقتصادية في الجزائر تحديد اهداف واقعية و قابلة للتحقيق ، و تركيز مختلف المشاريع ضمن قطاعات محددة .

_ الاسراع في استكمال مسار الاصلاحات الاقتصادية ، مع اعطاء الاولية للقطاع الصناعي ، من خلال تحسين مناخ الاستثمار للقطاع الخاص ، و اصلاح المنظومة المصرفية المالية و تطوير الاجهزة الحكومية .

_ يتعين على الحكومة تنويع مصادر التمويل على اعتبار ان اقتصارها على قطاع المحرقات من شانه ان يؤدي الى ازمة اقتصادية في حالة انهيار اسعار البترول .

_ لابد من وضع نظم معلوماتية فعالة و دقيقة عن مختلف مراحل الاعداد ، مما يؤدي الى اضفاء الشفافية و المصداقية ،مع اشراك الباحثين و الخبراء الاقتصاديين في اعداد الخطة الاقتصادية

و اخيرا يمكننا القول ان برامج التجهيز القطاعية تبقى من اهم الاليات و الميكانيزمات التي ترتكز عليها الدولة من اجل تحقيق اهدافها الاقتصادية و المتعلقة خصيصا بتحقيق تنمية اقتصادية شاملة .

و شكرا

قائمة المراجع :

أ-الكتب:

1- الدكتور سوزي عدلي ناشد – المالية العامة- بيروت-لبنان-الطبعة الاولى-2012.

2- الدكتور محمد الصغير بعلي – الدكتور يسري ابوعلام – المالية العامة – دار العلوم-2003.

3- يلس شاوش بشير –المالية العامة –ديوان المطبوعات الجامعية - 2013.

4- الاستاد خرشي النوي ،تسيير المشاريع في إطار تنظيم الصفقات العمومية ، دار الخلدونية ،الطبعة 2011 .

5- الدكتور عبدالرحمان تومي – الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر – واقع و أفاق –دار الخلدونية للنشر و التوزيع-الطبعة 2011.

6- عبد القادر محمد عبد القادر -المالية العامة-1990.

7- الدكتور محمد شيخي-دروس و تمارين محلولة في الاقتصاد القياسي-النسخة الاولى.2010

8- الدكتور عدنان الصنوي-محاضرات في الاقتصاد القياسي-جامعة الملك سعود.2010

9- لعمارة جمال – منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر-دار الفجر للنشر و التوزيع-2004.

1- **10**- ذكتور حاكمي بوحفص –االاقتصادالجزائري الاصلاح النموو الانعاش نادي الدراسات العلمية - كلية العلوم االقتصادية و علوم التسيير _ جامعة و هران -2010

ب -مجلات :

1- برنامج الحكومة – مصالح رئاسة الحكمومة – المجلس الشعبي الوطني 2007

2- برنامج الحكومة – مصالح رئاسة الحكومة – المجلس الشعبي الوطني 2007

3- نبيل بوفليح – أبحاث اقتصادية وإدارية – العدد ثاني عشر - جامعة شلف –الجزائر – دراسة تقيمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر – العدد ثاني عشرديسمبر-2012.

4- دليل الانجازات في ولاية غليزان – مديرية البرمجة و متابعة الميزانية -2017

5- البطاقة المعلوماتية –مديرية البرمجة ونتابعة الميزانية-2017

6-

2- **القوانين و التنظيمات** والتعليمات:

1- القانون رقم 84-17 المؤرخ في 17 يوليو 1984 المتعلق بقوانين المالية الصادر في الجريدة الرسمية العدد 28

2- القانون 90-21 المؤرخ في 15 أوت 1990 المتعلق بالمحاسبة العمومية.

3- القوانين المالية للسنوات 2000 إلى غاية سنة 2014-

4- المرسوم التنفيذي رقم 98-227 المؤرخ في 1998/07/13 والمتعلق بنفقات التجهيز،

5- المرسوم التنفيذي رقم 10-236المؤرخ في 07 أكتوبر سنة 2010 المتعلق بتنظيم الصفقات العمومية المعدل و المتمم.

6- التعليمةالوزاريةرقم98/01المؤرخةفي1998/01/21عن وزارةا لماليةال متعلقة بتنفيذ نفقات التجهيز العمومي متضمنةل مدونة الاستثمارات المعمول بها.

1- مواقع الانترنات

1- الديوان الوطني للاحصائيات www.ons.dz

2- وزارة المالية www.finaces - algeria.org-

3- رئاسة الحكومة www.cg.gov.dz